طلال الخيرية
TALAL FOUNDATION
الاستثمار في الإنسان

الملخص التنفيذى لتقرير واقع الطفولة فى المملكة العربية السعودية

الإصدار الأول - ديسمبر 2025 م

الإصدار المعرفى الثانى عشر من سلسلة إصدارات مؤسسة طلال الخيرية

بسم الله الرحمن الرحيم

إننا على ثقة بقدرات المواطن السعودى، ونعقد عليه -بعد الله- آمال كبيرة فى بناء وطنه، والشعور بالمسؤولية تجاهه. [1]

خادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

-حفظه الله ورعاه-

ثروتنا الأولى التى لا تعادلها ثروة مهما بلغت: شعب طموحٌ، معظمَه من الشباب، هو فخر بلادنا وضمانَ مستقبلها بعون الله، ولا ننسى أنه بسواعد أبنائها قامت هذه الدولة فى ظروف بالغة الصعوبة. [2]

صاحب السمو الملكي – ولي العهد

الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

-حفظه الله ورعاه-

1- تقرير إنجازات برنامج تنمية القدرات البشرية لعام 2023
2- رؤية السعودية 2030 - كلمة القيادة

الاعتناء بالطفل مدخل أساسى لكل جهد هادف
لتنمية بشرية حقيقية"

صاحب السمو الملكي
الأمير طلال بن عبدالعزيز آل سعود
-رحمه الله-

تقرير واقع الطفولة فى المملكة:
إسهام معرفى لخدمة المجتمع السعودى

منذ تأسيس مؤسسة الأمير طلال بن عبد العزيز الخيرية، وضعت رعاية قطاع الطفولة وتمكينه فى قلب رسالتها الإنسانية، وضمن أهدافها الاستراتيجية باعتبار أن "مرحلة الطفولة" هى المرحلة التى تتشكّل فيها الملامح الأولى للإنسان، وتتجذّر فيها القيم، وتصقل فيها المهارات والمعارف.

وَقدَ آمن صاحب السمو الملكى الأمير طلال بن عبد العزيز - يرحمه الله - بأن الاستثمار فى رعاية الطفولة صحياً وتعليمياً واجتماعياً هو الاستثمار الأعمق تأثيراً فى مستقبل المجتمعات، وأن تهيئة منظومة الصحة والتعليم والحماية والرفاه لقطاع رعاية الطفولة هو أساس النهضة المنشودة محلياً واقليمياً ودولياً.

وخلال السنوات الأخيرة، شهد قطاع رعاية الطفولة فى المملكة حراكًا واسعًا شمل تحديثاً للأنظمة والسياسات، وتطويراً فى البرامج والخدمات، وانعكست ثمار هذا الحراك فى تحسين موقع المملكة فى المؤشرات العالمية ذات الصلة برعاية الطفولة، وفى خضم هذا الحراك، شعرت طلال الخيرية بمسؤوليتها فى توثيق الواقع، وتحليل ما تحقق، وتحديد ما يحتاج إلى تعزيز، إيمانًا بأن المعرفة بالواقع هى الخطوة الأولى نحو دعم الجهود الوطنية فى قطاع رعاية الطفولة.

ومن هذا المنطلق، جاءت مبادرة طلال الخيرية لإعداد "تقرير واقع الطفولة فى المملكة العربية السعودية 2023-2024" لتكون مرجعاً وطنياً يرصد التقدم، ويكشف الفجوات، ويعزز التكامل، ويسهم فى توجيه الموارد والسياسات نحو ما يخدم الطفل ويصون حقوقه.

وقد جرى إعداد التقرير وفق منهجية شاملة للبيانات والمؤشرات والجهود الوطنية، مستندًا إلى رؤية المملكة 2030 ، ومراعياً مضامين عينة من التقارير الدولية والإقليمية ذات الصلة بقطاع رعاية الطفولة ، وتحت إشراف لجنة من الخبراء المختصين فى الأنظمة والبحث العلمى وبناء المؤشرات، وبالشراكة مع شريك معرفى استراتيجى ذى باع طويل فى إصدار الدراسات العلمية الرصينة، ولا يفوتنى أن أقد الشكر لكل الجهات الحكومية والخيرية التى تعاونت مع طلال الخيرية طوال عام كامل، كما أقدم الشكر للجان الاستشارية المشاركة فى مراحل العمل، وللإدارة التنفيذية لطلال الخيرية ولشريكنا المعرفى شركة لدن.

إننا فى طلال الخيرية نؤمن بأن تطوير قطاع رعاية الطفولة مسؤولية مِشتركةِ، وأن بناء المستقبل المزدهر لمجتمعنا السعودى يبدأ من منح كل طفل بيئة آمنة، وتعليما جيدًا، وفرصا عادلة للنمو والمشاركة. ونسأل الله أن يحقق هذا التقرير غايته فى دعم صناع القرار، وتمكين الشركاء، وتعزيز الجهود نحو طفولة سعودية أكثر صحة وكرامة وازدهاراً.

صاحبة السمو الملكى

الأميرة نوف بنت خالد بن طلال بن عبد العزيز

الأمين العام بمؤسسة الأمير طلال الخيرية

شكر وتقدير

يتقدّم فريق إعداد تقرير واقع الطفولة فى المملكة العربية السعودية بخالص الشكر والتقدير لكل من أسهم فى إنجاز هذا العمل، من جهات وخبراء ومتخصصين، ممن جادوا بوقتهم ومعرفتهم وخبراتهم، وشاركوا فى إثراء محتوى التقرير ودعم بنائه العلمى والمنهجى.

كما يثمّن الفريق التعاون الذى أسهم فى تكامل الجهود وتوحيد الرؤى، بما مكّن من تقديم قراءة شاملة ودقيقة لواقع الطفولة، تعكس مختلف أبعاده، وتخدم أهداف التقرير ومقاصده.

ويخصّ فريق العمل بالشكر والتقدير لجنة الخبراء المشرفة على التقرير، لما قدّمته من إشراف علمى وتوجيه مهنى ومراجعات متخصصة أسهمت فى رفع جودة المخرجات. وضمّت لجنة الخبراء كلًّا من:

- رئيس لجنة الخبراء: الدكتورة مستورة الشمرى
- عضو لجنة الخبراء: الدكتور منصور الهجلة
- عضو لجنة الخبراء: الدكتورة نهلة قهوجى
- مقرر اللجنة: الدكتور سلمان العنقرى

وقد عكس هذا التكاتف روح التعاون والاهتمام المشترك بين الجهات والخبراء والمتخصصين العاملين فى منظومة الطفولة، وحرصهم على الإسهام بما يدعم جودة التقرير ومحتواه. ويأتى هذا التقرير ثمرة لهذا التعاون، وما يجسده من مسؤولية مشتركة تجاه قضايا الطفولة ومستقبلها.

الإدارة التنفيذية لمؤسسة الأمير طلال الخيرية

فهـــــــــــرس المحتويـــــــــــات

المقدمة ---------- 10

أولًا: الإطار العام ---------- 12

الهدف العام للتقرير ---------- 13

منهجية التقرير وأدواته ---------- 15

حدود التقرير ---------- 20

المصطلحات الواردة ---------- 22

هيكل التقرير ---------- 24

ثانيا: الدراسات النظرية ---------- 26

الاهتمام بالطفولة على المستوى العالمى ---------- 27

الطفولة فى ضوء أهداف التنمية المستدامة ---------- 27

الطفولة فى ضوء رؤية المملكة 2030 ---------- 30

واقع مساهمة القطاع غير الربحى فى منظومة الطفولة ---------- 36

ثالثًا: محاور التقرير---------- 37

محور الصحة الجسدية والنفسية ---------- 39

محور التعليم ---------- 44

محور السياق الاجتماعى والثقـافى والرفاه ---------- 52

محور الحماية والسياسات الوطنية ---------- 62

محور البيئة والاستدامة ---------- 67

محور مساهمة القطاع غير الربحى ---------- 74

رابعًا: أبرز الفجوات فى قطاع الطفولة فى المملكة العربية السعودية ---------- 82

الفجوات فى الصحة الجسدية والنفسية ---------- 84

الفجوات فى التعليم ---------- 87

الفجوات فى السياق الاجتماعى والثقـافى والرفاه ---------- 90

الحماية والسياسات الوطنية ---------- 92

فهـــــــــــرس المحتويـــــــــــات

الفجوات فى البيئة والاستدامة ---------- 92

الفجوات فى مساهمة القطاع غير الربحى ---------- 96

خامسا: أبرز توصيات التقرير ---------- 99

التوصيات الاستراتيجية ---------- 100

التوصيات المعنية بالصحة الجسدية والنفسية ---------- 102

التوصيات المعنية بالتعليم ---------- 103

التوصيات المعنية بالسياق الاجتماعى والثقـافى والرفاه ---------- 104

التوصيات المعنية بالحماية والسياسات الوطنية ---------- 105

التوصيات المعنية بالبيئة والاستدامة ---------- 106

التوصيات المعنية بمساهمة القطاع غير الربحى ---------- 107

الخاتمة ---------- 109

المقدمـــــــــــة

مقدمـــــــــــــــــــــــة

يأتى هذا التقرير بوصفه أداة معرفية واستراتيجية تهدف إلى تمكين صُنّاع القرار والجهات المعنية من الاطلاع المركّز على أبرز القضايا والمؤشرات والتحولات المرتبطة بمنظومة الطفولة فى المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2023–2024، استنادًا إلى أحدث البيانات الوطنية المتاحة حتى منتصف عام 2024، وبالاستناد إلى الأطر المرجعية الدولية والوطنية ذات الصلة.

فيقدّم قراءة تحليلية معمّقة ومتكاملة لنتائج التقرير الأساسى، من خلال عرض منظم للمؤشرات الرئيسة عبر محاور الطفولة الستة، مع إبراز الاتجاهات العامة، وأهم الجهود الوطنية، والفجوات المؤثرة فى جودة الخدمات وعدالة الوصول، بما يتيح فهمًا أعمق لما وراء الأرقام وربطها بالسياق المؤسسى والسياساتى الأشمل.

كما يعكس التقرير التقدم المحقق فى عدد من المجالات الخدمية والتنظيمية، لا سيما فى مجالات الوقاية الصحية، والتحول الرقمى فى التعليم، والمشاركة الثقافية والاجتماعية للأطفال، وتعزيز الأطر النظامية والسياسات الوطنية ذات الصلة بالطفولة، إلى جانب بروز مبادرات ناشئة فى مجال الوعى البيئى والاستدامة الموجهة للأطفال والأسر.

وفى المقابل، يُسلّط الضوء على التحديات البنيوية التى ما تزال تؤثر فى نضج منظومة الطفولة، بما فى ذلك محدودية تكامل السياسات، وتشتت البيانات، وتحديات التعليم المبكر والصحة النفسية المدرسية، إضافة إلى التباينات الجغرافية التى تنعكس على عدالة الوصول إلى الخدمات، وذلك فى ضوء مقارنات معيارية دولية مختارة.

ويُعد هذا الإصدار إحدى الأدوات الداعمة لمسار المتابعة السنوية لقضايا الطفولة، ويهدف إلى تعزيز حوكمة السياسات، ودعم التكامل المؤسسى، وتوجيه الجهود والموارد نحو أولويات وطنية واضحة، بما يسهم فى بناء بيئة أكثر صحة وعدالة ورفاهًا للأطفال فى المملكة العربية السعودية.

أولًا: الإطـــار العـــام

أولًا: الإطـــــــــــار العـــــــــام

ينطلق التقرير من رؤية تعتبر الطفولة ركيزة أساسية للتنمية المستدامة، ويركز على توثيق الجهود الوطنية من خلال مؤشرات تفصيلية للمحاور المتناولة في التقرير. بالإضافة إلى تحليل مكامن القوة، واستكشاف الفجوات، واقتراح مسارات تطويرية عملية، بما يتسق مع أهداف التنمية المستدامة والمبادرات الوطنية المعنية بجودة الحياة وحقوق الطفل.

ويعتمد التقرير في بنائه الفني على إطار معرفي متكامل يجمع بين المرجعيات الدولية والوطنية لفهم واقع الطفولة بصورة دقيقة؛ إذ يستند إلى اتفاقية حقوق الطفل وأجندة التنمية المستدامة 2030، وإلى مستهدفات رؤية السعودية 2030 والاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة، إضافة إلى مراجعة الأنظمة والسياسات القائمة وتقييم مستوى تطبيقها. كما يستفيد التقرير من الإنتاج المعرفي المحلي والدولي والتقارير المقارنة، مع توظيف منهجية تحليلية متعددة الأبعاد تراعي السياقات الديموغرافية والاجتماعية والثقافية وأدوار مختلف القطاعات المؤثرة في حياة الطفل. ويسهم هذا البناء الشامل في تقديم قراءة مترابطة تدعم فهمًا أعمق للعوامل البنيوية والسلوكية، وتشكل الأساس الذي انطلقت منه محاور التقرير وأولوياته.

الهدف العام للتقرير

يهدف التقرير إلى تقديم تحليل منهجي وموضوعي لواقع الطفولة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2023–2024)، بالاستناد إلى البيانات الرسمية الموثوقة، وترجمة المؤشرات الكمية إلى فهم أعمق لجودة الخدمات ومستوى تحقق المستهدفات الوطنية والدولية، بما يدعم تحديد الفجوات ذات الأولوية، وتعزيز التكامل المؤسسي، وتفعيل الأثر الفعلي للسياسات والبرامج في قطاع الطفولة.

وانطلاقًا من هذا الهدف العام، يسعى التقرير إلى تقديم قراءة استراتيجية لواقع الطفولة في المملكة خلال الفترة (2023–2024)، من خلال خمسة أهداف رئيسة:

1. تحليل واقع الطفولة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2023–2024) وفقًا للتوجهات العالمية والرؤية الوطنية لحقوق الطفل.
2. توثيق جهود المملكة في قطاع الطفولة وإبراز مجالات التميز والتوافق مع المستهدفات الدولية.

3. حصر وتحليل أبرز الفجوات فى كافة المجالات ذات العلاقة بقطاع الطفولة، لدعم اتخاذ القرار وتوجيه الموارد بفعالية.
4. تقديم توصيات لتحسين واقع القطاع وتغطية الفجوات بما يتواءم مع تطلعات المملكة ومكانتها العالمية.
5. قياس ووصف المؤشرات الأساسية ضمن محاور التقرير، ومقارنتها بالمستهدفات الوطنية والمعايير الدولية ذات الصلة.

وينطلق التقرير من مجموعة أسئلة أساسية تشمل:

1. ما هو واقع الطفولة فى المملكة خلال الفترة (2023-2024) ضمن أبرز المحاور والقضايا ذات الأولوية وفقًا للتوجهات العالمية والرؤية الوطنية لحقوق الطفل؟
2. كيف تسهم الجهود الحالية والسياسات الوطنية والبرامج والتشريعات فى تحقيق احتياجات الطفل وضمان حقوقه عالميا ومحليا؟
3. ما هى أبرز الفجوات التنموية فى تنفيذ السياسات والبرامج الموجهة للطفولة التى يتعين معالجتها؟
4. ما هى أبرز التوصيات والمقترحات بشأن رفاه الطفل فى المملكة وتعزيز التكامل بين الجهات؟

منهجية تصميم التقرير وأدواته

اعتمد التقرير فى تصميمه على منهجية شمولية تدمج بين التحليل الكمى والنوعى، وتراعى طبيعة الطفولة كمنظومة مترابطة تتأثر بمجموعة واسعة من العوامل السكانية والاجتماعية والتشريعية والبيئية والمؤسسية. وتهدف هذه المنهجية إلى تقديم قراءة واقعية ومتكاملة لواقع الطفولة فى المملكة، ترتبط فيها الأرقام بدلالاتها التنموية والاجتماعية، وتتسق مع توجهات رؤية السعودية 2030 والمعايير العالمية لحقوق الطفل.

وتقوم المنهجية على خمس ركائز أساسية، يمكن عرضها على النحو الآتى:

1. اختيار المحاور وتحليل منظومة الطفولة

عمل التقرير على تحديد مجموعة من المحاور التى تعبر عن أهم المجالات التى يعيش الطفل ضمنها ويتفاعل من خلالها مع محيطه الأسرى والمجتمعى والبيئى والمؤسسى. وقد جرى اختيار هذه المحاور بناءً على مراجعة موسعة لـ :

- الاتفاقيات الدولية الخاصة بالطفولة.
- أهداف التنمية المستدامة 2030.
- السياسات الوطنية والاستراتيجيات القطاعية.
- ممارسات التقارير الدولية المقارنة.

ويعكس هذا الاختيار نظرة تكاملية للطفولة بوصفها منظومة متداخلة تشمل السياق الوطنى والديموغرافى، والسياسات والتشريعات، والصحة الجسدية والنفسية، والتعليم، والسياق الاجتماعى والثقافى والرفاه، والبيئة والاستدامة، ومنظومة الحماية والعدالة، إضافة إلى مساهمة القطاع غير الربحى بوصفه شريكًا رئيسيا فى التنمية الشاملة وتمكين الطفل.

2. منهجية وصفية تحليلية تجمع بين الكمى والنوعى

اتبع التقرير منهجية وصفية تحليلية تستند إلى:

- البيانات والمؤشرات الرسمية الصادرة حتى منتصف عام 2024.
- تحليل وثائق السياسات والبرامج التنفيذية ذات الصلة.
- الدراسات الأكاديمية والبحوث الوطنية.
- التقارير الدولية الصادرة عن الجهات الأممية والإقليمية.
- مشاورات الخبراء فى المجالات المتخصصة بالطفولة.

وهدفت هذه المنهجية إلى تقديم قراءة شمولية تربط بين المؤشرات الرقمية والسياقات الاجتماعية والمؤسسية المؤثرة فيها، مع الحفاظ على الموضوعية ودقة التفسير.

3. أسباب تنوّع الأدوات التحليلية

نظرا لتباين طبيعة البيانات وتنوع القضايا بين المحاور، استخدم التقرير أدوات تحليل مختلفة بما يضمن دقة الفهم ووضوح الصورة، **وذلك على النحو الآتى:**

أ) المحاور ذات البيانات الكمية الدقيقة

مثل الصحة والتعليم، اعتمدت أدوات:

- قياس المؤشرات الرقمية.
- تحليل الاتجاهات الزمنية.
- المقارنات المرجعية الدولية عند الضرورة.

ب) المحاور ذات الطبيعة التشريعية أو الاجتماعية

مثل الحماية والعدالة والسياسات والرفاه الاجتماعى، استخدمت أدوات:

- التحليل النوعى للسياقات المؤسسية.
- مراجعة الأنظمة والتنظيمات.
- تحليل الأدوار المؤسسية وتكاملها.

ج) المحاور التى تتداخل فيها الأبعاد البيئية والثقافية والاجتماعية

مثل البيئة والاستدامة والسياق الثقافى، اعتمدت أدوات:

- الدمج بين التحليل الكمى والوصفى.
- تفسير المؤشرات فى ضوء السلوكيات والممارسات المجتمعية.

هذا التنويع فى الأدوات مكّن من تقديم تفسير متكامل للظواهر، والابتعاد عن المقاربات القطاعية الضيقة.

4. تحليل النتائج وقياس التقدّم

تم تحليل المؤشرات الرقمية وفق منهجية تفسيرية تستحضر سياقها الوطنى، وتربط بين الأرقام ودلالاتها الاجتماعية والتنموية، دون الخوض فى تقييمات مؤسساتية تفصيلية.

وقد ارتبط التحليل ب:

- المستهدفات الوطنية المرتبطة برؤية 2030.
- مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الخاصة بالطفولة.
- الاتجاهات العامة خلال عامى 2023 و2024.

ويهدف هذا النهج إلى قياس التقدّم الفعلى فى مجالات الطفولة، وفهم العوامل المؤثرة على النتائج، ورصد مساحات التحسين المكنة.

5. إعداد الملخص التنفيذى والتوصيات المستقبلية

أُختتم التقرير باستخلاص الاتجاهات الرئيسة التى برزت عبر المحاور المختلفة، وتحديد الفجوات التنموية، وصياغة مجموعة من التوصيات العملية المدعومة بالأدلة.

وتتمتع هذه التوصيات بالخصائص الآتية:

- قابلة للتطبيق وقائمة على التحليل الموضوعى.
- موجهة لتعزيز التكامل بين الجهات الوطنية.
- تدعم تحسين جودة الخدمات المقدمة للأطفال.
- تساهم فى رسم خارطة طريق لمستقبل الطفولة فى المملكة.
- تراعى التنوع الجغرافى والاختلاف بين الفئات العمرية.

وبهذه المنهجية المتكاملة، يقدم التقرير قراءة واقعية وشاملة لواقع الطفولة فى المملكة، تجمع بين التحليل الكمى والنوعى، وتربط بين المؤشرات والسياسات والبرامج التنفيذية، مما يَسهم فى دعم اتخاذ القرار وتعزيز رفاه الطفل وبناء منظومة طفولة أكثر عدالة وتمكينًا واستدامة.

ولتعزيز وضوح هذه المنهجية، يوضّح الشكل التالي تسلسل مراحل تصميم التقرير وأدوات التحليل المستخدمة، ابتداءً بجمع البيانات، مرورًا بعمليات التحليل والتفسير، ووصولًا إلى استنتاج النتائج.

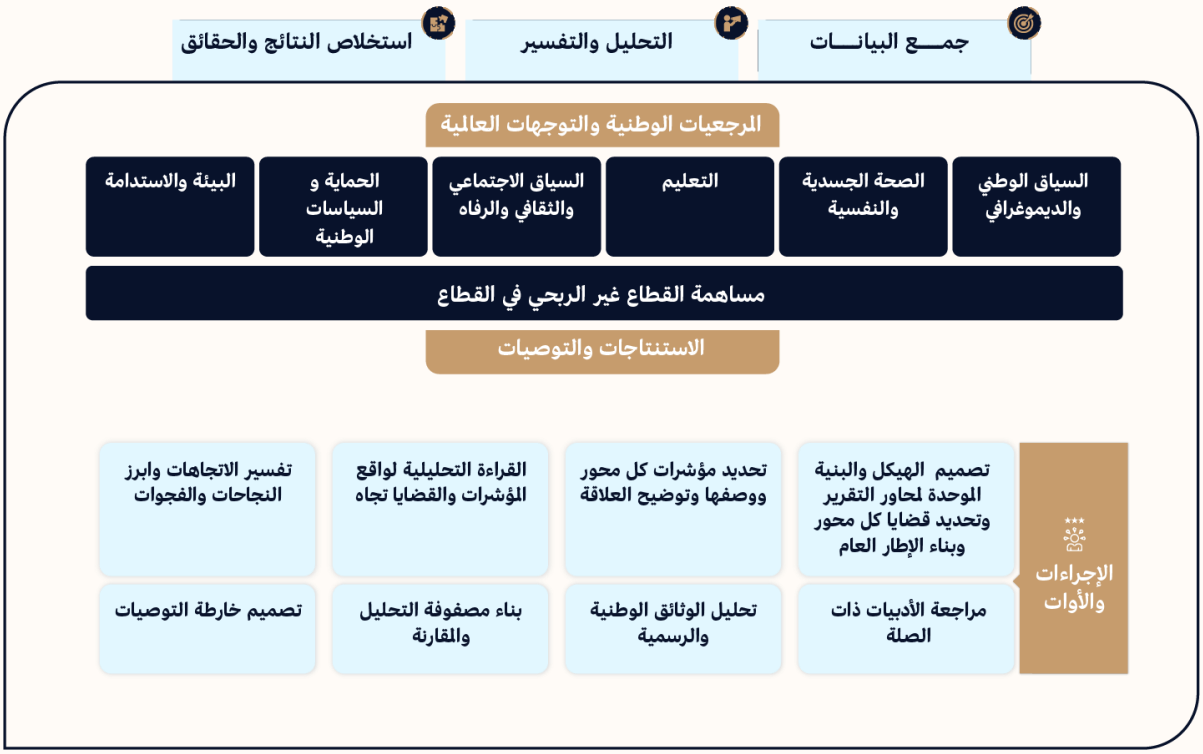

الشكل (1) منهجية التقرير وأدواته

كمـا يقـدّم الجـدول التـالى ملخصًـا يوضـح المنطـق وراء اختيـار المنهجيـة والأدوات والإجراءات المستخدمة، والسبب العلمى والتطبيقى لكل منها.

منهيجة تصميم التقرير وأدواته		
	الخيار البحثى / الأداة (Choice / Tool)	السبب (Justification)
الفلسفة (Philosophy)	الفلسفة التجريبية	الاعتماد على الملاحظة المباشرة واستقراء التجارب ومراجعة الحقائق والظواهر الواضحة والمتفق عليها
النهج (Approach)	وصفى – تحليلى	لفهم الواقع القائم واستخلاص الاتجاهات العامة من خلال تحليل البيانات والمؤشرات النوعية والكميةوتفسير النتائج.
أساليب جمع البيانات (Methods)	مراجعة الدراسات النظرية تحليل الوثائق تفسير النتائج تقديم المقترحات	لضمان تغطية جوانب السياسة والتنفيذ، والاستفادة من خبرة المتخصصين والمعنيين بالطفولة.
الأدوات والإجراءات (Tools & Procedures)	أوجه الارتباط والتكامل مصفوفة التحليل والمقارنة خارطة التوصيات	تتيح الوصف والتحليل التفسيرى وتدعم صياغة توصيات قابلة للتطبيق، مع إمكانية المتابعة السنوية لقياس التقدم.

الجدول (1) منهجية تصميم التقرير وأدواته

حدود التقريـــــــر

وقد حَدّد نطاق التقرير ليغطى المحاور الأكثر تأثيرا فى حياة الطفل وتنميته على مستوى جميع مناطق المملكة، مع الالتزام بحدود واضحة تنظّم عملية التحليل وتضمن اتساق النتائج ودقتها. وفى هذا الإطار، **تم اعتماد الحدود التالية:**

1) الحدود الموضوعية:

ركز التقرير على تحليل واقع الطفولة ضمن مجموعة من المحاور الرئيسة التى تشمل: السياق الديموغرافى، التعليم، الصحة الجسدية والنفسية، البيئة والاستدامة، السياق الاجتماعى والثقافى والرفاه، الحماية والسياسات الوطنية، وواقع مساهمة القطاع غير الربحى فى قطاع الطفولة. وقد اقتصر التحليل على تقييم الوضع الراهن ورصد الاتجاهات والفجوات، دون الدخول فى تقييم أداء مؤسسات محددة أو قياس الأثر التنفيذى للبرامج والمبادرات.

2) الحدود الجغرافية:

يشمل نطاق التقرير تغطية شاملة لمناطق المملكة العربية السعودية الثلاث عشرة، استنادًا إلى البيانات الوطنية الصادرة عن الجهات الرسمية. وفى حال توافر بيانات تفصيلية على مستوى المناطق أو القطاعات، فقد جرى استخدامها لأغراض المقارنة وتحليل التفاوتات الإقليمية المرتبطة بالطفولة.

3) الحدود الزمنية:

اعتمد التقرير على أحدث البيانات المتاحة حتى منتصف عام 2024، مع الرجوع إلى بيانات سابقة عند غياب المستجدات الرسمية. كما استخدمت المقارنات الزمنية (متى ما توفرت) لرصد التطور فى المؤشرات وتحليل التحولات التى شهدها قطاع الطفولة خلال عامى 2023 و2024. وفى بعض الحالات، تمت الإشارة إلى قيم من سنوات سابقة لعدم توفر بيانات خط الأساس لعام 2023.

4) الحدود المؤسسية:

استند التقرير حصريًا إلى مصادر وطنية ودولية موثوقة، شملت تقارير الوزارات والهيئات الحكومية، والبرامج والمبادرات الوطنية، والدراسات الأكاديمية المتخصصة، بالإضافة إلى تقارير المنظمات الدولية ذات الصلة. ولم يتضمن التقرير جمع بيانات ميدانية أولية أو تنفيذ دراسات مستقلة.

5) الحدود المنهجية:

اعتمد التقرير على التحليل الوصفى المقارن للمؤشرات الكمية والبيانات النوعية، مع تفسير النتائج فى سياقها الوطنى والدولى. ولم يتوسع فى النمذجة الإحصائية أو تحليل العلاقات السببية، مراعاة لطبيعة التقرير كمرجع استراتيجى قابل للتحديث الدورى. كما طوّر التقرير أدوات تحليل مرنة تسمح بتتبع التقدّم السنوى فى المؤشرات مستقبلًا.

وتأتى هذه الحدود اتساقًا مع طبيعة التقرير بوصفه مرجعًا وطنيا يستهدف رصد الواقع الراهن للطفولة فى المملكة، وتوثيق الجهود الوطنية، وتحديد الفجوات، وتعزيز التكامل بين الجهات المعنية، بما يدعم بناء منظومة طفولة شاملة ومستدامة تتسق مع رؤية السعودية 2030.

المصطلحات الواردة

المصطلح	التعريف المعتمد فى التقرير	المصدر أو المرجعية
الطفولة	المرحلة العمرية الممتدة من الميلاد حتى بلوغ سن الثامنة عشرة، وهى المرحلة التى يُعدّ فيها الإنسان طفلًا وفق نظام حماية الطفل (1436هـ) المتسق مع اتفاقية حقوق الطفل (1989).	نظام حماية الطفل – موقع هيئة الخبراء، اتفاقية حقوق الطفل
الطفل	كل إنسان لم يتم الثامنة عشرة من عمره، ذكراً كان أو أنثى، ويتمتع بجميع الحقوق والحماية والرعاية التى تكفلها الأنظمة الوطنية والاتفاقيات الدولية.	النظام الموحد لحماية الطفل – موقع مجلس شؤون الأسرة
السياق الديموغرافى	مجموعة الخصائص السكانية والاجتماعية (مثل العمر، والنوع، والدخل، وحجم الأسرة، والتوزيع الجغرافى) التى تُشكّل الإطار العام لفهم واقع الأطفال واحتياجاتهم فى المملكة.	الهيئة العامة للإحصاء، رؤية السعودية 2030
الصحة الجسدية	حالة اكتمال السلامة البدنية والنمو الطبيعى للطفل، وتشمل الوقاية من الأمراض، والتغذية السليمة، والرعاية الصحية المتكاملة منذ الولادة.	وزارة الصحة، منظمة الصحة العالمية
الصحة النفسية	حالة الاتزان النفسى والعاطفى التى تمكّن الطفل من التفاعل الإيجابى مع ذاته ومجتمعه، والتعامل مع التحديات اليومية، وتكوين علاقات صحية مستقرة.	وزارة الصحة، منظمة الصحة العالمية
التعليم	التعليم النظامى الرسمى الذى توفره مؤسسات الدولة وتضمن وجوده، ويشمل جميع المراحل من رياض الأطفال حتى نهاية التعليم العام، ويهدف إلى تنمية معارف الطفل ومهاراته وقيمه ضمن بيئة تعليمية عادلة وآمنة.	وزارة التعليم، رؤية السعودية 2030
السياق الاجتماعى	البيئة الأسرية والمجتمعية التى تؤثر فى تنشئة الطفل وسلوكه، وتشمل علاقاته داخل الأسرة الصغيرة والممتدة، وأنماط التفاعل الاجتماعى التى تشكّل خبراته اليومية.	مجلس شؤون الأسرة، وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية

المصطلح	التعريف المعتمد فى التقرير	المصدر أو المرجعية
السياق الثقافى	منظومة القيم والعادات والممارسات التى تشكّل هوية الطفل الثقافية وتؤثر فى وعيه وانتمائه، وتشمل الجهود الوطنية لتعزيز ارتباط الطفل بثقافته وتراثه المحلى والوطنى.	وزارة الثقافة، رؤية السعودية 2030
الرفاه	مستوى جودة الحياة الذى يعيشه الطفل من حيث الصحة والتعليم والأمان والمشاركة والأنشطة الترفيهية، ويُعد مؤشرا رئيسيا على تحقيق التنمية المتوازنة.	برنامج جودة الحياة – رؤية السعودية 2030
الحماية والسياسات الوطنية	مجموعة الأنظمة والإجراءات التى تكفل حماية الطفل من جميع أشكال الإيذاء أو الإهمال أو الاستغلال، وتنظم حقوقه والتزاماته فى إطار وطنى ينسجم مع الاتفاقيات الدولية.	نظام حماية الطفل، نظام العدالة الإصلاحية، نظام مكافحة الإيذاء
البيئة والاستدامة	الإطار الطبيعى والعمرانى الذى يعيش فيه الطفل، بما يشمل جودة الهواء والمياه والمساحات الخضراء والسكن المستدام، وضمان استدامة الموارد للأجيال القادمة.	وزارة البيئة والمياه والزراعة، أهداف التنمية المستدامة
المؤشرات	أدوات كمية ونوعية تُستخدم لقياس التغير فى أوضاع الأطفال فى مجالات التعليم والصحة والحماية والرفاه، ومتابعة التقدم نحو المستهدفات الوطنية والدولية.	الهيئة العامة للإحصاء، مجلس شؤون الأسرة
المؤشرات المقترحة	مؤشرات نوعية وكمية لم يتم اعتمادها بعد على المستوى الوطنى، ويوصى بتطويرها ضمن منظومة المتابعة والتقييم المستقبلية، بما يتسق مع التوصيات الصادرة عن هذا التقرير لضمان قياس التقدم فى مجالات الطفولة بشكل أدق وشامل.	منهجية التقرير، توصيات فريق إعداد التقرير
الفجوات	الاختلافات أو التباينات فى الخدمات أو النتائج أو المؤشرات المتعلقة بالأطفال بين المناطق أو الفئات الاجتماعية أو الاقتصادية المختلفة.	منهجية التقرير الوطنى لواقع الطفولة
التوصيات	مقترحات عملية مبنية على الأدلة والتحليل تهدف إلى تطوير السياسات والبرامج وتحسين أوضاع الأطفال وضمان استدامة الأثر.	منهجية التقرير
التكامل المؤسسى	مبدأ التعاون والتنسيق بين الجهات الحكومية وغير الربحية والقطاع الخاص لتوحيد الجهود وتكامل البرامج والسياسات الموجهة للأطفال ضمن إطار وطنى مشترك.	مجلس شؤون الأسرة – الإطار الوطنى للطفولة
العدالة الإصلاحية	نهج عدلى يركّز على إصلاح الضرر الناتج عن الجريمة، من خلال إشراك الضحية والجانى والمجتمع، بما يعزز المساءلة، ويعيد ترميم العلاقات، ويعزز الأمان المجتمعى.	مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة (UNODC) دليل برامج العدالة الإصلاحية، الطبعة الثانية، 2020

هيكـــــــل التقريـــــــــر

اعتمد بناء هـذا التقريـر عـلى هيكـل منهجـى متكامـل يبـدأ بعـرض الدراسـات النظريـة والأسس المرجعيـة الـتى تشـكّل الإطـار المفـاهيمى لفهـم واقـع الطفولـة. ثـم ينتقـل إلى المحـاور الأساسـية الـتى تشـكّل جـوهر التحليـل، وتشـمل الصحـة الجسـدية والنفسـية، البيئة والاستدامة، السياق الاجتماعى والثقافى والرفاه، الحمايـة والسياسـات الوطنيـة، وواقع مساهمة القطاع غير الربحى فى قطاع الطفولة.

ويتناول التقرير كل محور وفق منهجية موحّـدة تبـدأ بوصـف المجـال واسـتعراض أبـرز قضاياه ومؤشراته التى تعكس مستوى التقدم والتحديات، وصـولًا إلى تحليـل الفجـوات التنموية والجهود والنجاحات التى شكّلت مسـار التطـوير فى كـل مجـال. ويسـاعد هـذا البناء المتدرج فى تقديم صورة شاملة ومترابطة لواقـع الطفولـة فى المملكـة، ويَسـهم فى توجيه الرؤى والسياسات نحو أولويات واضحة تدعم رفاه الطفـل وتعـزّز جـودة الحيـاة. ويَخصّص فصل مستقل لعرض أبرز الفجوات التنموية عبر المحاور، قبل الاختتام بـأهم التوصيات التى يقدّمها التقرير لصناع القرار والجهات التنفيذية بهدف تطوير منظومة الطفولـة وتعزيـز اسـتدامتها، بمـا يتسـق مـع مسـتهدفات رؤيـة المملكـة 2030.

نمـــوذج هيكـــل التقريـــر

يجسد الشكل التالى الهيكل العام للتقرير

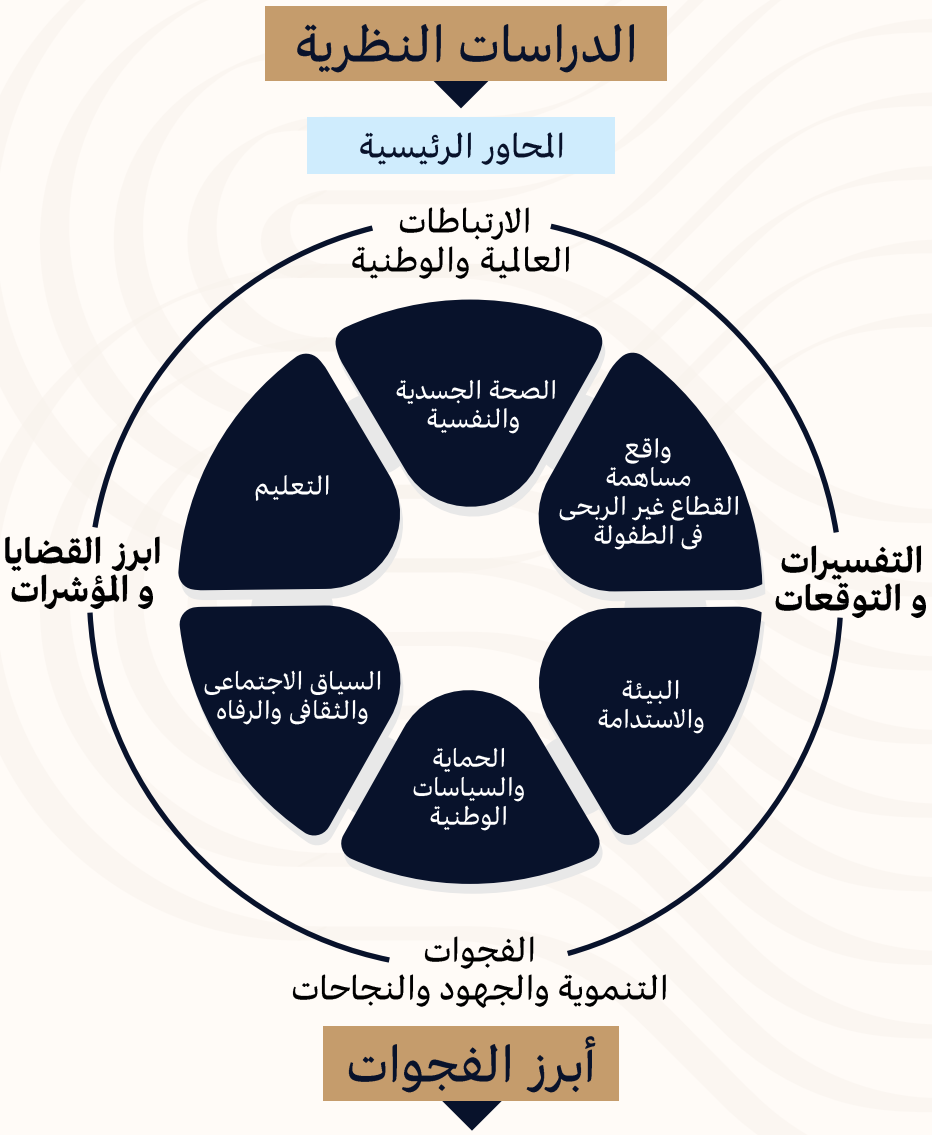

ثانيا: الدراسات النظرية

ثانيـــــــاً: الدراســـــــات النظريـــــــة

تتناول الدراسات النظرية قضايا الطفولة على ثلاثة مستويات: المستوى العالمى العام، مستوى أهداف التنمية المستدامة، ومستوى رؤية المملكة 2030

الاهتمام بالطفولة على المستوى العالمى

تُعدّ مرحلة الطفولة الممتدة من الولادة حتى الثامنة عشر الفترة الأكثر حساسية فى حياة الإنسان، إذ تتشكل خلالها الأسس الجسدية والعقلية والنفسية والاجتماعية التى تؤثر على المسار الحياتى كاملًا. فتؤكد الدراسات النظرية العالمية أن 90% من نمو الدماغ يحدث خلال السنوات الخمس الأولى، ما يجعل البيئة الآمنة، والتغذية السليمة، والتحفيز المبكر عوامل حاسمة لنمو متوازن. كما تُبرز الدراسات أن أى خلل فى هذه المرحلة؛ مثل سوء التغذية، الحرمان التعليمى، أو التعرض للعنف؛ يخلّف آثارًا ممتدة على الصحة والأداء الأكاديمى والاقتصادى مستقبلًا. وقد رسخت المنظمات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة واليونيسف، الاهتمام العالمى بالطفولة من خلال اتفاقية حقوق الطفل (1989) وبرامج شاملة تُعنى بالصحة والتغذية، التعليم المبكر، الحماية من العنف، والمساواة وضمان وصول الفئات المهمشة إلى الحقوق والخدمات.

الطفولة فى ضوء أهداف التنمية المستدامة

أما على مستوى أهداف التنمية المستدامة، فتضع الخطة الأممية 2030 الطفولة فى صميم التنمية البشرية، نظرا لارتباط حقوق الطفل بعدد واسع من الأهداف العالمية. وتشمل هذه الأهداف القضاء على الجوع (SDG 2)، الصحة والرفاه (SDG 3) التعليم الجيد (SDG 4)، المساواة (SDG 5)، المدن المستدامة (SDG 11)، والعدالة والحماية (SDG 16)، إضافة إلى الأهداف البيئية المتعلقة بالمياه النظيفة (SDG 6)، الاستهلاك المسؤول (SDG12)، العمل المناخى (SDG 13)، والحياة البحرية والبرية (SDGs 14–15).

وتؤكد هذه التوجهات على ضمان الرعاية الصحية الشاملة، والتعليم المنصف، وحماية الأطفال من العنف والاستغلال، وتهيئة بيئات حضرية صديقة للطفل، إلى جانب تنمية الوعى البيئى وتمكين الأطفال من المشاركة فى مسارات الاستدامة. وبذلك يشكّل إطار التنمية المستدامة منظومة مترابطة تجمع بين الاحتياجات الأساسية للأطفال وأبعاد التنمية الصحية والتعليمية والاجتماعية والبيئية.

يلخص الجدول التالى مجالات اهتمام أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالطفولة:

المجال	رقم الهدف	الهدف	الغايات ذات الصلة بالطفولة المبكرة
الصحة الجسدية والنفسية	الهدف الثالث	الصحة الجيدة والرفاهية ركز على ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاهية للجميع، بما فى ذلك الأطفال، من خلال الرعاية الصحية، التغذية، والصحة النفسية	○ خفض معدلات وفيات الأمهات ○ القضاء على وفيات الأطفال دون سن الخامسة ○ خفض الوفيات المبكرة بسبب الأمراض غير السارية ○ ضمان الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية والتعليم الصحى ○ تحقيق التغطية الصحية الشاملة لجميع الفئات ○ تقليل الوفيات والأمراض الناتجة عن التلوث البيئى والمواد الكيميائية ○ دعم البحوث وتوفير الأدوية واللقاحات بأسعار مناسبة ○ القضاء على جميع أشكال سوء التغذية لدى الأطفال دون سن الخامسة
التعليم	الهدف الرابع	ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع	○ ضمان أن يتمتع جميع البنات والبنين بتعليم ابتدائى وثانوى مجانى ومنصف وجيد، مما يؤدى إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام 2030. ○ القضاء على التفاوت بين الجنسين فى التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهنى للفئات الضعيفة، بما فى ذلك الأطفال فى أوضاع هشة. ○ بناء المرافق التعليمية التى تراعى الفروق بين الجنسين والإعاقة والأطفال، وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف للجميع ○ جودة التعلّم وفعالية التقييم؛ من أجل تحسين المهارت وتعزيز نواتج التعلم ○ تطوير القدرات والتميز ○ ضمان حصول جميع الفتيات والفتيان على نوعية جيدة من رعاية وتنمية الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائى حتى يكونوا مستعدين للتعلم فى المرحلة الابتدائية بحلول عام 2030. **يشمل ذلك:** ○ التوسع فى برامج التعليم المبكر عالية الجودة ○ .إدماج الثقافة وقيم المواطنة فى المناهج منذ الطفولة المبكرة. ○ تعزيز التنشئة الاجتماعية والمهارات الحياتية المبكرة
السياق الاجتماعى والثقافة والرفاه	الهدف الثانى	القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائى والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة	○ القضاء على الجوع وضمان حصول جميع الناس، ولا سيما الفقراء والأشخاص فى أوضاع هشة، بمن فيهم الأطفال، على غذاء مأمون ومغذ وكاف طوال العام بحلول عام 2030. ○ القضاء على جميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2025، بما فى ذلك تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً بشأن التقزم والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والحوامل والمرضعات وكبار السن

الجدول (2) أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالطفولة

المجال	رقم الهدف	الهدف	الغايات ذات الصلة بالطفولة المبكرة
الحماية والسياسات الوطنية	الهدف السادس عشر	التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات	○ إنهاء ما يتعرض له الأطفال من سوء المعاملة والاستغلال والاتجار بالبشر وجميع أشكال العنف والتعذيب. ○ تعزيز سيادة القانون وكفالة تكافؤ الفرص لوصول الجميع إلى العدالة. ○ توفير هوية قانونية للجميع، بما فى ذلك تسجيل المواليد.
البيئة والاستدامة	الهدف السادس	ضمان التوافر والإدارة المستدامة للمياه والصرف الصحى للجميع	○ الهدف 6: المياه النظيفة والصرف الصحى ○ الغاية 6.1: ضمان حصول الجميع على مياه شرب مأمونة وميسورة التكلفة. ○ الغاية 6.2: توفير خدمات الصرف الصحى والنظافة للجميع
	الهدف الثانى عشر	ضمان أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة	○ الاستهلاك والإنتاج المسؤول لتعزيز أنماط الاستهلاك المستدامة.
	الهدف الثالث عشر	اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدى لتغير المناخ وآثاره *	○ العمل المناخى :اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره.
	الهدف الرابع عشر	حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة	○ الحياة تحت الماء:حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية.
	الهدف الخامس عشر	حماية واستعادة وتعزيز الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية الأرضية ، وإدارة الغابات على نحو مستدام ، ومكافحة التصحر ، ووقف تدهور الأراضى وعكس مساره ووقف فقدان التنوع البيولوجى	○ الحياة فى البر:حماية النظم الإيكولوجية البرية ووقف فقدان التنوع البيولوجى.

الجدول (2) أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالطفولة

الطفولة فى ضوء رؤية السعودية 2030

وعلى مستوى رؤية المملكة 2030، يتجلى التزام وطنى واضح بتعزيز جودة حياة الأطفال وتنمية قدراتهم عبر برامج نوعية فى التعليم والصحة والرفاه الاجتماعى والبيئة. ففى التعليم، يركّز برنامج تنمية القدرات البشرية على بناء منظومة تعليمية مرنة وشاملة تبدأ من الطفولة المبكرة، من خلال التوسع فى الفصول التمهيدية، ودمج الصفوف الأولية، ورفع معدلات الالتحاق لضمان بيئة تعليمية عادلة ومحفزة. وفى القطاع الصحى، عزز برنامج تحول القطاع الصحى منظومة التحصين والرعاية الوقائية والدعم الصحى والنفسى للأطفال، إضافة إلى المبادرات الوطنية فى الصحة النفسية. كما تشمل برامج جودة الحياة تطوير بيئات حضرية صديقة للطفل وتوسيع خدمات الرفاه الاجتماعى. وعلى المستوى البيئى، تدعم مبادرات "السعودية الخضراء" و"الشرق الأوسط الأخضر" ومشروعات المدن الخضراء حق الطفل فى بيئة صحية وآمنة ومستدامة. وتشكل هذه المرتكزات معًا إطارا وطنيا متكاملاً يضمن حماية الطفل وتمكينه وتوفير فرص نمو عادلة وشاملة.

وتعكس الجداول التالية رعاية رؤية المملكة 2030 للطفولة من خلال مجموعة من المؤشرات والغايات المرتبطة بمحاور التقرير:

المجال	البرنامج الوطني	القضايا ذات الأولوية	المؤشرات الوطنية ذات الصلة	المستهدف الوطني	المصدر
الصحة الجسدية والنفسية	• تحول القطاع الصحي • جودة الحياة	البقاء والتغذية والنمو (رفاه الطفل)	نسبة الأطفال بين 24-59 شهرا على المسار الصحيح صحيا ونمائي	90%	شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة (2022). تقرير مؤشرات أهداف التنمية المستدامة 2022، ص. 56.
		الصحة الوقائية والتحصين (الكشف المبكر)	نسبة حديثي الولادة الذين خضعوا للكشف المبكر عن الأمراض الوراثية	100% بحسب إجراءات الفحص	تقرير هيئة الصحة العامة السنوى لعام 2023.
		الرعاية المتكاملة والوصول للخدمة (الأطفال ذوو الإعاقة)	عدد الأطفال ضمن بيانات السجل الوطني للإعاقة	جارى التفعيل	الهيئة العامة للإحصاء (2024). تقرير الأشخاص ذوى الإعاقة 2024.
		الصحة النفسية والدعم الاجتماعية (الاضطرابات النفسية)	نسبة السعوديين الذين تنطبق عليهم معايير اضطرابات الصحة النفسية (تشخيص مدى الحياة	غير محدد كميا	المسح الوطني السعودى للصحة النفسية 2022
		الصحة فى المدرسة (الفحص المدرسى)	عدد الطلاب الذين خضعوا للفحص الاستكشافى	توسعة المبادرة فى جميع المدارس	التقرير السنوى لوزارة الصحة 2023
		الحماية الصحية من المخاطر (الإساءة)	عدد بلاغات الإساءة للأطفال	مستهدف بالخفض	التقرير السنوى لهيئة حقوق الإنسان 2023

الجدول (3) ارتباط المستهدفات الوطنية المرتبطة بصحة الطفل الجسدية والنفسية

المجال	البرنامج الوطنى	القضايا ذات الأولوية	المؤشرات الوطنية ذات الصلة	المستهدف الوطنى لعام	المصدر
التعليم	تنمية القدرات البشرية	التعليم فى الطفولة المبكرة	نسبة الالتحاق برياض الأطفال للعام 2025	%40	تقرير برنامج تنمية القدرات البشرية 2024
		الالتحاق بالتعليم	نسبة التحاق الطلاب (من عمر 6-14)	غير محدد	مؤشر التعليم فى المملكة العربية السعودية – 2022 الصادر عن OECD (لتعذر إيجاد مصدر للقيم الحديثة)
			نسبة التحاق الطلاب (من عمر15-19)	غير محدد	
		الانضباط الدراسى	مؤشر الانضباط فى البيئة التعليمية	0.35 للعام 2025	تقرير برنامج تنمية القدرات البشرية 2024
		جودة التعليم والتحصيل الأكاديمى	أداء الطلاب فىPISA للقراءة والعلوم والرياضيات (500)درجة	500 درجة	مؤشرات رؤية 2030
		تعليم الفئات ذات الأولوية	نسبة الطلاب ذوى الإعاقة الملتحقين فى المؤسسات التعليمية	20% للعام 2025	تقرير برنامج تنمية القدرات البشرية 2024
		الشراكة مع الأسرة والمجتمع	نسبة تعزيز مشاركة الأسرة فى التحضير لمستقبل أبنائهم للعام 2025	%80	تقرير برنامج تنمية القدرات البشرية 2024

الجدول (4) ارتباط المستهدفات الوطنية المرتبطة بتعليم الطفل

المجال	البرنامج الوطنى	القضايا ذات الأولوية	المؤشرات الوطنية ذات الصلة	المستهدف الوطنى	المصدر
السياق الاجتماعى والثقافة والرفاه	○ جودة الحياة ○ تنمية القدرات البشرية	الاعتزاز بالهوية الوطنية وتعزيز القيم الثقافية	عدد الفعاليات الثقافية	1682 لعام 2025	مؤشرات رؤية 2030
		الثقافة والترفيه والرياضة للأطفال	عدد أندية العواة	2580 لعام 2025	مؤشرات رؤية 2030
			نسبة الاشخاص الذية يمارسون النشاط البدنى لمدة 60 دقيقة يوميا للأطفال والمراهقين	21% لعام 2030	مؤشرات رؤية 2030
		المشاركة المجتمعية وتنمية النشء (تعزيز قيم الإيجابية والمرونة وثقافة العمل الجاد)	متوسط رضا الطلاب عن الحياة	8.12% لعام 2025	تقرير برنامج تنمية القدرات البشرية 2024
			عدد المتطوعين	مليون متطوع لعام 2030	مؤشرات رؤية 2030
		الخدمات الاجتماعية والدمج الاجتماعى	نسبة الخدمات السكانية بما فيها الطرفية المغطاه بالخدمة الصحية	99.5% لعام 2030	مؤشرات رؤية 2030

الجدول (5) ارتباط المستهدفات الوطنية المرتبط برفاه الطفل وجودة حياته

ويوضح الجدول التالى أهم القضايا ذات الأولوية فى تحسين البيئة والاستدامة.

المجال	القضايا ذات الأولوية وفقا لأهداف ومؤشرات الرؤية الوطنية 2030
البيئة والاستدامة	التعليم والوعى والمشاركة: تنمية ثقافة بيئية لدى الأطفال والأسر عبر التعليم والمبادرات التفاعلية وحملات الترشيد.
	البيئة فى السياسات الوطنية: دمج الاعتبارات البيئية فى التعليم والصحة والإسكان والنقل ضمن رؤية 2030 وبرامجها التنفيذية
	بيئات الأطفال (المدرسية والمحيط العام): تحسين جودة الهواء والمياه والبنية التحتية المدرسية والمجتمعية بما يضمن بيئة آمنة وصحية للطفل.
	الحوكمة والجاهزية: تطوير الأطر التشريعية والمؤسسات الوطنية لضمان حماية حقوق الطفل البيئية واستدامة المبادرات.

الجدول (6) ارتباط المستهدفات الوطنية المرتبطة بالبيئة والاستدامة

ويوضح الجدول التالى أهم القضايا ذات الأولوية فى تحسين الحماية والسياسات الوطنية.

المجال	القضايا ذات الأولوية وفقا لأهداف ومؤشرات الرؤية الوطنية 2030
الحماية والسياسات الوطنية	○ رسم النظام التشريعى لحقوق الطفل ○ التشريعات الخاصة بحقوق الطفل ○ الوصول إلى العدالة ○ العدالة الإصلاحية ○ الحماية الرقمية ○ الحماية من العنف والإيذاء ○ الحماية الأسرية ودعم الرعاية ○ حماية الأيتام والفئات الأشد احتياجًا ○ الحماية من الاستغلال ○ الخدمات المستجيبة والداعمة ○ المساءلة والرقابة

الجدول (7) ارتباط المستهدفات الوطنية المرتبطة بالحماية والسياسات الوطنية

واقع مساهمة القطاع غير الربحى فى دعم الطفولة

يعد القطاع غير الربحى أحد أضلاع التنمية الوطنية، وقد أولته رؤية المملكة 2030 العناية باعتباره شريكًا فاعلًا فى بناء مجتمع نابض بالحياة، وتعزيز قيم التكافل، وتوسيع نطاق المشاركة المجتمعية. ويسهم هذا القطاع فى تنويع مصادر التمويل، وتفعيل العمل التطوعى، وتطوير المنظمات غير الربحية لتصبح أكثر قدرة على تلبية احتياجات المجتمع. وتزداد أهمية دوره فى مجال الطفولة، حيث يقدم برامج وخدمات نوعية تدعم الرعاية الصحية والتأهيلية، وتوفر فرص التعليم المبكر، وتسهم فى الحماية الاجتماعية للأطفال، خصوصًا الفئات الأكثر احتياجًا مثل الأيتام وذوى الإعاقة. كما أن تحسين البيئة التشريعية وتطبيق معايير الحوكمة والرقابة عزز ثقة المجتمع بهذا القطاع، وفتح المجال أمام شراكات أوسع مع القطاعين الحكومى والخاص.

تناول التقرير هذا المحور من خلال جملة من القضايا ذات الصلة بمساهمة القطاع غير الربحى فى قطاع الطفولة، وتشمل:

- الدعم المالى وآليات التمويل والاستدامة التى تضمن استمرارية البرامج والخدمات.
- التنسيق والتمثيل المؤسسى للجمعيات المتخصصة فى الطفولة لتعزيز فعالية الجهود وتوحيد مساراتها.
- الجهات التنفيذية والمبادرات الميدانية التى تنفذ برامج مباشرة تمس حياة الأطفال.
- الشراكة المجتمعية والابتكار المفتوح الذى يتيح حلولاً جديدة ويفتح المجال أمام مشاركة المجتمع.
- المساهمة فى مسار التنظيم والسياسات والتشريعات التى تؤطر عمل مؤسسات القطاع غير الربحى وتحدد معاييرها.

يوضح التقرير الجهود والإنجازات، ويتناول التحديات والفجوات بهدف استخلاص الدروس والتوصيات التى تعزيز مساهمة القطاع غير الربحى فى تحقيق مستهدفات رؤية 2030 للطفولة والوصل إلى المستويات العالمية فى رفاه الطفل.

ثالثًا: محاور التقرير

ثالثًا: محاور التقرير

يستند هذا التقرير إلى ستة محاور رئيسة مترابطة تشكّل الإطار الشامل لفهم واقع الطفولة فى المملكة العربية السعودية، وتغطى الجوانب التشريعية والصحية والتعليمية والاجتماعية والبيئية والتنموية. ويقدّم كل محور قراءة معمّقة لقطاع محدد بهدف قياس مستوى التقدم، وتحديد الفجوات، واستكشاف مجالات تحسين جودة حياة الأطفال.

وتشمل هذه المحاور:

1. **الصحة الجسدية والنفسية:**
يتناول واقع صحة الأطفال ونموّهم الجسدى والنفسى، جودة الرعاية الصحية المقدّمة لهم، العوامل المؤثرة فى الوقاية، الدعم النفسى، والوصول العادل إلى الخدمات الصحية.

2. **التعليم:**
يبحث فى جاهزية الطفولة المبكرة، وجودة التعلّم، معدلات الالتحاق، العدالة التعليمية، ودعم الفئات ذات الأولوية.

3. **السياق الاجتماعى والثقافى والرفاه:**
يعرض العوامل الأسرية والمجتمعية والثقافية التى تشكّل خبرات الطفل اليومية وتؤثر فى رفاهيته النفسية والاجتماعية.

4. **الحماية والسياسات الوطنية:**
يستعرض الأطر التشريعية والتنظيمية الضامنة لحقوق الطفل، وآليات الحماية والرصد والإنفاذ، ومسارات الوصول إلى العدالة، والتكامل بين الجهات المختصة.

5. **البيئة والاستدامة:**
يبين أثر جودة البيئات المحيطة — المدرسية والعمرانية والطبيعية — على صحة الطفل وسلامته، والجهود الوطنية لتعزيز الوعى البيئى والسلوك المستدام.

6. **مساهمة القطاع غير الربحى:**
يتناول دور منظمات القطاع غير الربحى فى دعم الطفولة عبر البرامج والخدمات المقدّمة للأطفال وأسرهم، ومستوى تكاملها مع الجهود الحكومية، والتحديات المرتبطة بالحوكمة والاستدامة وقياس الأثر.

يتيح هذا التصنيف المحورى رؤية متكاملة لواقع الطفولة، ويَسهم فى توجيه الجهود الوطنية نحو أولويات واضحة تدعم رفاه الطفل وتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030.

الصحة الجسدية والنفسية

الصحة الجسدية والنفسية

يسلّط محور الصحة الجسدية والنفسية الضوء على واقع صحة الأطفال فى المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2023-2024، من خلال تحليل الاتجاهات الرئيسة فى الوقاية والتحصين، والصحة النفسية، والتغذية والنمو، والصحة المدرسية، والحماية من المخاطر.

ويستعرض أهم المنجزات المتحققة فى إطار رؤية 2030 وبرامجها التحولية، إلى جانب التحديات القائمة التى تؤثر على جودة الخدمات الصحية المقدمة للأطفال، بهدف تقديم قراءة مختصرة ومنهجية تساعد على فهم الفجوات، وتحسين التكامل القطاعى، وتعزيز جودة حياة الطفل.

يتناول هذا المحور خمس قضايا مركزية تمثّل أكثر المجالات تأثيرًا على صحة الأطفال:

1. الصحة الوقائية والتحصين بما يشمل التغطية التحصينية والفحص المبكر.
2. الصحة النفسية والدعم الاجتماعى بما يشمل اضطرابات القلق والاكتئاب والدعم الأسرى والمدرسى.
3. النمو، التغذية، والرضاعة الطبيعية بما يغطى التقزم، نقص الوزن، والسمنة.
4. الصحة المدرسية للأطفال وتشمل الكشف الصحى المدرسى، النشاط البدنى، والتغذية المدرسية.
5. الحماية الصحية من المخاطر بما يشمل الإصابات، الغرق، الإساءة، والسلامة البيئية.

تشكل هذه القضايا إطارًا متكاملاً لفهم واقع صحة الطفل، وتوثيق الجهود وتحديد المجالات التى تتطلب تدخلًا مباشرًا لتعزيز الوقاية وجودة الرعاية.

شهد مجال الصحة جهودًا وطنية واسعة ومتكاملة عبر القضايا الخمس الرئيسة لصحة الطفل. ففى الصحة الوقائية والتحصين، عملت المملكة على رفع التغطية التحصينية للقاحات الأساسية إلى مستويات تتجاوز 95%، وتوسيع نطاق الفحص المبكر لحديثى الولادة ليشمل أكثر من 94% من المواليد، إلى جانب تعزيز الرصد الوبائى عبر مبادرات نوعية مثل "التوأم الرقمى" وتقوية منظومة الوقاية فى الرعاية الأولية وبرامج الصحة المدرسية. كما جرى ربط خدمات التحصين والفحص بالملف الصحى الموحد من خلال منصات رقمية متقدمة مثل نفيس وصحتى، مما أسهم فى تحسين المتابعة وتعزيز الوصول.

وفى مجال الصحة النفسية والدعم الاجتماعى، توسعت الجهود عبر برامج وطنية مثل "مجتمع عامر بالصحة النفسية"، وإطلاق أنشطة توعوية واسعة النطاق، وتطوير خدمات الدعم النفسى فى الرعاية الأولية، إلى جانب مبادرات الإرشاد الأسرى وبرامج التوعية بالاضطرابات الشائعة مثل القلق، الاكتئاب، وفرط الحركة وتشتت الانتباه.

كما أُدرجت بعض مكوّنات الصحة النفسية ضمن البرامج المدرسية رغم الحاجة إلى توسيعها، وأُطلقت أدوات رقمية مثل "قريبون" لدعم خدمات الصحة النفسية.

أمـا فى مجـال النمـو والتغذيـة، فقـد شملت الجهود تحديث اللوائح الوطنية الخاصة بأغذية الرضع وصغار الأطفال عـبر الهيئـة العامـة للغـذاء والـدواء، وتفعيل برامج التوعية الغذائية، وتعزيز مبادرات الرضاعة الطبيعية من خلال بـرامج مثـل "المستشـفى الصـديق للطفل"، وإطلاق أدلة إرشادية لمقدمى الرعايـة والأسر. كمـا تـم دعـم بعـض سياسـات الكشـف التغـذوى المبكـر فى مراكز الرعاية الأولية، وتوسيع المبادرات المرتبطـة بالتغذيـة المدرسـية والنشـاط البدنى.

وفى الصحة المدرسية للأطفال، توسعت المملكة فى تطبيق الفحص الاستكشافى الـوطنى، الـذى شـمل أكـثر مـن مليـون طالـب، إضـافة إلى مبـادرات التوعيـة الصـحية، وبـرامج التثقيـف حـول العدوى، والتغذية، والنشاط البدنى فى المـدارس. كمـا شـهدت البيئـة المدرسـية إدراج بعـض مبـادرات مكافحـة التنمـر والدعم النفسى، وإن كانت متفاوتة فى التغطيـة. وتعاونـت وزارات التعلـيم والصحة والرياضة فى أنشطة تستهدف تحسين اللياقة البدنية ونشـر أنمـاط حياة صحية بين الطلبة.

وفى مجال الحماية من المخاطر الصحية والسلوكية، شهدت المملكة جهودًا بـارزة شـملت تطـوير أنظمـة حمايـة الطفـل، وتفعيـل خـط مسـاندة الطفـل **116111**، وربط البـلاغـات بالجهـات الصحـية والاجتماعيـة، وتحسـين الاستجابة لحالات الإساءة والعنف. كما جـرى تعزيـز مبـادرات السـلامة البيئيـة والمرورية، ومراقبة جـودة الهـواء والميـاه، إلى جانـب تنفيـذ حمـلات توعيـة حـول المخـاطر الرقميـة والسـلوكية الـتى قـد يتعرض لها الأطفال.

وتعكـس هـذه الجهـود (بمختلـف مسـتوياتها) توجهًـا وطنيًـا متسـقًا لتعزيـز صـحة الأطفـال عـبر مسـارات الوقايـة، العـلاج، التمكـين الأسرى، الرعايـة المدرسـية، والحمايـة الشـاملة، بمـا يـدعم تحقيـق مسـتهدفات رؤيـة المملكـة 2030 وأهـداف التنميـة المستدامة.

مصفوفة تحليل ومقارنة مؤشرات الصحة النفسية والجسدية وتحديد الاتجاهات

تقدّم هذه المصفوفة تحليلًا مقارنًا لمؤشرات الصحة الجسدية والنفسية للأطفال، من خلال ربطها بأهداف التنمية المستدامة والبرامج الوطنية، وقراءة اتجاهاتها العامة ومستوى التقدم والفجوات القائمة.

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة الهدف الثالث	الهدف الثالث : الصحة الجيدة والرفاهية ركز على ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاهية للجميع، بما في ذلك الأطفال، من خلال الرعاية الصحية، التغذية، والصحة النفسية
الغايات ذات الصلة	○ خفض معدلات وفيات الأمهات ○ القضاء على وفيات الأطفال دون سن الخامسة ○ خفض الوفيات المبكرة بسبب الأمراض غير السارية ○ ضمان الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية والتعليم الصحى ○ تقليل الوفيات والأمراض الناتجة عن التلوث البيئى والمواد الكيميائية ○ دعم البحوث وتوفير الأدوية واللقاحات بأسعار مناسبة ○ القضاء على جميع أشكال سوء التغذية لدى الأطفال دون سن الخامسة

البرنامج الوطنى	تحول القطاع الصحى	جودة الحياة

م	القضايا ذات الأولوية	المؤشرات الوطنية ذات الصلة	خط الاساس (2023)	القيمة (2024)	المستهدف الوطنى	الاتجاه العام	المصدر
1	البقاء والتغذية والنمو (رفاه الطفل)	نسبة الأطفال بين 24-59 شهرا على المسار الصحيح صحيا ونمائى	غير متوفر للسنوات السابقة	82.33%	رفع النسبة إلى أعلى من 90%	ثابت نسبيا	الهيئة العامة للإحصاء - نشرة إحصاءات تنمية الطفولة المبكرة ورفاهية الطفل 2024
2	الصحة الوقائية والتحصين (الكشف المبكر)	نسبة حديثى الولادة الذين خضعوا للكشف المبكر عن الأمراض الوراثية	94.3%	96.8% متوسط سنوى	بحسب 100% إجراءات الفحص	فى تصاعد	وقاية – هيئة الصحة العامة - التقريران السنويان 2023 - 2024
3	الرعاية المتكاملة والوصول للخدمة (الأطفال ذوو الإعاقة)	عدد الأطفال ضمن بيانات السجل الوطنى للإعاقة	68000	1,231,216	ربط الجهات الحكومية بالخدمات	جارى التفعيل	التقرير السنوى لهيئة رعاية الأشخاص ذوى الإعاقة 2024
4	الصحة النفسية والدعم الاجتماعى (الاضطرابات النفسية)	نسبة السعوديين الذين تنطبق عليهم معايير اضطرابات الصحة النفسية (تشخيص مدى الحياة (٢٠١٦)	34% تشخيص مدى الحياة (٢٠١٦)	غير متوفر	غير محدد كميا	يدعو للمتابعة	مركز الملك سلمان- المسح الوطنى السعودى للصحة النفسية 2016
5	الصحة فى المدرسة (الفحص المدرسى)	عدد الطلاب الذين خضعوا للفحص الاستكشافى	1,232,719 طالبا	1,522,324 طالباً	توسعة المبادرة فى جميع المدارس	جارى التطبيق	كتابى الاحصاء السنوى لوزارة الصحة 2023 - 2024
6	الحماية الصحية من المخاطر (الإساءة)	عدد بلاغات الإساءة للأطفال	350 بلاغًا	غير محدد	مستهدف بالخفض	يتطلب معالجة	تقرير وزارة الخارجية الأمريكية لحقوق الإنسان لعام 2023

الجدول (8) مصفوفة تحليل ومقارنة مؤشرات الصحة النفسية والجسدية

وفى أعقاب استعراض المؤشرات، يقدّم هذا الجزء تفسيرا أكثر تفصيلاً لاتجاهات كل مؤشر، من خلال ربط الأرقام بسياقها الصحى والاجتماعى، وإبراز الجهود الوطنية والعوامل التى شكّلت مستوى التقدم:

1. مؤشر البقاء والتغذية والنمو - رفاه الطفل

رغم ثبات المؤشر، إلا أنه ما يزال فى مستوى جيد وقريب من المستهدف الوطنى. وقد تعود محدودية تحسنه إلى استمرار بعض السلوكيات الغذائية غير الملائمة وتحديات نقص المغذيات وانخفاض النشاط البدنى، إضافةً إلى تفاوت توفر الخدمات وضعف التكامل بين الجهات ونقص برامج التدخل المبكر.

2. مؤشر الصحة الوقائية والتحصين - الكشف المبكر

يشهد المؤشر اتجاهًا تصاعديًا واقترابًا من المستهدف الوطنى، مدعومًا بتوسع تطبيق الفحص المبكر. وقد أسهمت إلزامية الفحص وإدراجه ضمن برامج الوقاية، وتطوير المختبرات والمنصات الرقمية، إلى جانب الحملات التوعوية وبرامج الفحص الوراثى والزواج الصحى، فى تعزيز فعالية الكشف المبكر وتحقيق هذا التحسن.

3. مؤشر الرعاية المتكاملة والوصول للخدمة - الأطفال ذوو الإعاقة

يعكس هذا المؤشر تقدما فى الربط الرقمى والخدمات التأهيلية، لكن استمرار فجوات التسجيل، وتفاوت الوصول بين المناطق، وضعف وعى بعض الأسر، ونقص الكوادر المتخصصة يحد من تحقيق الشمولية المطلوبة، ويبرز الحاجة إلى تكامل أوثق بين الجهات وتفعيل دور القطاع غير الربحى.

4. مؤشر الاضطرابات النفسية

يبين هذا المؤشر الحاجة الملحة لتحسين الكشف المبكر والدعم المدرسى، إذ تُعد التغطية الحالية محدودة بسبب غياب نظام وطنى موحد لرصد حالات الأطفال، ونقص الكوادر النفسية، وضعف دمج الصحة النفسية فى المدارس، مما يستدعى تعزيز برامج الفحص والتوعية وبناء قواعد بيانات أكثر دقة.

5. مؤشر الصحة فى المدرسة - الفحص المدرسى

المؤشر ما يزال منخفضًا مقارنة بالمستهدف الوطنى، مما يؤكد ضرورة التوسع فى الفحص المدرسى. ويرتبط ذلك بغياب منظومة موحدة للفحص الشامل، واقتصار الجهود على مبادرات موسمية، وضعف التكامل بين بيانات الصحة والتعليم، وتنفيذ جزء من الفحوصات خارج البيئة المدرسية، مما يقلل من فعالية الكشف المبكر.

6. مؤشر الحماية الصحية من المخاطر - الإساءة

يعكس المؤشر حاجة مستمرة للحد من حالات الإساءة وتحسين فعالية التدخل، رغم الجهود القائمة فى الإبلاغ والحماية. ويرتبط ذلك بضعف الإبلاغ فى بعض الحالات بسبب الوصمة أو نقص الوعى، وصعوبة الوصول للمناطق النائية، والحاجة لتكامل أكبر بين الجهات، إضافة إلى ضعف الوعى المجتمعى وضمانات السرية، مما يؤثر فى قدرة النظام على خفض البلاغات.

وفى ضوء تحليل واقع صحة الأطفال واتجاهات مؤشرات الرعاية والوقاية، ينتقل التقرير إلى محور التعليم بوصفه امتدادًا مكملًا لصحة الطفل ورفاهه، بهدف تقديم قراءة شاملة لرحلته النمائية فى بيئته المدرسية

التعليم

التعلـــــــــــيم

يسلّط محور التعليم الضوء على واقع تعليم الأطفال فى المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2023-2024، من خلال تحليل الاتجاهات الرئيسة فى الالتحاق، جودة التعليم والتحصيل، الانضباط الدراسى، التعليم المبكر، التعليم الرقمى، ودعم الفئات ذات الأولوية. ويستعرض المحور أهم المنجزات التعليمية المتحققة فى إطار رؤية المملكة 2030 وبرامجها التحولية، وعلى رأسها برنامج تنمية القدرات البشرية، إلى جانب التحديات القائمة التى لا تزال تؤثر على جودة مخرجات التعليم وعدالة الوصول لجميع الأطفال. ويهدف هذا المحور إلى تقديم قراءة مختصرة ومنهجية تساعد على فهم الفجوات المركزية فى النظام التعليمى، وتعزيز التكامل بين المدرسة والأسرة والمجتمع، ودعم الارتقاء بجودة التعلّم.

يتناول هذا المحور ثماني قضايا تعليمية محورية تمثّل أكثر المجالات تأثيرًا على رحلة الطفل التعليمية:

1. التعليم في الطفولة المبكرة بما يشمل التوسع في رياض الأطفال، جودة بيئات التعلم، ومعايير التعلم النمائية.
2. الالتحاق والتعليم الإلزامي عبر تحليل معدلات القيد في المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية والفوارق النوعية والجغرافية.
3. الانضباط المدرسي واستمرارية التعلّم بما يشمل الغياب والإتمام ونسب التسرب.
4. جودة التعليم والتحصيل الأكاديمي بما يشمل نتائج الاختبارات الوطنية والدولية (TIMSS, PISA)، وتعليم الفئات ذات الأولوية مثل الأطفال ذوي الإعاقة، الأطفال غير الملتحقين، والطلاب في المناطق الطرفية.
5. المساواة بين الجنسين عبر تتبع الفجوات بين الذكور والإناث في مختلف المراحل.
6. الشراكة مع الأسرة والمجتمع ودورها في دعم التحصيل والمشاركة في العملية التعليمية.
7. التعليم الرقمي واستمرارية التعليم بما يشمل البنية الرقمية، منصات التعلم، وجاهزية المعلمين.

تشكل هذه القضايا إطارًا متكاملاً لفهم واقع تعليم الطفل في المملكة، وتحديد أولويات التدخلات العاجلة الرامية إلى تحسين جودة العملية التعليمية، وضمان تعليم منصف وشامل لجميع الأطفال.

ويمتد تحليل هذه القضايا ليكشف بصورة أوضح طبيعة التجربة التعليمية التى يعيشها الطفل فى المملكة، وما يرتبط بها من فرص وتحديات تؤثر فى مسار تعلّمه منذ السنوات الأولى وحتى نهاية التعليم الثانوى. ففى التعليم المبكر، يظهر هذا المحور أهمية السنوات التأسيسية باعتبارها المرحلة التى تتشكل فيها المهارات اللغوية والمعرفية والاجتماعية الأولى، حيث شهدت المملكة توسعًا ملحوظًا فى بيئات التعلم وبرامج الجودة، رغم استمرار فجوة واضحة بين نسب الالتحاق الفعلية والمستهدفات الوطنية، وهو ما يعكس الحاجة إلى تعزيز الوعى الأسرى وتوفير كوادر تربوية متخصصة وتطوير القدرة الاستيعابية فى مختلف المناطق.

كما يسلّط التحليل الضوء على الالتحاق بالتعليم الإلزامى بوصفه مؤشرًا رئيسيا على قدرة النظام التعليمى على استيعاب جميع الأطفال فى الأعمار النظامية، إذ تُظهر البيانات توسعًا فى مراحل الابتدائى والمتوسط والثانوى، لكن مع بروز تفاوتات دقيقة بين المناطق والفئات، يرتبط بعضها بعوامل جغرافية أو اجتماعية أو ترتيبات النقل المدرسى، مما قد يؤثر فى انتظام الأطفال واستمراريتهم.

وتبرز كذلك أهمية الانضباط المدرسى باعتباره مرآة لجودة المدرسة وقدرتها على استبقاء الطلبة وتحفيزهم، حيث تشير الاتجاهات إلى مستويات جيدة من الحضور والإتمام، مع وجود أنماط محدودة للغياب المتكرر لدى بعض الفئات التى قد تواجه تحديات أسرية أو سلوكية أو تعليمية. ويتقاطع هذا بوضوح مع مؤشرات جودة التعليم، التى تظهر فى نتائج الاختبارات الوطنية والدولية، حيث حققت المملكة تحسنًا واضحًا فى الصفوف المبكرة، مقابل تحديات أكبر فى المرحلة المتوسطة، لا سيما فى العلوم والقراءة، وهى فجوات تعكس الحاجة إلى تطوير أساليب التدريس وتعزيز عمق التعلّم داخل الصفوف.

ويتناول التحليل تعليم الفئات ذات الأولوية، مثل الأطفال ذوى الإعاقة والأطفال فى المناطق الطرفية وأبناء المقيمين، حيث توسعت المملكة فى تطبيق التعليم الدامج وتطوير غرف المصادر وبرامج الإسناد، لكن تفاوت جودة الخدمات وجاهزية الكوادر ما يزال يمثل تحديًا يتطلب جهودًا إضافية لضمان الإنصاف. كما تكشف بيانات النوع الاجتماعى نمطًا يتحول بين المراحل التعليمية؛ بتفوّق واضح للإناث فى الابتدائى ثم توازن تدريجى يميل للذكور فى المراحل الأعلى، وهو ما يعكس عوامل اجتماعية وسياقية تحتاج إلى تدخلات موجهة لضمان استمرار الفتيات فى التعليم

ويبرز الدور المحورى للأسرة بوصفها شريكًا أساسيًا فى دعم التحصيل والانضباط، حيث تُظهر البيانات مستويات مرتفعة من المشاركة الأسرية فى المتابعة والتواصل والقراءة المشتركة، مما يعكس أثر البرامج الوطنية الموجهة لتعزيز الشراكة بين الأسرة والمدرسة. كما يمثّل التعليم الرقمى مساحة متنامية لدعم التعلّم، إذ تكشف البيانات عن انتشار واسع للمنصات الرقمية وتوفر البنية التحتية لدى معظم الأسر، رغم استمرار تفاوت مستوى الاستخدام والمهارات الرقمية بين الطلبة والمعلمين، وهو ما يستدعى تعزيز جاهزية الكوادر وربط الممارسات الرقمية بشكل أعمق بالعملية التعليمية.

وتكشف هذه القراءة المتكاملة أن منظومة التعليم فى المملكة تشهد تحولًا واسعًا يشمل السياسات والمناهج والبيئات المدرسية والتقنيات الداعمة، لكنها لا تزال تواجه تحديات تتطلب تكاملًا أكبر بين المدرسة والأسرة وجهات الدعم المجتمعى، لضمان تعليم أكثر جودة وشمولية، وتعزيز قدرة الأطفال على اكتساب المهارات التى تؤهلهم للمستقبل وتحقق مستهدفات رؤية المملكة 2030.

وقد خرجت هذه القضايا بمجموعة مؤشرات يتم بيانها فى الجدول التالى:

مصفوفة تحليل ومقارنة مؤشرات التعليم وتحديد الاتجاهات

تقدّم هذه المصفوفة تحليلًا مقارنًا لمؤشرات التعليم للأطفال، من خلال ربطها بأهداف التنمية المستدامة والبرامج الوطنية، وقراءة اتجاهاتها العامة ومستوى التقدم والفجوات القائمة.

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة الهدف الرابع	الهدف الرابع:ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع						
الغايات ذات الصلة	ضمان أن يتمتع جميع البنات والبنين بتعليم ابتدائى وثانوى مجانى ومنصف وجيد، بحلول عام 2030. القضاء على التفاوت بين الجنسين فى التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهنى للفئات الضعيفة، بما فى ذلك الأطفال فى أوضاع هشة. بناء المرافق التعليمية التى تراعى الفروق بين الجنسين والإعاقة والأطفال، وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف للجميع جودة التعلّم وفعالية التقييم؛ من أجل تعزيز نواتج التعلم ضمان حصول جميع الفتيات والفتيان على نوعية جيدة من رعاية وتنمية الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائى حتى يكونوا مستعدين للتعلم فى المرحلة الابتدائية بحلول عام 2030.						
البرنامج الوطنى	تنمية القدرات البشرية						
م	القضايا ذات الأولوية	المؤشرات الوطنية ذات الصلة	خط الاساس (2023)	القيمة (2024)	المستهدف الوطنى	الاتجاه العام	المصدر
1	التعليم فى الطفولة المبكرة	نسبة الالتحاق برياض الأطفال للعام 2025	21%	36%	40% لعام 2025	تحسن	تقرير برنامج تنمية القدرات البشرية 2024 مؤشرات رؤية 2030
2	الالتحاق بالتعليم	نسبة التحاق الطلاب (من عمر 6-14)	غير معرف	83%	غير محدد	تحسن كبير	مؤشر التعليم لنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) – المملكة العربية السعودية – 2022
		نسبة التحاق الطلاب (من عمر15-19)	غير معرف	51.6%	غير محدد	تحسن كبير	
3	الانضباط الدراسى	مؤشر الانضباط فى البيئة التعليمية	0.3 لعام 2019	غير معروف	0.35 للعام 2025	تحسن	تقرير برنامج تنمية القدرات البشرية 2024
4	جودة التعليم والتحصيل الأكاديمى	مؤشر أداء الطلاب فى PISA للقراءة والعلوم والرياضيات	386 درجة	394 درجة	500 درجة لعام 2030	تحسن	مؤشرات رؤية 2030
5	تعليم الفئات ذات الأولوية	نسبة الطلاب ذوى الإعاقة الملتحقين فى المؤسسات التعليمية	1.4% (2019)	4.8%	20% للعام 2025	تحسن طفيف	تقرير برنامج تنمية القدرات البشرية 2024
6	الشراكة مع الأسرة والمجتمع	نسبة تعزيز مشاركة الأسرة فى التحضير لمستقبل أبنائهم للعام 2025	37% للعام 2019	غير معروف	80% للعام 2025	تحسن طفيف	تقرير برنامج تنمية القدرات البشرية 2024

الجدول (9) مصفوفة تحليل ومقارنة مؤشرات التعليم

وفى أعقاب استعراض المؤشرات التعليمية، يقدّم هذا الجزء تفسيرا أكثر تفصيلاً لاتجاهات كل مؤشر، من خلال ربط النتائج بالسياقات التربوية والاجتماعية، وإبراز الجهود الوطنية والعوامل التى شكّلت مستوى التقدم أو أعاقت تحقيق المستهدفات. ويتيح هذا التحليل فهما أعمق لطبيعة الفجوات فى التعليم، ويساعد فى توجيه التدخلات نحو تعزيز الجودة والإنصاف، وتحسين استمرارية التعلّم لدى مختلف فئات الأطفال.

1 . مؤشر التعليم فى الطفولة المبكرة - الالتحاق برياض الأطفال

يعكس هذا المؤشر مدى قدرة منظومة التعليم المبكر على استيعاب الأطفال فى الفئة العمرية 3-5 سنوات، وعلى الرغم من النمو فى أعداد الروضات وتحسن بيئات التعلم، إلا أن التقدم ما يزال بطيئًا مقارنة بالمستهدف الوطنى. وتفسر الفجوة الحالية عوامل متعددة، منها محدودية الطاقة الاستيعابية للروضات الحكومية، والتوزيع الجغرافى غير المتوازن بين المناطق، ونقص الكوادر المتخصصة فى التعليم المبكر، وارتفاع تكلفة التشغيل لدى القطاع الخاص. كما يبرز تأثير الوعى الأسرى، حيث لا تزال بعض الأسر تنظر إلى التعليم المبكر باعتباره مرحلة غير أساسية، مما يحد من الإقبال، إلى جانب الحاجة لتطوير التشريعات المحفزة وإدماج التقنيات التعليمية فى هذه المرحلة.

2. مؤشر الالتحاق بالتعليم - الفئتان 6-14 و15-19 سنة

يوضح هذا المؤشر قدرة النظام التعليمى على ضمان التعليم الإلزامى واستمراريته عبر المراحل المختلفة. ففى حين تعكس نسب الالتحاق للطلاب من 6 إلى 14 سنة تقدماً كبيرا وشمولية واسعة للتعليم الأساسى، إلا أن نسب الالتحاق للفئة 15-19 سنة تكشف عن فجوات حقيقية مرتبطة بالتسرب، وضعف الدافعية، وميول بعض الشباب للالتحاق المبكر بسوق العمل. كما تؤثر الظروف الاقتصادية والاجتماعية على استمرار بعض الطلبة، إضافة إلى محدودية مسارات التعليم التقنى والمهنى، وضعف الوعى بأهمية التعليم الثانوى واستكماله، وقلة برامج الدعم الأكاديمى والاجتماعى للفئات المتعثرة.

3. مؤشر الانضباط المدرسى

يعكس هذا المؤشر مدى التزام الطلبة بالسلوكيات التعليمية وانتظامهم داخل المدرسة، وهو إحدى الركائز الأساسية لتحسين التحصيل الأكاديمى. ورغم وجود جهود وطنية واسعة لتطبيق نظم متابعة إلكترونية للحضور، وتفعيل الإرشاد الطلابى، وإطلاق مبادرات للحد من التنمر والعنف، إلا أن الفجوات لا تزال تظهر فى تفاوت مستوى تطبيق اللوائح بين المدارس، وضعف بعض الأنظمة التقنية، ومحدودية توفر الدعم النفسى والسلوكى فى بعض البيئات التعليمية. كما تسهم الضغوط الاجتماعية، والظروف الاقتصادية، والتحديات الأسرية لدى بعض الطلبة فى التأثير على انتظامهم والتزامهم.

4.مؤشر جودة التعليم والتحصيل الأكاديمى - اختبار PISA

يعكس هذا المؤشر قدرة الطلبة على توظيف مهارات القراءة والرياضيات والعلوم فى مواقف حياتية، وهو معيار دولى لقياس جودة التعليم. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة فى تطوير المناهج والتدريب المهنى والتحول الرقمى، إلا أن الفجوة بين الأداء الحالى والمستهدف ما تزال كبيرة، ويرتبط ذلك بضعف مهارات القراءة العميقة، واستمرار الاعتماد على أنماط تدريس تقليدية، وتفاوت الكفاءات التعليمية بين التخصصات، وضعف تفعيل التقنيات التعليمية داخل الصف. كما يلعب ضعف الوعى الأسرى بأهمية الاختبارات الدولية دورا فى ضعف الاستعداد والتحفيز لدى بعض الطلبة.

مؤشر تعليم الفئات ذات الأولوية - التحاق الأطفال ذوى الإعاقة

يقيس هذا المؤشر مدى قدرة النظام التعليمى على تحقيق الشمولية وإتاحة فرص متكافئة للأطفال ذوى الإعاقة. ورغم توسع برامج الدمج وتجهيز المدارس بالتقنيات المساندة، إلا أن الفجوة بين المستهدف والمتحقق ما تزال واسعة؛ ويرتبط ذلك بقلة الكوادر المؤهلة للتعامل مع إعاقات مختلفة، والتفاوت فى الخدمات بين المناطق، وارتفاع تكلفة تجهيز المدارس، وضعف الوعى المجتمعى بأهمية الدمج، إضافة إلى الحاجة لتطوير المناهج لتراعى احتياجات الفئات المختلفة. كما يظهر تحد إضافي متعلق بغياب خيارات تعليمية مرنة ومعدة خصيصا لبعض الإعاقات.

مؤشر الشراكة مع الأسرة والمجتمع

يعكس هذا المؤشر دور الأسرة كشريك أصيل فى دعم التحصيل الأكاديمى والتوجيه المهنى. وعلى الرغم من المنصات الرقمية وبرامج التوعية التى عززت مشاركة الأسر، إلا أن الفجوة الحالية ترتبط بتباين الوعى التربوى بين الأسر، وضعف التفاعل مع البرامج المهنية، والفجوة بين توقعات أولياء الأمور ونماذج المناهج الحديثة، إضافة إلى محدودية أدوات القياس النوعية للشراكة الأسرية. كما يؤثر اختلاف مستوى الثقافة الرقمية بين الأسر على القدرة على المتابعة والدعم المستمر.

وبعد تحليل واقع التعليم واتجاهات الالتحاق وجودة التعلّم ودور الأسرة والمدرسة، ينتقل التقرير إلى محور السياق الاجتماعى والثقافى والرفاه، بوصفه الإطار الأوسع الذى تتشكل فيه خبرات الطفل اليومية وقيمه وعلاقاته ورفاهيته النفسية والاجتماعية.

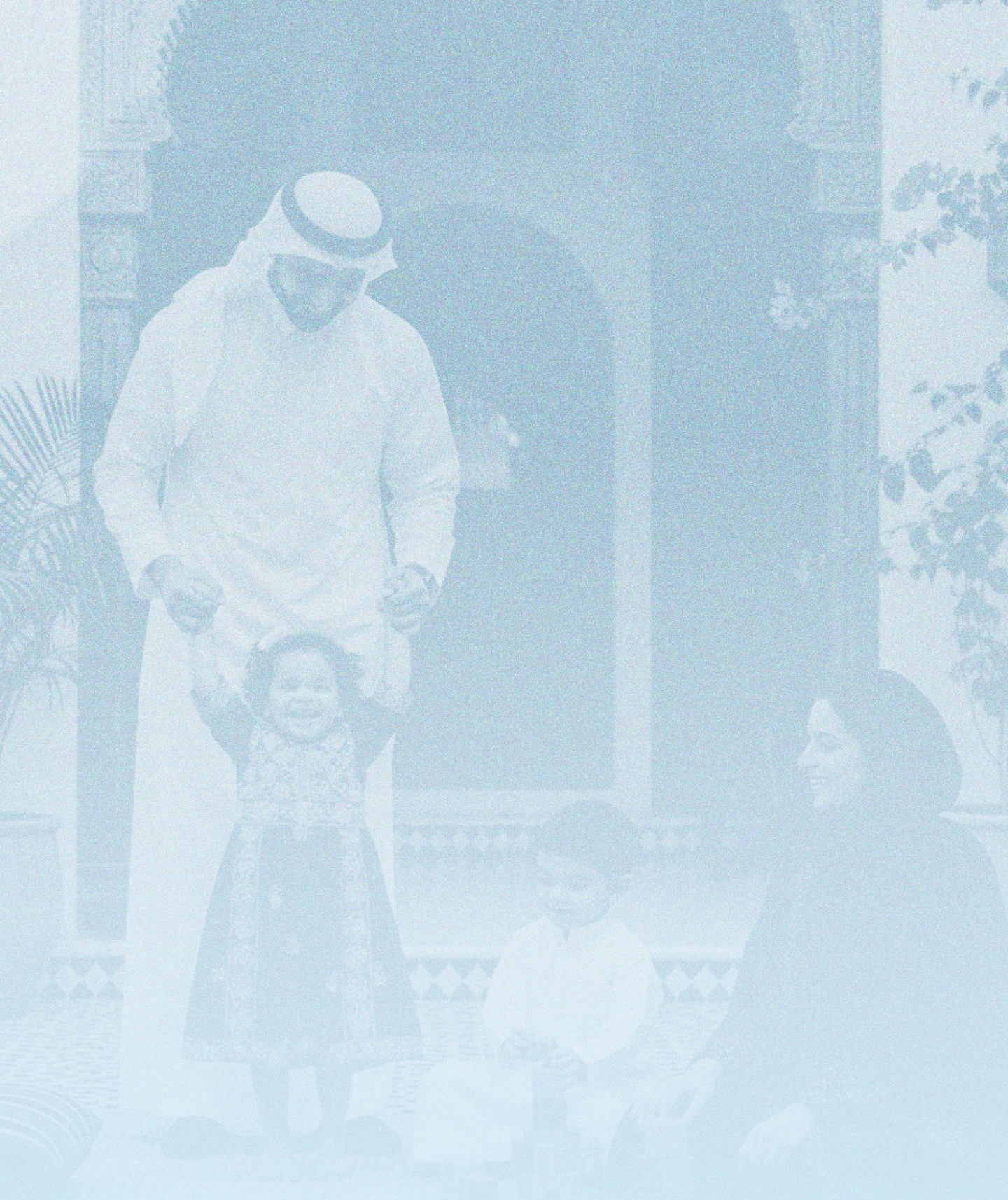

السياق الاجتماعى والثقافى والرفاه

السياق الاجتماعى والثقافى والرفاه

يسلّط محور السياق الاجتماعى والثقافى والرفاه الضوء على البيئة المجتمعية والثقافية التى ينشأ فيها الأطفال واليافعون فى المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2023-2024، من خلال تحليل واقع الأسرة السعودية، ومستوى مشاركة الأطفال فى الأنشطة الثقافية والفنية والترفيهية، ومدى وصولهم إلى المرافق والخدمات الداعمة لجودة الحياة، مثل المتاحف، والمكتبات، والمراكز المجتمعية، والفعاليات الوطنية. كما يستعرض المحور التوجهات الوطنية المرتبطة بالهوية والقيم، والتحول الرقمى، والمشاركة المجتمعية، وبرامج الدمج الاجتماعى، فى إطار رؤية المملكة 2030 وبرنامج جودة الحياة، بوصفهما الإطار الحاكم للسياسات الاجتماعية والثقافية الحديثة. ويهدف هذا المحور إلى تقديم قراءة شاملة تساعد على فهم انعكاس السياق الاجتماعى والثقافى على صحة الطفل النفسية، وهويته، ومهاراته، ورفاهيته.

يتنـاول هـذا المحـور عـدة قضـايا محورية تُشكّل الأساس الاجتماعى والثقـافى الـذى يـؤثر فى تنشـئة الطفل وجودة حياته، وتشمل:

1. تعزيـــز دور الأسرة ورفاهيتهـــا، ويشـــمل ذلـــك تماســـك الأسرة السـعودية، ودورهـا فى التنشـئة، وخدمات رعاية وضيافة الأطفال، ودعم الرفاه المادى للأسرة.
2. الاعتزاز بالهوية الوطنية وتعزيز القـيم الثقافيـة، ويشـمل القـيم والعـادات السـعودية الأصـيلة، والتنـوع الثقـافى بـين المنـاطق، والـبرامج الـتى تعـزز الانتمـاء الوطنى لدى الأطفال.
3. الثقافـــة والترفيـــه والرياضـــة للأطفـــال، ويشـــمل الأنشـــطة الثقافيـــة والفنيـــة والرياضـــية، والفعاليـات والمرافـق الصـديقة للطفـل الـتى تنمّـى مهاراتـه وتدعمه اجتماعيا.
4. الإعلام التقليدى والرقمى الموجّه للأطفـــال، ويشـــمل المحتـــوى الهـادف والملائـم للـنشء، ودور الإعـــلام الرقمـــى والمنصـــات فى تشكيل معارف الأطفال وقيمهم.
5. التحـــول الرقمـــى وتنميـــة القـــدرات الرقميـــة للـــنشء، ويشـــمل النفـــاذ الرقمى، واستخدام الأجهزة والمنصات، وتنميـــة المهـــارات الرقميـــة الآمنـــة الداعمة للتعلم والمشاركة.
6. المشـاركة المجتمعيـة وتنميـة الـنشء، ويشمل مشاركة الأطفـال فى الأنشـطة المجتمعية والتطوعية، وبـرامج تنمية الشخصية، والمجالس المدرسية.
7. الخـــدمات الاجتماعيـــة والـــدمج الاجتمـــاعى، ويشـــمل دور الرعايـــة والمراكز المجتمعية، وبرامج دمج الأيتـام وذوى الإعاقـــة، وضـــمان الوصـــول العـــادل إلى المرافـــق والخـــدمات.

وتُسهم هذه القضايا مجتمعة فى تكوين صـورة متكاملـة عـن المنـاخ الثقـافى والاجتمـاعى الـذى يحـيط بالأطفـال، وتحديد نقاط القوة والفرص والتحديات الـــتى تســـتدعى تـــدخلات لتنميـــتهم وتمكينهم.

ويمتد تحليل هذه القضايا ليكشف بصورة أعمق كيف تتشكل التجربة الاجتماعية والثقافية للأطفال فى المملكة، وما يرتبط بها من فرص وتحديات تؤثر فى رفاههم وهويتهم وسلوكهم اليومى. ففى قضية تعزيز دور الأسرة ورفاهيتها، يبرز المحور مركزية الأسرة السعودية فى حياة الطفل، ودورها فى التنشئة والتربية وبناء القيم، إلى جانب أثر برامج الدعم الاجتماعى والاقتصادى فى استقرار الأسرة ورفع قدرتها على توفير بيئة نمائية آمنة. كما يتناول التحليل تنامى خدمات رعاية وضيافة الأطفال، باعتبارها عنصرا مهمًا لتمكين الوالدين وتعزيز جودة الحياة الأسرية.

وفى قضية الاعتزاز بالهوية الوطنية وتعزيز القيم الثقافية، يسلّط التقرير الضوء على المبادرات الهادفة لترسيخ الهوية السعودية لدى الأطفال من خلال الأنشطة الثقافية والفعاليات التراثية، والمناهج الحديثة، والبرامج التى تعرف الأطفال بتنوع ثقافات المناطق السعودية وقيمها الأصيلة. وتبرز فى هذا السياق الجهود الوطنية لتعزيز الانتماء والفخر، بما ينعكس على بناء شخصية الطفل وثقته بذاته.

أما قضية الثقافة والترفيه والرياضة للأطفال، فتبين اتساع المشهد الثقافى والترفيهى المخصص للنشء، من مهرجانات وأنشطة فنية إلى برامج رياضية ومرافق صديقة للطفل فى المدن والحدائق العامة. ويظهر التحليل أهمية هذه الأنشطة فى تطوير مهارات الإبداع، وبناء العلاقات الاجتماعية، وتعزيز نمط حياة صحى أكثر نشاطًا، مع الإشارة إلى الحاجة إلى توسيع التغطية وتباين الفرص بين المناطق.

وفيما يتعلق بالإعلام التقليدى والرقمى الموجّه للأطفال، يبرز التحليل الدور الكبير للإعلام فى تشكيل وعى الطفل وقيمه، سواء عبر القنوات التلفزيونية، أو التطبيقات التفاعلية، أو المحتوى الرقمى. وتظهر الجهود الوطنية لتوفير محتوى هادف وآمن ومناسب للعمر، إلا أن التحديات لا تزال قائمة فى ضمان جودة المحتوى واتساقه مع القيم الثقافية، وتوجيه الأطفال فى بيئة رقمية سريعة التغير.

ويمتد التحليل إلى التحول الرقمى وتنمية القدرات الرقمية للنشء، حيث يكشف عن ازدياد انتشار الأجهزة والمنصات الرقمية بين الأطفال، وما توفره من فرص للتعلّم والإبداع، مقابل التحديات المرتبطة بالاستخدام المفرط أو غير الآمن. وتبرز هنا أهمية بناء مهارات رقمية آمنة، وتوفير محتوى تعليمى وترفيهى موثوق، ودعم الأسرة فى الإشراف على هذا الاستخدام.

كما يتناول المحور المشاركة المجتمعية وتنمية النشء، التى تعكس قدرة الأطفال على الاندماج فى الأنشطة التطوعية والاجتماعية، والمشاركة فى المجالس الطلابية وبرامج تنمية الشخصية. ويبين التحليل الدور المتزايد لهذه المبادرات فى تعزيز الثقة بالنفس، وبناء مهارات القيادة، وتنمية روح المواطنة والمسؤولية الاجتماعية.

وأخيرا، يتناول التقرير الخدمات الاجتماعية والدمج الاجتماعى، بما يشمل المراكز المجتمعية ودور الرعاية وبرامج الدعم الموجهة للأيتام وذوى الإعاقة، والمبادرات الهادفة إلى تحقيق النفاذ العادل للخدمات والمرافق الثقافية والتعليمية والترفيهية. ويكشف التحليل عن التقدم فى برامج الدمج، إلى جانب الحاجة إلى تعزيز الجهود لضمان الشمولية الحقيقية وتمكين جميع الأطفال من المشاركة فى الحياة الاجتماعية والثقافية دون تمييز.

وتعكس هذه القراءة المتكاملة أن السياق الاجتماعى والثقافى فى المملكة يشهد تحولًا واسعًا يشمل قيم الأسرة، والهوية الوطنية، والمحتوى الثقافى، والفضاءات الترفيهية والرقمية، لكنه لا يزال يتطلب مزيدًا من التكامل بين الأسرة والمجتمع والجهات الحكومية لضمان بيئة أكثر دعمًا ورفاهًا وشمولية لجميع الأطفال، وبما يحقق مستهدفات رؤية المملكة 2030 فى بناء مجتمع حيوى ومتماسك.

وقد خرجت هذه القضايا بمجموعة مؤشرات يتم بيانها فى الجدول التالى:

مصفوفة تحليل ومقارنة مؤشرات السياق الاجتماعى والثقافى والرفاه وتحديد الاتجاهات

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة الهدف الثانى والرابع	الهدف الثانى:قضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائى والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة الهدف الرابع:ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع
الغايات ذات الصلة	○ القضاء على الجوع وضمان حصول جميع الناس، ولا سيما الفقراء والأشخاص فى أوضاع هشة، بمن فيهم الأطفال، على غذاء مأمون ومغذ وكاف طوال العام بحلول عام 2030. ○ القضاء على جميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2025، بما فى ذلك تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً بشأن التقزم والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والحوامل والمرضعات وكبار السن ○ تعزيز التعليم الذى يرسخ قيم التنمية المستدامة، حقوق الإنسان، المساواة بين الجنسين، ثقافة السلام، والمواطنة العالمية، وتقدير التنوع الثقافى.يشمل إدماج الفنون والأنشطة الثقافية فى التعليم المبكر.

البرنامج الوطنى	تنمية القدرات البشرية						
م	القضايا ذات الأولوية	المؤشرات الوطنية ذات الصلة	خط الاساس (2023)	القيمة (2024)	المستهدف الوطنى	الاتجاه العام	المصدر
1	الاعتزاز بالهوية الوطنية وتعزيز القيم الثقافية	عدد أيام الفعاليات الثقافية	188	1682	600 للربع الثانى من عام 2025	غير معرف	مؤشرات رؤية 2030
2	الثقافة والترفيه والرياضة للأطفال	عدد أندية العواة	غير معرف	1950	2580 للربع الثانى من عام 2025	غير معرف	مؤشرات رؤية 2030
3		نسبة الاشخاص الذية يمارسون النشاط البدنى لمدة 60 دقيقة يوميا للأطفال والمراهقين	%1	%10	%21 لعام 2030	غير معرف	مؤشرات رؤية 2030
4	المشاركة المجتمعية وتنمية النشء (تعزيز قيم الإيجابية والمرونة وثقافة العمل الجاد)	متوسط رضا الطلاب عن الحياة	غير معرف	غير معرف	8.12% لعام 2025	غير معرف	تقرير برنامج تنمية القدرات البشرية 2024
5	الخدمات الاجتماعية والدمج الاجتماعى	عدد المتطوعين	22.9 ألف متطوع	1237.7 ألف متطوع	1 مليون متطوع لعام 2030	غير معرف	مؤشرات رؤية 2030

الجدول (10) مصفوفة تحليل ومقارنة مؤشرات السياق الاجتماعى والثقافى والرفاه

وفي أعقاب استعراض المؤشرات الاجتماعية والثقافية، يقدّم هذا الجزء تفسيرا أكثر تفصيلاً لاتجاهات كل مؤشر، من خلال ربط النتائج بالسياقات القيمية والاجتماعية والتحولات الثقافية في المملكة، وإبراز الجهود الوطنية التي كان لها تأثير مباشر في تعزيز المشاركة الثقافية، ودعم النشء، وتمكين التطوع، وتحسين جودة الحياة. ويساعد هذا التحليل على فهم الفجوات التي ما تزال تؤثر في استفادة الأطفال من الأنشطة الثقافية والرياضية والاجتماعية، وتوجيه التدخلات نحو توفير بيئة أكثر شمولية وازدهارا لهم.

1. مؤشر عدد الفعاليات الثقافية - الاعتزاز بالهوية الوطنية وتعزيز القيم الثقافية

يعكس هذا المؤشر حيوية المشهد الثقافي الوطني ودوره في ترسيخ الهوية والقيم السعودية الأصيلة لدى الأطفال. فقد أسهمت المبادرات الكبرى مثل موسم الرياض، موسم جدة، موسم العلا، ومشروع القدية في تنشيط الحركة الثقافية وتوفير منصات تعليمية غير رسمية تساعد الأطفال على التفاعل مع الفنون والعلوم والابتكار. ومع ذلك، ما تزال المشاركة غير متوازنة جغرافيا؛ إذ تتركز الفعاليات في المدن الرئيسة بينما تعاني المناطق الطرفية محدودية الوصول. كما تبرز الحاجة إلى تطوير مؤشرات كمية ونوعية لقياس أثر هذه الفعاليات على الأطفال، في ظل محدودية البيانات المنشورة وضعف الربط المنهجي بين البرامج الثقافية والاحتياجات الفعلية للنشء.

2. مؤشر عدد أندية الهوايات - الثقافة والترفيه والرياضة للأطفال

يقيس هذا المؤشر قدرة المرافق الثقافية والترفيهية على توفير أنشطة منتظمة لتنمية مواهب الأطفال وهواياتهم. ورغم التوسع في الخيارات المقدمة ضمن برنامج جودة الحياة، لا تزال كثير من المبادرات موسمية وغير مستدامة، مما يقلل من أثرها طويل المدى على الأطفال. كما أن توزيع الأندية ومراكز الهوايات لا يغطي جميع المناطق بشكل متوازن، إلى جانب غياب نظام متكامل لقياس أثر هذه البرامج على المهارات الإبداعية والحركية للأطفال، مما يحد من فاعليتها في بناء قدراتهم وتمكينهم ثقافيا ومعرفيا.

3. مؤشر ممارسة النشاط البدني لمدة 60 دقيقة يوميا - الثقافة والترفيه والرياضة للأطفال

يعكس هذا المؤشر نمط الحياة الصحي لدى الأطفال والمراهقين ومدى قدرتهم على الوصول إلى فرص ممارسة الرياضة. ورغم توسع البرامج الرياضية في المدارس والمجتمع، تظهر البيانات ضعفًا في الاستمرارية والالتزام بالحد الأدنى من النشاط البدني اليومي، نتيجة محدودية المرافق الصديقة للطفل، وعدم تكافؤ الوصول في المناطق الطرفية، إضافة إلى تحديات أسرية تتعلق بالتوازن بين الأنشطة الرقمية والبدنية. وتؤكد هذه الاتجاهات الحاجة إلى تدخلات موجهة تعزز الرياضة المدرسية وتفعل دور الأسرة في دعم نمط حياة أكثر نشاطًا.

4. مؤشر متوسط رضا الطلاب عن الحياة - المشاركة المجتمعية وتنمية النشء (الإيجابية والمرونة والعمل الجاد)

يشير المؤشر إلى تباين فى مستوى رضا الطلاب عن حياتهم الاجتماعية والنفسية، مما يعكس الحاجة إلى تعزيز بيئات مدرسية ومجتمعية أكثر دعما. وقد يرتبط ذلك بتأثير التحولات الاجتماعية السريعة على استقرار الأسرة ودورها فى دعم مشاركة الأطفال، إضافة إلى غياب سياسات متكاملة تعالج الجوانب النفسية والاجتماعية وتربط بين المبادرات المدرسية والمجتمعية لتعزيز الانتماء والمشاركة والرفاه.

5. مؤشر عدد المتطوعين - الخدمات الاجتماعية والدمج الاجتماعى

يشير المؤشر إلى مستوى متوسط من رضا الطلاب عن حياتهم ومدى مشاركتهم المجتمعية، ورغم الجهود المبذولة لتعزيز القيم الإيجابية والمرونة والعمل الجاد، ما تزال التحولات الاجتماعية وضعف استقرار بعض الأسر تحدّ من تحسن المؤشر. كما يعكس تباين الرضا غياب سياسات متكاملة تعالج الجوانب النفسية والاجتماعية وتربط بين المبادرات المدرسية والمجتمعية لتوفير بيئات داعمة تعزز الانتماء والمشاركة.

وبعد استعراض ملامح السياق الاجتماعى والثقافى وانعكاساته على رفاه الطفل وعلاقاته وفرص مشاركته، ينتقل التقرير إلى محور البيئة والاستدامة، باعتباره الإطار الذى تتقاطع فيه جودة الحياة اليومية للأطفال مع مسؤوليات المجتمع فى إدارة الموارد، وتوفير بيئة صحية وآمنة تعزز نموهم ومستقبلهم.

الحمايـــــة والسياســـــات الوطنيـــــــــــــة

الحمايـــة والسياســـات الوطنيـــة

تُعد حماية الأطفال وضمان رفاههم ركيزة أساسية فى بناء مجتمع متماسك وحيوى، وقد أولت المملكة العربية السعودية هذا المجال اهتمامًا متزايدًا باعتبار الطفل أساس التنمية وعماد المستقبل. وانطلاقًا من هذا المبدأ، عملت المملكة خلال السنوات الأخيرة على تطوير منظومة شاملة لحماية الطفولة تجمع بين الأطر التشريعية والمؤسسية، والبرامج الوقائية والعلاجية، بهدف توفير بيئة آمنة خالية من العنف والإهمال والاستغلال، وتعزيز العدالة وتكافؤ الفرص لجميع الأطفال دون تمييز. وشهدت الفترة 2023-2024 نقلة نوعية فى سياسات وبرامج حماية الطفل، شملت تحديث الأنظمة الوطنية، وتفعيل آليات الرصد والاستجابة المبكرة، وتعزيز التنسيق بين التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والعدالة، بما يعكس التزام المملكة بالمبادئ الدولية لحقوق الطفل، وبما يتوافق مع قيم المجتمع السعودى. ويستعرض هذا المحور واقع حماية الطفولة من منظور تشريعى ومؤسسى واجتماعى، مستندًا إلى بيانات وطنية ودولية، وموضحًا التطورات فى التشريعات، وآليات التبليغ والاستجابة، وتكامل خدمات الوقاية والحماية والدعم الأسرى، مع تسليط الضوء على الفئات الأكثر هشاشة مثل الأطفال ذوى الإعاقة، والأيتام، وأبناء المقيمين. ورغم التقدم المحقق، يبرز التحليل استمرار الحاجة إلى تحسين العدالة فى الوصول للخدمات فى بعض المناطق، وتعزيز التنسيق بين الجهات، وبناء قدرات الكوادر العاملة لضمان منظومة حماية أكثر شمولًا واستدامة.

يتناول هذا المحور القضايا المحورية التى تمثّل أكثر المجالات تأثيرًا على صحة الأطفال:

1. رسم النظام التشريعى لحقوق الطفل
2. التشريعات الخاصة بحقوق الطفل
3. عدالة الوصول
4. العدالة الإصلاحية
5. الحماية الرقمية
6. الحماية من العنف والإيذاء
7. الحماية الأسرية ودعم الرعاية
8. حماية الأيتام والفئات الأشد احتياجًا
9. الحماية من الاستغلال
10. الخدمات المستجيبة والداعمة
11. المساءلة والرقابة

يستعرض هذا المحور منظومة الحماية فى المملكة من زاوية تشريعية ومؤسسية واجتماعية، مركّزًا على التطورات التى شهدتها الفترة 2023-2024 فى بناء إطار قانونى حديث يواكب التحولات الوطنية ويلتزم بالاتفاقيات الدولية.

فقد رسخت المملكة أسس حماية الطفل عبر تحديث الأنظمة ووضع تعريفات دقيقة للإيذاء والإهمال والاستغلال،

وتعزيز المسار الوقائى والعلاجى فى القوانين المتعلقة بالأطفال، مثل نظام حماية الطفل ونظام الحماية من الإيذاء ونظام مكافحة التحرش ونظام العدالة الإصلاحية، إلى جانب نهج «الصحة فى كل السياسات» الذى يدمج المحددات الصحية والاجتماعية والتعليمية فى صناعة القرار. كما أسهم الانضمام إلى اتفاقيات دولية متعددة (فى مقدمتها اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها) فى مواءمة التشريعات الوطنية مع المعايير العالمية وضمان مبدأ المصلحة الفضلى للطفل.

ويتناول المحور تطبيق هذه التشريعات على أرض الواقع من خلال الآليات التنفيذية التى تضطلع بها الجهات المعنية مثل النيابة العامة، ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ووزارة التعليم، ووزارة الصحة، وهيئة حقوق الإنسان، حيث تتكامل الأدوار بين استقبال البلاغات والتحقيق، وتوفير الحماية الفورية، وإصدار الأوامر القضائية، والرعاية النفسية والاجتماعية.

ويبرز فى هذا الإطار دور وحدات الحماية الأسرية، والخط الموحد (1919)، وبرامج الدعم فى المدارس والمستشفيات، بالإضافة إلى التطوير النوعى فى القضاء الذى تبنى نهج العدالة الإصلاحية وبدائل الاحتجاز، مما يعزز حماية الفئات الأكثر هشاشة ويضمن بيئة إجرائية تراعى خصوصيتهم وكرامتهم.

كما يعالج المحور قضايا العنف والإيذاء والاستغلال من خلال رصد آليات الكشف المبكر، وبرامج الوقاية المدرسية، والحماية الرقمية فى ظل الاستخدام المرتفع للإنترنت بين الأطفال، وتنامى المخاطر الإلكترونية. وتبرز الجهود الوطنية فى تعزيز الأمن السيبرانى للأطفال عبر سياسات متخصصة، ومبادرات وطنية مثل مبادرة حماية الطفل فى العالم السيبرانى، بالإضافة إلى حملات التوعية والرقابة التقنية. ويتناول المحور كذلك قضايا الاستغلال الاقتصادى والاجتماعى، بما فى ذلك عمالة الأطفال والتسول، عبر تطبيق السياسة الوطنية لمنع عمل الأطفال، وتوسيع برامج الحماية الاجتماعية والدعم الأسرى، وضبط الممارسات المخالفة والتعامل معها عبر قنوات رسمية تكفل سلامة الطفل وتوفر له بيئة آمنة.

وأخيرا، يتطرق المحور إلى دور الحوكمة والمساءلة ومشاركة المجتمع فى منظومة الحماية، موضحًا أهمية أدوار هيئة حقوق الإنسان ومجلس شؤون الأسرة فى الرقابة وإعداد التقارير الوطنية، إلى جانب تنامى دور القطاع غير الربحى فى تقديم خدمات الدعم والوقاية والرعاية، وإن كانت الحاجة لا تزال قائمة إلى تعزيز قدراته وحوكمة مشاركته. كما يسلط الضوء على مشاركة الأطفال أنفسهم فى التعبير عن آرائهم داخل المدرسة والمجتمع، مع الإشارة إلى أن هذا الجانب لا يزال فى مرحلة النمو ويتطلب المزيد من الأطر المنظمة والمنصات الداعمة لتمكينهم من الإسهام فى صياغة القرارات والسياسات المتعلقة بهم. وتكشف هذه القضايا مجتمعة عن منظومة حماية واسعة متعددة الأبعاد تسعى إلى الوقاية والاستجابة والتمكين، وتؤكد أن حماية الطفل فى المملكة أصبحت مسارا تشريعيا وتنفيذيًا متكاملاً يواكب رؤية السعودية 2030 فى بناء مجتمع آمن وحيوى يضع الطفل فى قلب التنمية.

حماية الأطفال فى السياق الدولى والمؤشرات العالمية

يُعد مؤشر حقوق الطفل العالمى (KidsRights Index) أحد أبرز المؤشرات الدولية المركّبة المستخدمة لرصد مستوى احترام وحماية حقوق الطفل على مستوى الدول. ويصدر المؤشر سنويًا عن مؤسسة KidsRights بالتعاون مع جامعة إيراسموس، ويعتمد على بيانات رسمية صادرة عن منظمات دولية معتمدة، دون الاستناد إلى تقييمات ذاتية أو استبيانات وطنية، ما يعزز من موثوقيته وقابليته للمقارنة الدولية.

منهجية القياس ومكونات المؤشر

يقيس مؤشر KidsRights Index أداء الدول على مقياس يتراوح بين (0-1)، حيث تشير القيم الأعلى إلى مستوى أفضل فى حماية حقوق الطفل. ويُعد المؤشر ذا طبيعة مقارنة نسبية، إذ لا يضع مستهدفات رقمية إلزامية، وإنما يقيس أداء الدول مقارنة بنظيراتها، واستنادًا إلى نضج الأطر المؤسسية والسياسات العامة على المدى المتوسط والطويل.

ويتكوّن المؤشر من خمسة أبعاد رئيسة تمثل مُجتَمعةً مختلف جوانب حقوق الطفل، وهى:

الحق فى الحياة:

ويشمل مؤشرات بقاء الطفل وصحته الأساسية، مثل وفيات الأطفال دون سن الخامسة وسوء التغذية الحاد.

الحق فى الصحة:

ويقيس مستوى الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية والتطعيم وصحة الأم والطفل.

الحق فى التعليم:

ويشمل مؤشرات الالتحاق بالتعليم الأساسى والاستمرار فيه وجودته.

الحق فى الحماية:

ويقيس مستوى حماية الأطفال من العنف والإيذاء والاستغلال، بما فى ذلك عمالة الأطفال والزواج المبكر.

البيئة المواتية لحقوق الطفل:

وهو بُعد مؤسسى وهيكلى يقيس نضج الأطر القانونية والتنظيمية، ومستوى مشاركة المجتمع المدنى، وإشراك الأطفال فى صنع القرار، وشفافية السياسات وآليات المساءلة، والالتزام باتفاقية حقوق الطفل وآليات متابعتها.

دلالات القيم وتفسير الدرجات

يمكن تفسير قيم مؤشر KidsRights Index على النحو الآتى:

- 0.80 – 1.00: أداء مرتفع جدًا يعكس منظومة ناضجة لحماية حقوق الطفل، تجمع بين خدمات فعّالة وبيئة مؤسسية داعمة.
- 0.60 – 0.79: أداء جيد إلى متوسط، مع وجود أطر وخدمات قائمة، إلى جانب فجوات فى بعض الجوانب المؤسسية أو التنفيذية.
- أقل من 0.60: تحديات هيكلية فى السياسات أو الخدمات أو البيئة المواتية.

وتُظهر التجارب الدولية أن الدول الأعلى تصنيفًا غالبا ما تحقق أداءً متقدمًا فى بُعد البيئة المواتية، وهو البعد الأكثر تأثيرا فى التمييز بين الدول ذات الأداء المتقارب فى مجالات التعليم والصحة والحماية.

البُعد	قيمة المؤشر (2023)	قيمة المؤشر (2024)	الاتجاه بين السنتين	دلالة القيمة
الحق فى الحياة	0.891	0.891	ثابت نسبيًا	قيمة مرتفعة تعكس تحسن مؤشرات بقاء الطفل والرعاية الصحية الأساسية.
الحق فى الصحة	0.996	0.958	تراجع طفيف	أداء مرتفع جدًا فى كلا السنتين، مع انخفاض محدود فى 2024 لا يغير من المستوى العام المتقدم.
الحق فى التعليم	0.894	0.894	ثابت نسبيًا	أداء قوى يعكس متانة سياسات التعليم وضمان الوصول والاستمرارية.
الحق فى الحماية	0.980	0.980	ثابت نسبيًا	من أعلى القيم المسجلة، ويعكس تطور الأطر النظامية ومنظومة الحماية.
البيئة المواتية لحقوق الطفل	0.071	0.071	ثابت نسبيًا (فى مستوى منخفض)	فجوة مؤسسية واضحة مقارنة بالدول الأعلى أداء عالميا.

الجدول (11) المؤشرات الحالية لرصد أداء المملكة فى جانب حماية الطفل وفق مؤشر KidsRights لعام (2023-2024)

ملاحظة منهجية

يُعد مؤشر KidsRights Index مؤشرا بنيويًا يتأثر بالتغيرات المؤسسية طويلة الأمد، ما يفسر محدودية التغير السنوى فى القيم، لا سيما فى الأبعاد المرتبطة بالحوكمة والبيئة المواتية، مقارنة بالأبعاد التنفيذية المرتبطة بتقديم الخدمات.

قراءة تحليلية فى الاتجاهات والفجوات

يظهر الجدول أن أداء المملكة العربية السعودية فى معظم أبعاد مؤشر حقوق الطفل العالمى يتسم بالاستقرار عند مستويات مرتفعة، لا سيما فى أبعاد الحياة، والتعليم، والحماية، وهو ما يعكس نضج السياسات الوطنية وجودة الخدمات التنفيذية المرتبطة بحماية الطفل.

ويلاحظ تسجيل تراجع طفيف فى بعد الحق فى الصحة بين عامى 2023 و2024 (من 0.996 إلى 0.958)، دون أن يخرج هذا البعد عن نطاق الأداء المرتفع جدًا، وهو ما قد يرتبط بتغيرات نسبية فى بعض المؤشرات الصحية المُستخدمة ضمن المنهجية الدولية للمؤشر.

فى المقابل، استمر بعد البيئة المواتية لحقوق الطفل عند قيمة منخفضة ثابتة (0.071) خلال السنتين، ما يشير إلى أن الفجوة الرئيسة لا ترتبط بمستوى الخدمات أو وجود الأطر التشريعية، بقدر ما ترتبط بنضج البيئة المؤسسية والتنظيمية الداعمة لمشاركة الأطفال، وتعزيز الدور التشاركى والرقابى لمنظمات المجتمع المدنى، وشفافية السياسات وآليات المساءلة.

ويعكس استقرار قيم المؤشر طبيعة KidsRights Index كمؤشر بنيوى يتأثر بالإصلاحات الهيكلية طويلة الأمد أكثر من تأثره بالمبادرات قصيرة الأجل، ما يبرز أهمية استكمال الجهود التنفيذية بتطوير الأطر التنظيمية وتعزيز قنوات المشاركة المؤسسية

دلالة المؤشر فى سياق السياسات الوطنية

يمثل مؤشر KidsRights Index أداة تحليلية داعمة لتطوير السياسات الوطنية القائمة على الأدلة، إذ يبرز الحاجة إلى تحقيق توازن بين قوة الخدمات المقدّمة للأطفال ونضج البيئة المؤسسية والتنظيمية الضامنة لحقوقهم. كما يعكس تحسين الأداء فى هذا المؤشر -لا سيما فى بعد البيئة المواتية- انتقالًا تدريجيًا نحو منظومة حماية أكثر شمولًا واستدامة، تتكامل فيها الحماية النظامية مع المشاركة المجتمعية والرقابة المؤسسية.

وفى ضوء قراءة أداء المملكة العربية السعودية وفق مؤشر حقوق الطفل العالمى (KidsRights Index)، يتضح أن التقدّم المحقق فى الجوانب التنفيذية والخدمية المرتبطة بحماية الطفل قد أسهم فى تحقيق مستويات مرتفعة ومستقرة فى عدد من الأبعاد الرئيسة. وفى المقابل، تُبرز نتائج المؤشر أهمية الانتقال من التركيز على جودة الخدمات فقط إلى تعزيز البيئة المؤسسية والتنظيمية الداعمة، بما يشمل تكامل السياسات، وتطوير منظومة البيانات، وتوسيع قنوات المشاركة والمساءلة.

وانطلاقًا من هذا التحليل، يستعرض القسم التالى أبرز الفجوات التطويرية فى منظومة الحماية والسياسات الوطنية للطفولة، بوصفها فرصًا لتعزيز الاتساق المؤسسى، وتحسين قابلية القياس، ودعم التحول نحو منظومة حماية أكثر شمولًا واستدامة، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية السعودية 2030 والالتزامات الدولية للمملكة.

البيئة والاستدامة

البيئة والاستدامة

سلّط محور البيئة والاستدامة الضوء على المنظومة البيئية التى ينشأ فيها الأطفال واليافعون فى المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2023-2024، من خلال تحليل مدى سلامة البيئة المحيطة بهم، وجودة الهواء والمياه، والمساحات الخضراء، والبيئات العمرانية الداعمة لصحتهم الجسدية والنفسية.

كما يستعرض المحور الجهود الوطنية الرامية إلى بناء مجتمع واع بيئيا، وتحقيق توازن مستدام بين النمو الاقتصادى والحفاظ على الموارد الطبيعية، وذلك ضمن إطار رؤية المملكة 2030 والمبادرات الكبرى مثل مبادرة السعودية الخضراء والاقتصاد الدائرى للكربون، التى تشكّل الأساس الاستراتيجى للسياسات البيئية الحديثة. ويهدف هذا المحور إلى تقديم قراءة شاملة توضح كيف تنعكس البيئة المستدامة على صحة الطفل، وسلوكياته، ورفاهيته، وفرص مشاركته فى حماية محيطه البيئى.

ويتناول هذا المحور 4 قضايا محورية مترابطة تُشكّل الأساس البيئى والاستدامى الذى يؤثر فى جودة حياة الأطفال وتنشئتهم، وتمثل أهم أولويات العمل البيئى فى المملكة:

1. التعليم والوعى والمشاركة: تنمية ثقافة بيئية لدى الأطفال والأسر عبر التعليم والمبادرات التفاعلية وحملات الترشيد.
2. البيئة فى السياسات الوطنية: دمج الاعتبارات البيئية فى التعليم والصحة والإسكان والنقل ضمن رؤية 2030 وبرامجها التنفيذية.
3. بيئات الأطفال (المدرسية والمحيط العام): تحسين جودة الهواء والمياه والبنية التحتية المدرسية والمجتمعية بما يضمن بيئة آمنة وصحية للطفل.
4. الحوكمة والجاهزية: تطوير الأطر التشريعية والمؤسسات الوطنية لضمان حماية حقوق الطفل البيئية واستدامة المبادرات.

وتتكامل هذه القضايا لتشكّل إطارًا شاملًا لفهم أثر البيئة على جودة حياة الأطفال وصحتهم ونموهم، بما يتيح توجيه الجهود نحو بيئة أكثر أمانًا واستدامة للأجيال القادمة.

شهد مجال البيئة والاستدامة توسعًا نوعيا فى المبادرات الموجهة للأطفال، مع تطوير محتوى توعوى مبتكر يجعل المفاهيم البيئية أقرب لحياة النشء اليومية. فقد أتاحت مبادرات مثل أجيال المستقبل ورمضان أخضر وشخصية نمور للأطفال فرصًا عملية لفهم السلوك البيئى السليم من خلال أنشطة تفاعلية وقصص تعليمية وبرامج ميدانية تغرس فيهم قيم المحافظة على الموارد والمسؤولية تجاه البيئة.

وتعكس الجهود فى دمج الاستدامة داخل التعليم تحولًا مهمًا فى دور المدرسة، حيث أصبحت البيئة الصفية والمبادرات المدرسية مساحة لتطبيق المفاهيم البيئية، عبر الأندية البيئية، وبرامج التشجير، ومشاريع إعادة التدوير، ومبادرات المدارس الخضراء. وأسهم هذا التوجه فى تعزيز المهارات البيئية للأطفال، وربط المعرفة النظرية بممارسات حياتية تدعم السلوك المستدام وتغرس قيم الاهتمام بالحيز البيئى المدرسى والحى السكنى.

كما برزت ثقافة الاستهلاك الرشيد كأحد محاور العمل البيئى، من خلال مبادرات توعوية تشجع الأسر والأطفال على تقليل الهدر وترشيد استهلاك الماء والطاقة والموارد الغذائية. وساعدت برامج مثل أطفال لتبقى فى تبسيط مفاهيم كفاءة الطاقة للأطفال بطرق ممتعة وسهلة التطبيق، مما يسهم فى بناء سلوك بيئى إيجابى طويل المدى.

وتزايد اهتمام الأطفال بالمشاركة المباشرة فى الأنشطة البيئية والممارسات الخضراء، عبر حملات التشجير، وإعادة التدوير، والمخيمات البيئية، والأنشطة الكشفية. كما دعم توسع المساحات الخضراء والمشاريع الحضرية مثل الرياض الخضراء توفير بيئات آمنة وصحية تتيح للطفل التفاعل مع الطبيعة، وتساعد على تعزيز النشاط البدنى والرفاه النفسى. وتمثل هذه المبادرات جزءًا من توجه أوسع نحو المدن الصديقة للطفل، وتحسين جودة الهواء والمياه وإدارة النفايات، بما يضمن بيئة معيشية أكثر أمانًا واستدامة.

وتعكس هذه الجهود بمختلف مستوياتها تحولًا بيئيًا متسقًا يستهدف تمكين الطفل السعودى ليكون جزءًا من صناعة بيئة مستدامة، عبر المعرفة والممارسة والمشاركة المجتمعية، وبما يعزز تحقيق مستهدفات رؤية 2030 فى بناء مجتمع واع بيئيًا يمتلك المهارات والقيم اللازمة لحماية موارده وتنمية مستقبله.

وقد خرجت هذه القضايا بمجموعة مؤشرات يتم بيانها فى الجدول التالى:

مصفوفة تحليل ومقارنة مؤشرات البيئة والاستدامة وتحديد الاتجاهات

تقدّم هذه المصفوفة تحليلًا مقارنًا لمؤشرات البيئة والاستدامة، وقراءة اتجاهاتها العامة ومستوى التقدم والفجوات القائمة.

القضية	المؤشر المحدد	خط الأساس	القيمة (2023–2024)	المستهدف الوطني (2030)	الاتجاه العام	مصدر البيانات
الوصول إلى خدمات المياه الآمنة	نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب مدارة بطريقة مأمونة	99.4%% (2016)	99.91% (2022)	الحفاظ على التغطية الكاملة	تصاعدى	تقريرالتقدم المحرز لأهداف التنمية المستدامة 2022
إدارة مياه الصرف	نسبة إعادة استخدام مياه الصرف الصحى المعالجة	-	25.2% (2023)	30%	تصاعدى	الهيئة العامة للإحصاء نشرة الإحصاءات البيئية 2023
التنوع الحيوى والحماية	نسبة مساحة المناطق المحمية من إجمالى مساحة المملكة	4.33% (2016)	18.1% (2023)	30%	تصاعدى	الهيئة العامة للإحصاء نشرة الإحصاءات البيئية 2023
الانبعاثات الكربونية	كمية الانبعاثات الكربونية المخفَّضة ضمن مبادرة السعودية الخضراء	—	1.4 - مليون طِن سنويا	278مليون طن خفض سنوى بحلول 2030	تصاعدى (تحسن)	الهيئة العامة للإحصاء نشرة الإحصاءات للطاقات المتجددة ٢٠٢٢
التشجير الحضرى	نسبة الغطاء الأخضر فى مدينة الرياض (مشروع الرياض الخضراء)	1.5% (2023)	-	9.1%	تصاعدى	مشاريع الرؤية رؤية 2030
الوصول إلى الكهرباء	نسبة السكان الذين يحصلون على الكهرباء	99.9% (2023)	100% (2024)	100%	مرتفع	الهيئة العامة للإحصاء - 2025
الوقود النظيف	نسبة الاعتماد على الوقود النظيف والتقنيات الحديثة للاستخدام المنزلى	99.07% (2017)	98.23% (2022)	100%	تصاعدى	تقريرالتقدم المحرز لأهداف التنمية المستدامة 2022
المدارس الخضراء والتشجير	عدد المدارس المشاركة فى مشروعات التشجير وإعادة التدوير	—	80مدرسة / 212 ألف شتلة مزروعة (2024)	10 مليارات شجرة	تصاعدى	وزارة التعليم – تقرير 2024

الجدول (12) مصفوفة تحليل ومقارنة مؤشرات البيئة والاستدامة

وفي أعقاب استعراض المؤشرات البيئية، يقدّم هذا الجزء تفسيرا أكثر تفصيلاً لاتجاهات كل مؤشر، من خلال ربط النتائج بالسياقات التنظيمية والتعليمية والبيئية التي تشهدها المملكة، وإبراز الجهود الوطنية التي عزّزت التقدم في مجالات الوعي البيئي، والسياسات، وبيئات الأطفال، والحوكمة. ويساعد هذا التحليل في فهم الفجوات التي ما تزال تؤثر في تحقيق منظومة بيئية متكاملة وصديقة للطفل، وتوجيه التدخلات المستقبلية نحو دعم الاستدامة وجودة الحياة للأجيال القادمة.

1. مؤشر التعليم والوعي والمشاركة البيئية

يعكس هذا المؤشر مدى انتشار التربية الخضراء بين الأطفال وقدرتهم على تبني السلوكيات البيئية الصحيحة. وعلى الرغم من توسع الحملات البيئية والأنشطة التفاعلية، إلا أن دمج التربية الخضراء في الطفولة المبكرة لا يزال محدودا، خاصة في رياض الأطفال. ويعزى ذلك إلى نقص المحتوى الموحد، وضعف التنسيق بين الجهات التعليمية والبيئية، وعدم وجود أدوات منهجية تقيس الأثر السلوكي للحملات على الأطفال والأسر. كما يبرز التحدي في الانتقال من الوعي النظري إلى الممارسة اليومية، مما يستدعي تطوير برامج مشتركة ومحتوى موحد يعزز السلوك البيئي المستدام منذ السنوات الأولى.

2. مؤشر البيئة في السياسات الوطنية

يبين هذا المؤشر مدى قدرة السياسات البيئية على ترجمة أهداف الاستدامة إلى أثر ملموس على صحة الطفل ورفاهه. ورغم تطور الأطر الوطنية في مجالات المناخ، والطاقة، وحماية الموارد الطبيعية، إلا أن غياب مؤشرات دقيقة لقياس أثر هذه السياسات على الأطفال يحد من إمكانية تقييم فعالية التدخلات والتخطيط الدقيق لها.

كما يشكّل ضعف التنسيق المؤسسي بين القطاعات تحديا في ضمان تكامل البرامج التنفيذية ذات العلاقة بالطفولة والبيئة، مما يستدعي تعزيز الحوكمة المشتركة وتفعيل آليات تتبع ومتابعة تستهدف أثر السياسات على النشء بشكل مباشر.

3. مؤشر جودة بيئات الأطفال (المدرسية والمحيط العام)

يعكس هذا المؤشر مدى سلامة البيئة التي يقضي فيها الأطفال جزءا كبيرا من يومهم، بما يشمل جودة الهواء، والتهوية، والمساحات الخضراء، والمرافق الصديقة للطفل. وعلى الرغم من توسع المشاريع الحضرية الكبرى التي تهدف إلى تحسين البيئة العمرانية، إلا أن أنظمة المراقبة البيئية داخل المدارس لا تزال محدودة، ولا توفّر بيانات منتظمة حول جودة الهواء أو الظروف البيئية الداخلية. كما أن البيئات المحيطة بالأطفال تختلف بشكل واضح بين المناطق، مما يخلق فجوة في العدالة البيئية ويستدعي تعزيز البنية التحتية للمراقبة وتحسين جودة بيئات الأطفال في المدارس والحدائق والأحياء السكنية.

4. مؤشر الحوكمة والجاهزية المؤسسية

يشير هذا المؤشر إلى أن مستوى الجاهزية المؤسسية لا يزال محدودا، رغم الجهود المبذولة، وذلك بسبب ضعف إدراج قضايا الطفولة البيئية في الأطر التنظيمية الوطنية والحاجة إلى رفع قدرات الجهات المنفّذة لمشروعات البيئة والطفولة لضمان دمج هذا الملف بشكل أكثر فاعلية.

وتبرز الحاجة إلى بناء قدرات المؤسسات المنفذة، وتطوير آليات تمويل مستدامة، وتعزيز التنسيق بين الجهات لضمان استدامة المبادرات البيئية الموجهة للأطفال. كما يتطلب رفع الجاهزية المؤسسية وجود أطر واضحة للمساءلة والإبلاغ، تضمن اتساق السياسات التنفيذية مع أهداف حماية البيئة وتنشئة جيل واع بيئيا.

ومع استكمال قراءة وضع البيئة والاستدامة وما تفرضه من تحديات وفرص على حياة الأطفال اليومية، ينتقل التقرير إلى استعراض دور القطاع غير الربحي، الذي يمثّل رافدًا حيويًا يدعم حماية الطفل، ويوسع نطاق الخدمات المجتمعية، ويعزّز التكامل بين الجهود الوطنية والمبادرات المجتمعية.

مساهمة القطاع غير الربحي في الطفولة

مساهمة القطاع غير الربحى فى الطفولة

يمثّل القطاع غير الربحى أحد أهم روافد منظومة الطفولة فى المملكة، حيث أسهم خلال الأعوام الأخيرة فى توسيع نطاق الفرص التعليمية والصحية والاجتماعية المقدّمة للأطفال، مدفوعًا ببيئة تنظيمية أكثر نضجًا وتكاملًا مع مستهدفات رؤية 2030. وقد عززت الحوكمة الحديثة وتمكين مؤسسات القطاع غير الربحى من قدرتها على تقديم خدمات متخصصة، وتنمية مواردها الذاتية، والدخول فى شراكات واسعة مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص، مما ساعد على ترسيخ دورها بوصفها شريكًا تنمويًا فاعلًا.

يغطى هذا المحور جملة من القضايا التى تعكس موقع القطاع غير الربحى فى دعم قضايا الطفولة، وتشمل:

1. الدعم المالى وآليات التمويل والاستدامة التى تضمن استمرارية البرامج والخدمات.
2. التنسيق والتمثيل المؤسسى للجمعيات المتخصصة فى الطفولة لتعزيز فعالية الجهود وتوحيد مساراتها.
3. الجهات التنفيذية والمبادرات الميدانية التى تنفذ برامج مباشرة تمس حياة الأطفال.
4. الشراكة المجتمعية والابتكار المفتوح الذى يتيح حلولاً جديدة ويفتح المجال أمام مشاركة المجتمع.
5. المساهمة فى مسار التنظيم والسياسات والتشريعات التى تؤطر عمل الجمعيات وتحدد معاييرها.

وفى هذا السياق، شهدت المملكة توسعًا كبيرا فى الجمعيات التعليمية التى دعمت الطفولة المبكرة، وأسهمت فى افتتاح فصول جديدة لرياض الأطفال، وتقديم برامج إثرائية لرفع جودة التعلّم. كما برزت مبادرات لدمج الأطفال ذوى الإعاقة عبر مراكز متخصصة ونماذج تأهيلية ناجحة.

وفى القطاع الصحى، أدّت الجمعيات أدوارا مؤثرة فى تقديم خدمات علاجية وتأهيلية لآلاف الأطفال من أصحاب الحالات الحرجة أو الاحتياجات الخاصة، وأسهمت فى تخفيف العبء على الأسر من خلال برامج الرعاية الممتدة والدعم الطبى والاجتماعى.

وفي سياق تعزيز التنسيق المتخصص في قضايا الطفولة، برز مجتمع المؤسسات المهتمة برعاية الطفولة كمبادرة أهلية نوعية أطلقتها مؤسسة الأمير طلال بن عبدالعزيز الخيرية تحت مظلة مجلس المؤسسات الأهلية، بهدف تطوير العمِل غير الربحي في مجال الطفولة والانتقال به من المبادرات المتفرقة إلى نهج قطاعي أكثر تنظيما وتكاملًا، قائم على بناء المعرفة وتوحيد الجهود. وقد صمم المجتمع بوصفه منصة تشاركية تجمع الجهات غير الربحية ذات العلاقة، وتسهم في تبادل الخبرات، ورصد واقع القطاع، وتوجيه التدخلات نحو الأولويات الوطنية والفجوات الأكثر تأثيرا، بما يعزز فاعلية العمل غير الربحي ويرفع كفاءة أثره الاجتماعي.

ضمن مخرجات هذا المجتمع، أُصدر في عام 2024 تقرير «مصفوفة المؤسسات المهتمة بالطفل في المملكة العربية السعودية» كأداة تحليلية وتنظيمية هدفت إلى بناء قاعدة معرفية عن خارطة الجهات ِغير الربحية العاملة في مجال الطفولة، وتحليل مجالات تدخلها ونطاقاتها الجغرافية، دعما للتخطيط المبني على البيانات وتعزيز التكامل بين الجهود القائمة. ويعكس هذا التقرير أحد المخرجات التطبيقية للمجتمع، ودوره في الانتقال من العمل الوصفي إلى التشخيص التحليلي المنظم.

على مستوى الرؤية بعيدة المدى، يطمح المجتمع إلى إرساء نهج منظومي متكامل في التعامل مع قضايا الطفولة، يسهم في مواءمة مبادرات القطاع غير الربحي مع الأولويات الوطنية، ويعزز بناء الشراكات متعددة القطاعات، بما يرفع من كفاءة الأثر الاجتماعي واستدامته. وانطلاقًا من هذه الغاية، يعمل المجتمع على بناء فهم شامل لخارطة الجهات غير الربحية، والحد من ازدواجية المبادرات، وتوجيه الموارد نحو المجالات والفجوات ذات الأولوية والأثر الأعلى، إلى جانب دعم صناع القرار من خلال توفير المعرفة والتحليلات الداعمة لتطوير السياسات والبرامج المرتبطة بالطفولة.

أما على صعيد النتائج، فقد أسفر عمل المجتمع عن نتائج تحليلية أسهمت في توصيف واقع القطاع غير الربحي في مجال الطفولة، من حيث أنماط الانتشار الجغرافي، ومستويات التركّز المكاني للتدخلات، ومجالات الاهتمام السائدة، إضافة إلى إبراز عدد من الفجوات القطاعية في بعض المجالات والبيئات ذات الأولوية. كما تمثلت أبرز مخرجاته في بناء مصفوفة تنظيمية للمؤسسات غير الربحية، شكّلت مرجعية داعمة للتخطيط، وتوجيه الموارد، وبناء الشراكات، وتعزيز التكامل بين الجهات ذات العلاقة، بما يسهم في رفع كفاءة العمل غير الربحي ودعم توجهه نحو مزيد من التنظيم والاستدامة في خدمة قضايا الطفولة.

ويعتمد المجتمع في آليات عمله على تفعيل التعاون العملي بين الجهات غير الربحية، بالتكامل مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص والخبراء والمختصين، من خلال مسارات تشغيلية تشمل تنظيم لقاءات وورش عمل متخصصة، وتيسير الشراكات الاستراتيجية، ودعم تطوير مبادرات مشتركة تستجيب لاحتياجات قطاع الطفولة ذات الأولوية. كما يسهم في تعزيز التخطيط المبني على المعرفة عبر دعم الدراسات والتحليلات القطاعية، وتوفير أدوات تنظيمية تساعد على فهم واقع الجهات العاملة في مجال الطفولة، وتسهيل التنسيق المستدام بينها، بما يضمن تكامل الأدوار واستمرارية الأثر الاجتماعي على مستوى القطاع.

كما اضطلع القطاع بدور محورى فى حماية الفئات الأكثر عرضة للخطر، من خلال تشغيل مراكز الإيواء، وتفعيل مبادرات الحماية من الإيذاء، ورعاية الأيتام عبر منظومة واسعة من الجمعيات المتخصصة التى تغطى مختلف مناطق المملكة. وفى الجانب الثقافى والمجتمعى، قدّم القطاع طيفًا واسعًا من الفعاليات والأنشطة الفنية والتعليمية التى تدعم بناء الهوية الوطنية وتعزز الإبداع لدى الأطفال، إلى جانب برامج ومراكز إثرائية وفّرت تجارب نوعية تسمح بنمو مهاراتهم وقدراتهم.

بالرغم من الجهود المتنامية للقطاع فى تنويع موارده وتعزيز منصّاته الرقمية ورفع مستويات الشفافية، إلّا أنّ قضايا الطفولة تحديدًا ما تزال تعانى من محدودية فى البيانات التى توضّح حجم الإسهامات الفعلية والجهود المبذولة تجاه الأطفال. فلا تتوافر حتى الآن معلومات كافية ترصد أثر تلك الجهود، أو توضّح نطاق الاستفادة، أو تقدّم صورة شاملة عن مستوى التغطية الجغرافية، إضافة إلى غياب توثيق متكامل للأثر طويل المدى.

وتشير الاتجاهات إلى فرص واسعة لتعزيز أثر القطاع عبر تحسين التنسيق، وتطوير قواعد بيانات وطنية تُظهر حجم الوصول للطفولة، وتحفيز الشراكات مع القطاع الخاص، وتمكين الابتكار فى البرامج والخدمات بما يضمن استدامتها وقدرتها على تلبية احتياجات الأطفال فى مختلف المناطق.

وبهذه المساهمات المتنامية، يواصل القطاع غير الربحى ترسيخ دوره كشريك أساسى فى حماية الطفل وتنميته والارتقاء برفاهه، وبناء نموذج تشاركى يعزز جودة الحياة للأجيال القادمة بما يتسق مع رؤية المملكة 2030.

مصفوفة تحليل ومقارنة مؤشرات القطاع غير الربحي وتحديد الاتجاهات

تقدّم هذه المصفوفة تحليلًا مقارنًا لمؤشرات القطاع غير الربحي، وقراءة اتجاهاتها العامة ومستوى التقدم والفجوات القائمة، لعدم توفر معلومات مخصصة لقطاع الطفولة ونصيبه من هذه المؤشرات:

المجال	القضية	المؤشر المحدد	خط الأساس	القيمة	المستهدف الوطني	الاتجاه العام	مصدر البيانات
تنمية العمل التطوعي	المتطوعون	مؤشر عدد المتطوعين	834,300 متطوع(2023)	1,237,713 2024()	1,000,000	تصاعدي	التقرير السنوي لمركز تنمية القطاع الغير الربحي - 2024 2023
تنمية العمل التطوعي	الساعات التطوعية	مؤشر عدد ساعات التطوع	53 مليون ساعة تطوعية (٢٠٢٣)	80,117,736 2024()	-	تصاعدي	التقرير السنوي لمركز تنمية القطاع الغير الربحي - 2024 2023
التوسع المؤسسي	مؤسسات القطاع غير الربحي	مؤشر عدد الجمعيات الأهلية	1, 4,514 (2023)	5,700 منظمة (2024)	لايتوفر	تصاعدي	التقرير السنوي لمركز تنمية القطاع الغير الربحي - 2024 2023
الاستدامة المالية	المساهمة الاقتصادية	مؤشر مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي	0.87% (2025)	0.99% (2024)	5%	تصاعدي	التقرير السنوي لمركز تنمية القطاع الغير الربحي - 2024 2023
الحوكمة	الامتثال	مؤشر التزام الجمعيات بمعايير الحوكمة	85% (2023)	-	لايتوفر	تصاعدي	التقرير السنوي لمركز تنمية القطاع الغير الربحي 2023
التنظيم والسياسات	القرارات التنظيمية	عدد القرارات التنظيمية الصادرة	غير متاح	61قرار (2024)	غير متاح	تصاعدي	التقرير السنوي لمركز تنمية القطاع الغير الربحي - 2024
التنظيم والسياسات	التشريعات	نسبة إنجاز مبادرة تطوير البيئة التشريعية	0	43% (2024)	33%	متجاوز	التقرير السنوي لمركز تنمية القطاع الغير الربحي - 2024
الدعم المالي	التبرعات	حجم التبرعات عبر المنصات الرسمية	غير متاح	15مليار ريال (2024)	غير محدد	تصاعدي	مؤسسة الملك خالد - آفاق القطاع غير الربحي 2025
الدعم المالي	الأوقاف	أصول الصناديق الوقفية الاستثمارية	غير متاح	1.7مليار ريال (2024)	غير محدد	تصاعدي	مؤسسة الملك خالد - آفاق القطاع غير الربحي 2025
التوسع المؤسسي	الجهات التعليمية	عدد الجهات التعليمية غير الربحية	48جهة	173جهة (2024)	غير محدد	تصاعدي	مؤسسة الملك عبدالله- وارف المعرفة-التعليم غير الربحي في المملكة العربية السعودية ا التقرير السنوي 2025

الجدول (13) مصفوفة تحليل ومقارنة مؤشرات القطاع غير الربحي

المجال	القضية	المؤشر المحدد	خط الأساس	القيمة	المستهدف الوطني	الاتجاه العام	مصدر البيانات
التطوع	الفرص التطوعية	عدد فرص التطوع المسجلة في التعليم	غير متاح	159,539فرصة (2024)	غير محدد	تصاعدي	مؤسسة الملك عبدالله- وارف المعرفة-التعليم غير الربحي في المملكة العربية السعودية ا التقرير السنوي 2025
التطوع	الساعات التطوعية	عدد ساعات التطوع المسجلة في قطاع التعليم	غير متاح	20,760,436 ساعة (2024)	غير محدد	تصاعدي	مؤسسة الملك عبدالله- وارف المعرفة-التعليم غير الربحي في المملكة العربية السعودية ا التقرير السنوي 2025
التطوع	العائد الاقتصادي	قيمة العائد الاقتصادي للتطوع	غير متاح	1.388مليار ريال (2024)	غير محدد	تصاعدي	التقرير السنوي لمركز تنمية القطاع الغير الربحي - 2024
الرقابة	المخالفات	عدد مخالفات جمع التبرعات المرصودة	غير متاح	81مخالفة (2024–2023)	غير محدد	تصاعدي	التقرير السنوي لمركز تنمية القطاع الغير الربحي - 2024
الرقابة	البلاغات	عدد البلاغات والاعتراضات المرصودة	غير متاح	1,032 (2023–2024)	غير محدد	تصاعدي	التقرير السنوي لمركز تنمية القطاع الغير الربحي - 2024
الشراكات	التمويل البحثي	عدد المؤسسات المانحة النشطة في التعليم والأبحاث	غير متاح	25مؤسسة (2024)	غير محدد	تصاعدي	مؤسسة الملك عبدالله- وارف المعرفة-التعليم غير الربحي في المملكة العربية السعودية ا التقرير السنوي 2025
الشراكات	المراكز البحثية	عدد مراكز الأبحاث الفاعلة في التعليم والطفولة	غير متاح	11مركز (2024)	غير محدد	تصاعدي	مؤسسة الملك عبدالله- وارف المعرفة-التعليم غير الربحي في المملكة العربية السعودية ا التقرير السنوي 2025
الثقة المجتمعية	مستوى الثقة	نسبة الثقة المجتمعية بالقطاع غير الربحي	غير متاح	86% (2024)	غير محدد	تصاعدي	مؤسسة الملك خالد - آفاق القطاع غير الربحي 2025

الجدول (13) مصفوفة تحليل ومقارنة مؤشرات القطاع غير الربحي

وبالانتقال من العرض الكمى لمصفوفة المؤشرات إلى قراءة تفسيرية أعمق، يركّز هذا الجزء على تحليل القضايا الرئيسة التى تفسر الفجوات القائمة فى مساهمة القطاع غير الربحى، من خلال تفكيك العوامل البنيوية والتنظيمية والتمويلية المرتبطة بكل قضية.

1. قضية الدعم المالى والاستدامة

على الرغم من التطور التشريعى والتمويلى فى القطاع، لا تزال بيانات التمويل المتعلق بالطفولة محدودة وغير مصنّفة، مما يجعل تقدير حجم الاستثمار الفعلى وتوزيعه الجغرافى تحديا قائما. كما يبرز غياب التكامل بين المنصات التمويلية وضعف تفعيل الأدوات المستدامة كالأوقاف والصناديق الاستثمارية. ويؤدى تركز التمويل فى المدن إلى حرمان المناطق الطرفية من برامج طفولة منتظمة، مما يعمق فجوة العدالة التنموية.

2. قضية التنسيق والتمثيل المؤسسى

توضح البيانات وجود تداخل فى الأدوار بين مؤسسات القطاع غير الربحى المتخصصة والجمعيات المعنية بالطفولة، مما يخلق ازدواجية فى الخدمات وضعفًا فى التكامل. كما يظل تمثيل مؤسسات القطاع غير الربحى فى اللجان التنسيقية محدودًا، مع غياب حوافز المشاركة، وضعف تبادل البيانات بينها وبين الجهات الحكومية. ويؤدى غياب مؤشرات قياس رسمية لفعالية التنسيق إلى صعوبة تطوير نموذج تشاركى يرفع جودة الخدمات الطفولية.

3. قضية المبادرات الميدانية والخدمات التنفيذية

تعكس هذه القضية تفاوتًا واضحًا فى مستوى وصول الخدمات الطفولية بين المناطق الرئيسة والأطراف. كما لا تتوفر قاعدة بيانات وطنية ترصد عدد المستفيدين أو نوع الخدمات المقدمة، مما يقلل القدرة على قياس الفجوات الفعلية وتوجيه البرامج بدقة. ويضعف غياب التنسيق بين المبادرات الحكومية والجمعيات (إلى جانب تداخل الأدوار) كفاءة التنفيذ فى الميدان.

4. قضية الشراكة المجتمعية والابتكار

على الرغم من حضور بعض المبادرات المجتمعية، لا تزال الصورة غير واضحة حول مستوى استثمار القطاع الخاص فى مجال الطفولة، أو حجم الابتكار الاجتماعى والرقمى الموجه لها. كما تفتقر المملكة إلى حاضنات ابتكار اجتماعى متخصصة فى حلول الطفولة. ويعد ضعف إشراك الأسر والأطفال فى تصميم المبادرات، وغياب بيانات دقيقة حول التطوع فى برامج الطفولة، من أبرز العوامل التى تحد من قدرة القطاع على خلق حلول مستدامة ومجتمعية التوجه.

5. قضية التنظيم والسياسات والتشريعات

تكشف البيانات نقصا فى تتبع السياسات والقرارات المتعلقة بالطفولة ضمن القطاع غير الربحى. كما تحتاج منظومة الحوكمة إلى تطوير أدق وأعمق لضمان جودة عمل مؤسسات القطاع غير الربحى واستدامتها، ودعم قدرتها على الالتزام بالمعايير الوطنية. وتبقى آليات قياس أثر التشريعات على الأداء الفعلى للقطاع غير مكتملة.

خامسا: أبرز الفجوات فى قطاع الطفولة فى المملكة العربية السعودية

خامسًا: أبرز الفجوات فى قطاع الطفولة فى المملكة العربية السعودية

يمثّل تحليل الفجوات خطوة أساسية لفهم جوانب القصور التى ما تزال تؤثر فى واقع الطفولة فى المملكة، رغم التقدم الملحوظ فى العديد من البرامج والمبادرات الوطنية. ويهدف هذا القسم إلى إبراز الفجوات الرئيسة فى كل محور من محاور التقرير، من خلال قراءة تُظهر ما لم يتحقق بعد، وما تحتاجه منظومة الطفولة لضمان عدالة الوصول وجودة الخدمات واستدامة الأثر. ويَسهم هذا العرض فى توجيه الجهود المستقبلية نحو معالجة التحديات الأكثر إلحاحًا وتمكين الأطفال فى مختلف مناطق المملكة من حقوقهم وفرصهم بما يتسق مع مستهدفات رؤية 2030.

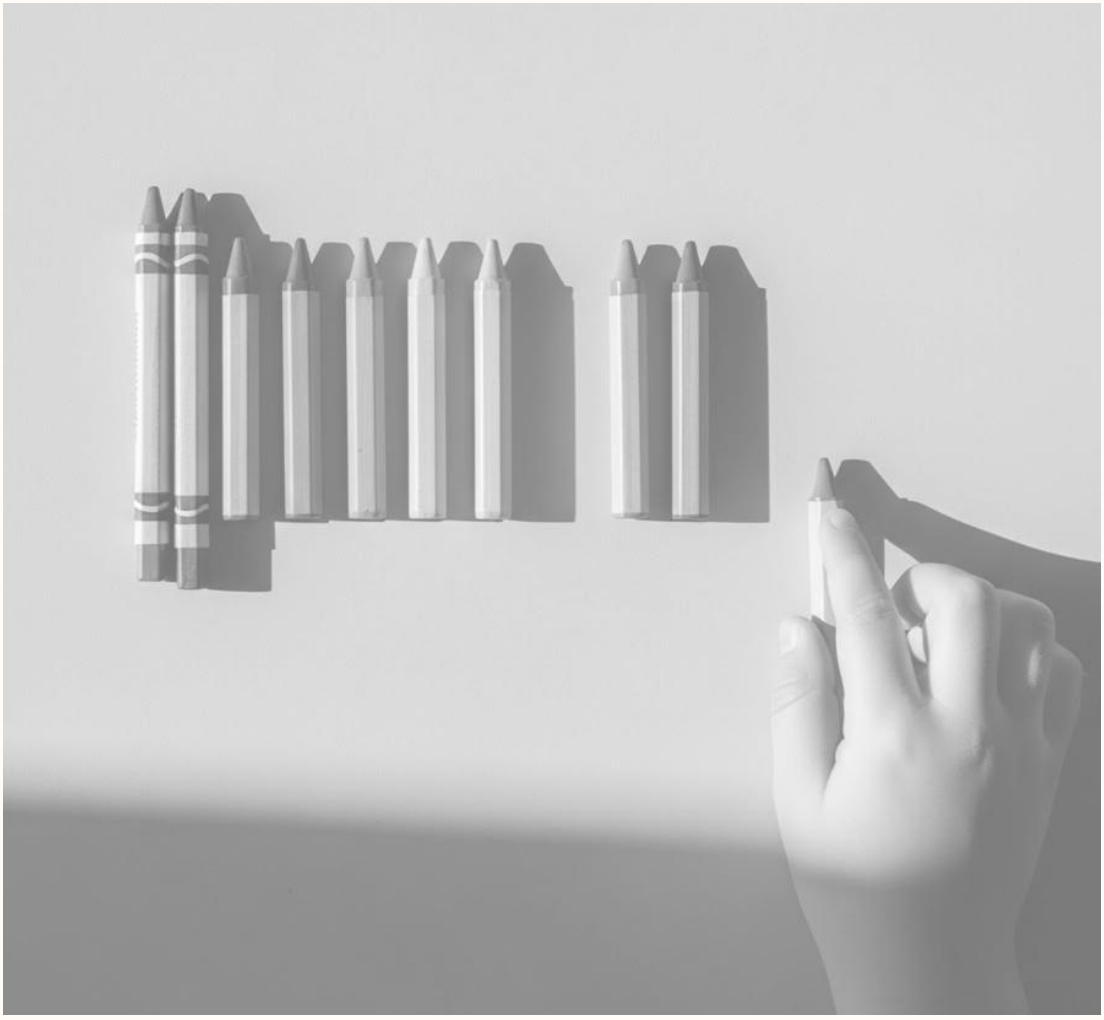

الفجـــــــــــوات فى الصـــــــــــحة:

اولاً: التغذية والنمو والصحة العامة

- محدوديـة الأثـر الميـدانى للمبـادرات الحاليـة (مثـل إعانـات حليـب الأطفـال، والتثقيـف الصـحى للأمهـات، ومبـادرة المستشـفى الصـديق للطفـل) رغـم النتـائج المبشرة وارتفـاع نسـبة البـدء بالرضـاعة الطبيعيـة خـلال السـاعة الأولى إلى 65٪ فى 2024.
- اسـتمرار تحـديات نقـص المغـذيات الدقيقة لدى الأطفال، ولا سيما الحديد وفيتـامين D رغـم انخفـاض معـدلات سوء التغذية الحاد.
- انتشار الأنماط الغذائية غير الصحية بين الأسر والأطفال رغم جهود الوقاية والتوعية.
- انخفـاض معـدلات النشـاط البـدنى واعتماد الكثير من الأطفال على روتين يومى تقليدى يفتقر إلى الحركة.
- ضعف المعرفة الأسرية بأهمية التغذية المتوازنة والتحفيز المبكر للنمو المعرفى.
- اعتماد عدد من الأمهات على أطعمة عالية السعرات وقليلة القيمة الغذائية نتيجة قصور الوعى الصحى.
- تفاوت الوصول إلى الخدمات الصحية بين المدن الكبرى والمناطق الطرفية والنائية.
- غيـاب التكامـل الفعّـال بـين وزارات الصحة والتعليم والجهات المعنية برفاه الطفـل فى بـرامج التغذيـة والحمايـة الصحية.
- محدوديـة بـرامج التـدخل المبكـر الـتى تسـتهدف النمـو المعـرفى والاجتمـاعى للطفل فى سنواته الأولى.
- تفاوت مستوى الوعى الأسرى بمفاهيم التغذيـة السـليمة والفطـام الآمـن واحتياجات الطفل الغذائية.
- نقص الدراسات الميدانية حول العوامل الاجتماعيـة والاقتصـادية المـؤثرة فى تغذية الأطفال.

ثانيًا: الفحص المبكر والوقاية

- نقـص البيانـات واسـتمرار تحـديات سلوكية ومجتمعية تقلل من شمولية الفحص المبكر، خاصة انخفاض الإقبال بين الشباب والذكور.
- ضـعف اسـتمرارية الحمـلات التوعويـة المعنية بتغيير القناعات الصحية.
- عـدم إدراج الفحوصـات الدوريـة ضـمن مـؤشرات الأداء الرئيسـية للمرافـق الصحية، ممـا يقلـل الحـافز المؤسسى لتوسيع نطاقها.
- غيـاب قاعـدة بيانـات وطنيـة موحـدة تتضـمن مـؤشرات الفحـص حسـب المنطقة والفئة والعمر ونوع المرض.

- محدودية الربط بين البيانات الوقائية (الفحص المبكر) والملف الصحى الموحد "نفيس".
- الحاجة إلى تحفيز المنشآت ذات الأداء الوقائى المتميز، وإلى حملات وطنية مستمرة تعزز السلوكيات الوقائية بوصفها جزءًا من جودة الحياة وليس مجرد خدمة طبية.

ثالثًا: الإعاقة والرعاية التأهيلية

- الحاجة إلى ربط متكامل لبيانات الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية لضمان شمولية التقييم.
- صعوبة الوصول إلى الأطفال فى المناطق النائية أو غير المسجلين رسميا.
- ضعف إدراك عدد من الأسر لأهمية التسجيل فى السجل الوطنى للإعاقة.
- غياب معايير موحّدة طبية وتربوية لتحديد وتصنيف نوع الإعاقة.
- نقص الكوادر المتخصصة فى تقييم الإعاقة والرعاية المتكاملة.
- الحاجة إلى تعزيز دور القطاع غير الربحى نظرا لكون القضية ذات طابع مجتمعى واحتياج مرتفع.

رابعًا: الصحة النفسية

- عدم تفصيل النظام لمؤشرات أداء محددة خاصة بالأطفال ضمن خدمات الصحة النفسية.
- محدودية تغطية البرامج التدريبية الخاصة برصد القلق والسلوكيات غير التكيفية، سواء جغرافيا أو فى عدد المدارس المستفيدة.
- غياب نظام وطنى موحد لرصد اضطرابات القلق والاكتئاب وتشخيصها مبكرا لدى الأطفال.
- نقص الكوادر النفسية فى المدارس وضعف التكامل بين خدمات الدعم النفسى المدرسى والرعاية الصحية الأولية.
- غياب قاعدة بيانات وطنية حول الصحة النفسية لدى الأطفال.
- ضعف التكامل المؤسسى بين وزارتى الصحة والتعليم فى تصميم مسارات علاجية مدرسية واضحة.
- نقص تدريب الكوادر التربوية على مؤشرات الاكتئاب المبكر، مما يؤدى إلى تأخر التدخل.
- الحاجة إلى إدراج مؤشرات الاكتئاب الطفولى ضمن المسح الصحى الوطنى.
- الحاجة إلى إطلاق برامج فحص نفسى دورى فى المدارس الابتدائية والمتوسطة.
- الحاجة إلى تطوير محتوى رقمى موجّه للأطفال عبر المنصات الصحية الوطنية.

خامسًا: الصحة المدرسية والفحص المبكر المدرسي

- غياب منظومة وطنية شاملة ومنتظمة للكشف الصحى المدرسى حتى عام 2024.
- اقتصار الفحوصات المدرسية على مبادرات موسمية (مثل التطعيم أو فحص النظر) دون نظام موحّد أو أدوات تقييم معتمدة للفحص الجسدى والعقلى والسلوكى.
- ضعف إدراج الصحة النفسية ضمن برامج الفحص المدرسى رغم ارتفاع معدلات القلق والاكتئاب وصعوبات التعلّم.
- نقص التكامل بين ملفات الصحة المدرسية وقواعد البيانات الوطنية مثل "نفيس" و"صحتى".
- تنفيذ بعض جهود الفحص المبكر ضمن برامج مثل "وقاية" و"رعاية الأم والطفل" لكن فى مراكز الرعاية الصحية وليس فى المدارس، مما يقلل من الوصول المبكر للحالات فى بيئتها التربوية الطبيعية.

سادسًا: حماية الطفل من العنف والإساءة

- انخفاض الإبلاغ فى بعض الحالات نتيجة الخوف من الوصمة أو عدم معرفة الأسر بآليات البلاغ.
- صعوبة الوصول للفئات غير المسجلة أو المقيمة فى المناطق النائية.
- الحاجة لتعزيز التكامل بين الجهات الأمنية والصحية والاجتماعية لضمان سرعة التدخل.
- ضعف وعى بعض الأسر والمجتمع بخطورة الإساءة وأهمية الإبلاغ.
- الحاجة إلى ضمان أعلى معايير سرية البيانات وحماية خصوصية الطفل والأسرة.

الفجـــــــــــوات فى التعلـــــــــــيم:

أولًا: البنية التحتية والطاقة الاستيعابية

- نقص عدد رياض الأطفال الحكومية مقارنةً بالطلب المتزايد على خدمات التعليم المبكر.
- الحاجة إلى إنشاء مبان جديدة أو إعادة تأهيل مبان قائمة لتكون مناسبة لمعايير التعليم المبكر.
- التوزيع الجغرافى غير المتوازن لرياض الأطفال بين المدن الكبرى والمناطق الطرفية والنائية.

ثانيًا: الكوادر البشرية والتأهيل التربوى

- قلة المعلمات المتخصصات فى مجال الطفولة المبكرة.
- الحاجة المستمرة إلى برامج تدريب وتأهيل لرفع جودة التعليم فى سنواته الأولى.
- تحديات فى استقطاب الكفاءات بسبب المنافسة مع القطاع الخاص.

ثالثًا: التمويل والاستثمار فى التعليم المبكر

- ارتفاع تكلفة إنشاء وتشغيل رياض الأطفال ومراكز التعليم المبكر.
- ضعف الحوافز المقدمة للقطاع الخاص والشركاء المحتملين للاستثمار فى هذا القطاع.
- الحاجة إلى ضمان استدامة التمويل للمبادرات الحكومية فى التعليم المبكر.

رابعًا: الوعى المجتمعى والثقافة التعليمية

- عدم إدراك بعض الأسر لأهمية التعليم المبكر، وتفضيل التعليم التقليدى فى المنزل.
- ضعف الحملات التوعوية التى تبرز أثر رياض الأطفال على النمو المعرفى والاجتماعى والسلوكى.

خامسًا: التشريعات والسياسات التعليمية

- الحاجة إلى تحديث الأنظمة واللوائح لتسهيل إجراءات الترخيص والتشغيل لرياض الأطفال.
- عدم وضوح أو ضعف تطبيق معايير الجودة الوطنية ومتابعة الالتزام بها.

سادسًا: التحول الرقمى واستخدام التقنيات

- الحاجة إلى بنية تحتية رقمية قوية تدعم إدماج التقنيات الحديثة فى التعليم المبكر.

- محدودية تدريب المعلمات على استخدام الأدوات والمنصات التقنية التعليمية.
- الاستخدام غير الفعّال للتقنيات التعليمية رغم توفر عدد من النماذج الجيدة.

سابعًا: فجوات الالتحاق للفئة (15-19 سنة)

- رغبة بعض الشباب الملحة فى الالتحاق المبكر بسوق العمل لتحقيق الاستقلالية المالية.
- التسرب المدرسى لأسباب اقتصادية وحاجة بعض الأسر لدخل إضافى.
- ضعف الدافعية للتعليم لدى بعض الفئات فى هذه المرحلة العمرية.
- الحاجة إلى تطوير وتفعيل المسارات التعليمية (أكاديمى، تقنى، مهنى) بما يتناسب مع احتياجات السوق والطلاب.
- ضعف الوعى بأهمية مواصلة التعليم لدى بعض الأسر.
- تأثير الظروف الأسرية الصعبة مثل الطلاق أو فقدان أحد الوالدين على الاستمرار فى التعليم.
- محدودية برامج الدعم الأكاديمى للطلاب المتعثرين.

ثامنًا: الانضباط المدرسى والسلوك

- التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية التى تقود إلى التسرب أو الغياب المتكرر.
- ضعف تطبيق السياسات الموحدة للانضباط المدرسى فى بعض المدارس.
- تحديات تقنية فى متابعة الانضباط إلكترونيا بأنظمة موحدة.
- محدودية برامج الإرشاد النفسى والسلوكى فى بعض البيئات التعليمية.

تاسعًا: جودة التعليم والمناهج ونواتج التعلم

- ضعف مهارات القراءة والفهم العميق لدى الطلاب، كما تعكسه نتائج PISA.
- اعتماد نسبة كبيرة من المعلمين على التدريس التقليدى بدل تنمية مهارات التفكير النقدى والإبداعى.
- نقص الكفاءات التعليمية فى التخصصات ذات الحاجة العالية.
- محدودية الاستخدام الفعّال للتقنيات التعليمية رغم توفر البنية الأساسية.
- ضعف ثقافة الاهتمام بنواتج التعلم والاختبارات الدولية لدى بعض أولياء الأمور واعتبارها غير مؤثرة على الانتقال بين الصفوف.

- صعوبة الوصول للفئات غير المسجلة أو المقيمة فى المناطق النائية.
- الحاجة لتعزيز التكامل بين الجهات الأمنية والصحية والاجتماعية لضمان سرعة التدخل.
- ضعف وعى بعض الأسر والمجتمع بخطورة الإساءة وأهمية الإبلاغ.
- الحاجة إلى ضمان أعلى معايير سرية البيانات وحماية خصوصية الطفل والأسرة.

عاشرًا: دمج الطلاب ذوى الإعاقة

- نقص الكوادر المؤهلة للتعامل مع فئات الإعاقة المختلفة داخل الفصول.
- ضعف الوعى المجتمعى بأهمية الدمج التعليمى ودوره فى تحسين جودة الحياة للأطفال ذوى الإعاقة.
- تفاوت الخدمات المقدمة بين المدن الكبرى والمناطق الطرفية.
- ارتفاع تكلفة تجهيز المدارس بالأدوات والأجهزة المساندة.
- الحاجة إلى تطوير وتكييف المناهج لتناسب احتياجات الفئات الخاصة.

حادى عشر: مشاركة الأسرة فى التعليم

- ضعف الوعى لدى بعض الأسر بأهمية المشاركة الفاعلة فى متابعة التحصيل الدراسى.
- تفاوت مستوى المهارات الرقمية بين الأسر مما يؤثر على استخدام الأدوات التعليمية الرقمية.
- محدودية الإقبال على برامج التوجيه والإرشاد المهنى للأسر.
- وجود فجوة بين توقعات الأسرة والمناهج الحديثة أو الممارسات التعليمية الجديدة.

الفجـــوات فى الســـياق الاجتماعى والثقافى والرفاه

أولًا: المتابعة والتقييم وقياس الأثر

- محدودية شمولية منظومة المتابعة والتقييم للمبادرات الثقافية والترفيهية الموجهة للأطفال.
- الحاجة إلى تطوير مؤشرات كمية ونوعية واضحة لقياس أثر البرامج على مشاركة الأطفال ورفاههم.
- غياب أدوات منهجية لرصد الفعالية الحقيقية للمبادرات، بما فى ذلك قياس التغيير السلوكى أو المعرفى لدى الأطفال.
- محدودية البيانات الكمية والتحليلية المتعلقة بنتائج الفعاليات الثقافية، مثل عدد الحضور، مؤشرات الرضا، ومستوى المشاركة الفعلية.

ثانيًا: تكامل السياسات بين القطاعات

- اقتصار الربط بين البرامج المقدمة والاحتياجات الواقعية للمستفيدين على بعض الجوانب دون غيرها.
- الحاجة إلى تعزيز التكامل بين القطاعات التعليمية والثقافية والترفيهية لضمان اتساق السياسات الموجهة للطفل.
- ضعف الإطار الوطنى الجامع الذى ينظّم المبادرات الثقافية والفنية والرياضية ويوجهها نحو أهداف واضحة ومتكاملة.

ثالثًا: فرص الوصول والعدالة الجغرافية

- عدم كفاية الوصول إلى الأنشطة الثقافية والترفيهية للأطفال فى المناطق الطرفية والنائية مقارنة بالمدن الكبرى.
- محدودية توفر "المرافق الصديقة للطفل" بصورتها الشاملة (مساحات آمنة، بيئات حضرية مشجعة على المشاركة) على امتداد المناطق.
- الحاجة إلى توسيع التغطية الجغرافية للمرافق والخدمات الثقافية والترفيهية لتشمل جميع الأطفال فى مختلف المناطق.

رابعًا: الأنشطة الثقافية والترفيهية ومواءمتها لاحتياجات الطفل

- رغم كثرة المبادرات الثقافية والترفيهية، إلا أنها لا تزال بحاجة إلى منهجية أوسع للاستخدام المستدام والمنهج.
- ضعف المواءمة بين بعض البرامج الثقافية واحتياجات الأطفال الفعلية على مستوى الفئات العمرية أو الخلفيات الاجتماعية.

- الحاجة إلى تحفيز الطلب على المنتجات الثقافية الموجهة للأطفال، وتشجيع المحتوى الإبداعى المحلى الذى يعكس الهوية والقيم الوطنية.

خامسًا: دور الأسرة والتحولات الاجتماعية

- تعاظم مسؤولية الأسرة فى ظل التحولات الاجتماعية والثقافية المتسارعة، مقابل عدم انتظام الجهود الأسرية فى دعم الأنشطة الثقافية والرياضية الخاصة بالأطفال.
- تحديات تحقيق توازن أسرى واضح بين الأصالة والمعاصرة ضمن الأنشطة الثقافية والمجتمعية.
- حاجة بعض الأسر إلى توجيه أكبر فيما يتعلق بأهمية دور البيئة الثقافية والرياضية فى تشكيل شخصية الطفل وتنمية مهاراته.

سادسًا: السلوك الرقمى والتوازن بين الأنشطة

- ارتفاع استخدام الأطفال للإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعى على حساب الأنشطة الثقافية والرياضية والاجتماعية.
- الحاجة إلى تدخلات موجهة لتعزيز التوازن بين الأنشطة الرقمية والبدنية والثقافية.
- ضمان العدالة فى الوصول إلى الأجهزة الرقمية والخدمات التقنية لجميع الأطفال.
- الحاجة إلى رفع وعى الأسر بأهمية تنويع الأنشطة وتشجيع المشاركة فى الفعاليات المجتمعية.

سابعًا: السياسات واللوائح المنظمة للقطاع الثقافى والترفيهى

- الحاجة إلى تطوير ضوابط وسياسات وأطر تنظيمية أكثر تكاملًا لمواكبة النمو السريع فى قطاعى الثقافة والترفيه.
- غياب أطر وطنية واضحة لتوجيه المبادرات والفعاليات نحو أثر ملموس على الأطفال.
- الحاجة إلى ضمان استدامة النمو والانتشار والتوسع للمبادرات الثقافية والترفيهية، وتوجيهها بما يخدم رفاه الطفل وجودة حياته.

الفجـــوات فى الحمايـــة والسياســـات الوطنيـــة

أولًا: التشريعات الخاصة بحقوق الطفل

- على الرغم من تنوع الأنظمة واللوائح المرتبطة بحقوق الطفل، لا تزال هناك حاجة إلى إطار وطنى موحّد للتنسيق والمتابعة والتقييم بين الجهات ذات العلاقة.
- محدودية البيانات الوطنية المنهجية التى تقيس أثر التشريعات على سلامة الأطفال ورفاههم، رغم توفر بيانات إدارية متفرقة لدى عدد من القطاعات.
- الحاجة إلى تعزيز الربط العملى بين الأطر القانونية وبرامج الوقاية المجتمعية داخل الأسرة والمدرسة والمجتمع المحلى، لضمان تعظيم الأثر الوقائى للتشريعات القائمة.

ثانيًا: الوصول إلى العدالة

- محدودية انتشار مراكز تنفيذ أحكام الحضانة والرؤية والزيارة (شمل) فى بعض المناطق الطرفية والنائية.
- الحاجة إلى تطوير التكامل الإلكترونى بين وزارة العدل، ووحدات الحماية الاجتماعية، والنيابة العامة لتسريع تبادل.
- تفاوت مستوى وعى بعض الأسر بالإجراءات القانونية المرتبطة بحقوق الطفل، لا سيما فى حالات النزاع الأسرى.

ثالثًا: العدالة الإصلاحية

- محدودية نشر البيانات الوطنية المتعلقة بنتائج إعادة الدمج الاجتماعى ومخرجات دور الملاحظة الاجتماعية.
- تفاوت تطبيق بدائل الاحتجاز بين الإيداع المؤسسى وبدائل الإصلاح المجتمعى مثل الإشراف الأسرى والخدمة المجتمعية.
- محدودية برامج الدعم النفسى والاجتماعى المقدمة للأحداث بعد الإفراج، سواء من حيث التغطية الجغرافية أو الشراكات مع المجتمع المدنى.
- الحاجة إلى توحيد وتنظيم آليات التقييم المستمر لتحسن الحدث خلال فترة الإصلاح لضمان جودة الخدمات ومتابعة حالات الانتكاس.

رابعًا: الحماية الرقمية

- محدودية البيانات الوطنية المنشورة حول البلاغات والانتهاكات الإلكترونية التى تستهدف الأطفال.
- تفاوت مستوى الوعى الرقمى لدى بعض الأسر والمدارس، مما يؤثر على فاعلية الوقاية والرقابة الأبوية.
- غياب مؤشرات وطنية منتظمة تقيس الاستخدام الآمن للإنترنت للأطفال على المدى الزمنى.

خامسًا: الحماية من العنف والإيذاء

- عدم توحيد قواعد البيانات الوطنية الخاصة بحالات العنف ضد الأطفال بين القطاعات المختلفة.
- محدودية نشر البيانات المتعلقة بعدد البلاغات ونسب الاستجابة، مما يحد من تقييم فاعلية التدخلات الوقائية والعلاجية.
- استمرار بعض الأعراف الاجتماعية المتسامحة مع أنماط من العنف التربوى أو الأسرى.
- محدودية المسوح الوطنية التى تقيس الاتجاهات العامة فى التربية وتطبيق نماذج التربية الإيجابية والوالدية الفعّالة.

سادسًا: الحماية الأسرية ودعم الرعاية

- محدودية انتشار برامج الإرشاد الأسرى والتربية الإيجابية فى بعض المناطق الطرفية والريفية.
- الحاجة إلى تقييم أكثر تنظيمًا لأثر برامج الدعم المالى والاجتماعى على رفاه الأطفال واستقرار الأسرة.
- عدم توفر إحصاءات منشورة حول معدلات الإقبال على مراكز الإرشاد الأسرى وفاعليتها ونوعية القضايا الأكثر شيوعًا.

سابعًا: حماية الأيتام والفئات الأشد احتياجًا

- محدودية البيانات المتعلقة بالأسر الكافلة والأطفال المحتضنين، مما يحد من التقييم الدقيق لنماذج الكفالة الأسرية.
- غياب بيانات واضحة حول مدى تغطية برامج التأهيل والدعم النفسى بعد مغادرة دور الرعاية وتأثيرها على الاندماج المجتمعى.

ثامنًا: الحماية من الاستغلال

- محدودية البيانات الدقيقة حول عمالة الأطفال، والزواج المبكر، والاستغلال الاقتصادى، مع غياب مسوح وطنية حديثة ترصد حجم الظواهر.
- الحاجة إلى تعزيز التكامل والتنسيق بين الجهات الأمنية والاجتماعية فى متابعة حالات الاستغلال.

تاسعًا: الخدمات المستجيبة

- محدودية الوعى المجتمعى بقنوات البلاغ، بما فى ذلك الرقم الموحّد (1919)، خصوصًا لدى الفئات الهشّة وذوى الإعاقة.
- عدم انتظام البيانات المنشورة حول المستفيدين من خدمات الدعم النفسى والاجتماعى.
- الحاجة إلى تحسين مستوى التنسيق بين القطاعات المختلفة لضمان سرعة الاستجابة وجودتها.

عاشرًا: المساءلة والرقابة

- محدودية تمثيل بيانات المملكة فى بعض المؤشرات الدولية الخاصة بحقوق الطفل.
- الحاجة إلى مزيد من تمكين ومأسسة دور المجتمع المدنى فى الرقابة والرصد.
- بقاء مشاركة الأطفال فى آليات الرقابة وصنع القرار فى مراحلها الأولى، مع تفاوت القنوات التى تتيح وصول أصواتهم وآرائهم فى القضايا التى تمسهم.

الفجـــوات فى البيئـــة والاســـــــــتدامة

أولًا: التعليم والوعى والمشاركة البيئية

- محدودية انتشار التربية الخضراء فى مرحلة الطفولة المبكرة، وضعف دمجها فى مناهج وبرامج رياض الأطفال.
- الحاجة إلى تقييم منهجى لقياس الأثر السلوكى للحملات البيئية على عادات الأطفال والأسر.
- ضعف التنسيق بين الجهات التعليمية والبيئية فى تطوير محتوى موحّد للتثقيف البيئى الموجّه للأطفال.

ثانيًا: البيئة فى السياسات الوطنية

- غياب مؤشرات وطنية دقيقة تقيس أثر السياسات البيئية على صحة الأطفال ورفاههم وجودة حياتهم.
- الحاجة إلى تعزيز التنسيق المؤسسى بين القطاعات ذات العلاقة لضمان تكامل البرامج التنفيذية الموجهة للطفل ضمن أجندة البيئة والاستدامة.

ثالثًا: جودة بيئات الأطفال (المدرسية والمحيط العام)

- محدودية أنظمة المراقبة البيئية داخل المدارس، مثل مراقبة جودة الهواء والتهوية والضوضاء.
- نقص البيانات المنتظمة حول جودة البيئات المحيطة بالأطفال فى المدارس والأحياء والمرافق العامة.
- تفاوت جودة البيئات العمرانية والمرافق الصديقة للطفل جغرافيا بين المناطق. (البيانات تشير إلى قصور فى المناطق الطرفية مقارنة بالمناطق المركزية)

رابعًا: الحوكمة والجاهزية المؤسسية

- محدودية إدراج قضايا الطفولة البيئية بصورة واضحة ومستقلة فى الأطر التنظيمية الوطنية.
- الحاجة إلى تعزيز القدرات المؤسسية للجهات المنفذة لمشروعات البيئة والاستدامة لضمان مراعاة احتياجات الأطفال.
- نقص آليات المساءلة والتتبع التى تضمن قياس أثر مشاريع البيئة على الفئات العمرية المختلفة، وخاصة الأطفال.

الفجـــوات فى مســـاهمة القطـــاع غـــير الربحـــى

أولًا: الدعم المالى والاستدامة

- غيـاب بيانـات تفصـيلية توضّـح حجـم التمويـل المخصـص لـبرامج الطفولـة ونسبة الأطفال المستفيدين منها.
- ضعف التكامل بين المنصات التمويلية (تبرع، إحسان، أوقاف) فى توجيه المـوارد نحو قضايا الطفولة بشكل محدد.
- عـدم تـوفر بيانـات حـول مـدى نضـج وحجم استثمار أدوات الاستدامة المالية (الأوقـاف والصـناديق الاسـتثمارية) فى قطاع الطفولة.
- عـدم نشـر البيانـات الماليـة الخاصـة بالمبـادرات الطفوليـة، ممـا يحـد مـن الشفافية والحوكمة المالية.
- تركـز التمويـل فى المنـاطق الحضـرية مقابل ندرة المشاريع الموجهة للأطفال فى المناطق الطرفية والنائية.

ثانيًا: التنسيق والتمثيل المؤسسى

- تـداخل وغيـاب وضـوح الأدوار بـين الجمعيـات التخصصـية (الصـحية، التعليميـة، الاجتماعيـة) والجمعيـات المعنيـة بالطفولـة، ممـا يـؤدى إلى ازدواجية فى الخدمات وضعف الأثر.
- الحاجـة إلى تعزيـز منظومـة التكامـل الـوطنى بـين الجهـات غـير الربحيـة المتخصصة فى قضايا الطفولة.
- محدودية مشاركة الجمعيات فى اللجنة التنسيقية الحالية وغياب الحوافز الـتى تشجع على مشاركتهم.
- ضـعف آليـات الإبـلاغ وتبـادل البيانـات بـين الجمعيـات الأهليـة والجهـات الحكومية.
- غيـاب مـؤشرات رسـمية تقـيس فاعليـة التنسـيق بـين الجمعيـات الأهليـة العاملة فى مجال الطفولة.

ثالثًـا: المبـادرات الميدانيـة والخـدمات التنفيذية

- تفـاوت التغطيـة الجغرافيـة للخـدمات الطفوليـة بـين المنـاطق الرئيسـة والمناطق الطرفية.
- غياب قاعـدة بيانـات وطنيـة توثّـق عـدد الأطفـال المسـتفيدين مـن الخـدمات الصـحية والتعليميـة والاجتماعيـة المقدمة عبر القطاع غير الربحى.
- نقـص المعلومـات حـول مسـتوى التنسـيق بـين المبـادرات الحكوميـة والجمعيـات الأهليـة فى تنفيـذ البـرامج الميدانية.
- تـداخل الأدوار بـين الجمعيـات العاملـة فى نفـس المجـال دون وجـود مرجعيـة وطنية موحدة لتوجيه العمل وضمان التكامل.

رابعًا: الشراكة المجتمعية والابتكار

- عدم وجود بيانات تفصيلية توضّح حجم استثمارات القطاع الخاص فى مبادرات الطفولة مقارنة بمجالات أخرى.
- ضعف توفر بيانات حول الابتكارات الرقمية والاجتماعية الموجهة للأطفال ضمن القطاع غير الربحى.
- غياب حاضنات ابتكار اجتماعى متخصصة فى حلول الطفولة داخل المنظومة غير الربحية.
- محدودية المعلومات حول مدى مشاركة الأسر والأطفال فى تصميم المبادرات المجتمعية.
- عدم وجود إحصاءات دقيقة حول حجم التطوع والمساهمات المرتبطة بمجال الطفولة.

خامسًا: التنظيم والسياسات والتشريعات

- غياب بيانات كمية حول عدد القرارات والسياسات المتعلقة بالطفولة ضمن مسار القطاع غير الربحى.
- محدودية مشاركة مؤسسات القطاع غير الربحى فى إعداد أو مراجعة الأنظمة واللوائح ذات الصلة بالطفولة.
- ضعف آليات قياس أثر التشريعات والتنظيمات الحديثة على جودة عمل الجمعيات واستدامتها.
- الحاجة إلى تطوير منظومة حوكمة مخصصة للمؤسسات العاملة فى مجال الطفولة لضمان جودة العمل، التكامل، واستدامة الأثر.

سادسًا: توثيق الجهود وقياس الأثر لقطاع الطفولة

- غياب نظام وطني موحّد لتوثيق مبادرات الطفولة داخل القطاع غير الربحي.
- محدودية أدوات قياس الأثر واعتماد معظم الجمعيات على مؤشرات نشاط لا تعكس الأثر الفعلي على الأطفال.
- ضعف البيانات التفصيلية والمحدثة حول المستفيدين، ونوعية الخدمات، ومدى التحسن الناتج عن البرامج.
- غياب معايير وطنية لقياس جودة المبادرات ومقارنتها بين مؤسسات القطاع غير الربحي.
- افتقار القطاع لتقارير دورية منشورة توضح النتائج والأثر وتدعم الشفافية والحوكمة.

سادسًا: توصيات التقرير

سادسًا: توصيات التقرير

يمثّل هذا الفصل خلاصة عملية للتحليل الذى تناولته محاور التقرير، ويقدّم مجموعة من التوصيات التى تستند إلى البيانات الوطنية والفجوات التى تم تحديدها عبر مختلف المجالات. ولتسهيل توجيه الجهود وتعزيز فاعلية التنفيذ، رتّبت التوصيات فى جداول متخصصة وفق كل محور، بحيث تبرز أولويات التطوير وتوفّر مسارًا واضحًا للجهات المعنية، نحو تحسين جودة الخدمات، وضمان عدالة الوصول، وتعزيز استدامة البرامج بما يتسق مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 ويرتقى برفاه الطفل ومستقبل التنمية.

وقبل استعراض التوصيات التفصيلية الخاصة بكل محور، يبرز التقرير مجموعة من التوصيات الاستراتيجية العابرة للمحاور، بوصفها متطلبات تمكينية أساسية لتعزيز حوكمة منظومة الطفولة، وتحسين تكامل السياسات والبرامج، وضمان كفاءة التخطيط واستدامة الأثر على المستوى الوطنى.

التوصيات الاستراتيجية:

1. إنشاء "مرصد وطنى موحد للطفولة" لتعزيز تكامل البيانات الوطنية لتعزيز تكامل البيانات الوطنية، بما يدعم الانتقال إلى قرارات مبنية على أدلة دقيقة ومتكاملة حيث يعمل المرصد على تجميع المؤشرات من كافة الجهات ذات العلاقة فى لوحة بيانات (Dashboard) وطنية واحدة.

2. تطوير آليات حوكمة وتنسيق وطنية ملزمة بين الجهات المعنية بقضايا الطفولة، بما يحد من ازدواجية الجهود ويضمن وضوح الأدوار وتكامل السياسات والبرامج عبر القطاعات المختلفة، وتفعيل دور "اللجنة التنسيقية" لتكون ذات صلاحيات تنفيذية وليست استشارية فقط، لضمان تكامل السياسات

3. تكامل التمويل والاستدامة عبر تبنّى مقاربات تمويلية موحّدة ومبنية على البيانات، تسهم فى توجيه الموارد نحو الاحتياجات ذات الأولوية وتعظيم الأثر الوطنى للاستثمارات فى مجال الطفولة.

4- إدماج مبدأ «البيئة فى جميع السياسات» وتبنى معايير المدن الصديقة للطفل ضمن برامج جودة الحياة والتنمية الحضرية بالتعاون مع الجهات الدولية.

5- تسريع التدخلات لتوسيع نطاق التعليم فى مرحلة الطفولة المبكرة،وصولًا إلى المستويات المستهدفة بحلول 2030، مع تحسين جودة بيئة التعليم المبكر.

6- تطوير نظام وطنى لرصد مؤشرات السلامة الرقمية للأطفال يشمل المدارس والأسر ومزودى الخدمة، مع إدماج التربية الرقمية الآمنة فى المناهج.

7- تطوير استراتيجية وطنية للهوية الثقافية واللغة العربية للأطفال عبر المحتوى الرقمى والأنشطة المدرسية، مع مؤشرات لقياس الارتباط باللغة العربية.

أبـــرز توصـــيات التقريـــر

الصـــــحة الجســـــدية والنفســـــية

#	القضايا	التوصيات
1	البقاء والتغذية والنمو	○ تنفيذ برامج توعوية للأسر ومقدمى الرعاية الصحية حول الممارسات الغذائية السليمة، خصوصا فى المناطق الطرفية. ○ إدماج مفاهيم التغذية الصحية المبكرة ضمن برامج التعليم الأساسى والرعاية الأولية. ○ تطوير آلية المتابعة لتطبيق الأدلة واللوائح الصادرة عن الهيئة العامة للغذاء والدواء بشأن أغذية الرضع وصغار الأطفال لضمان جودة وسلامة المنتجات.
2	الصحة الوقائية والتحصين	○ تطوير نظام وطنى موحد للرصد الوبائى للأطفال ومتابعة مؤشرات الأمراض المعدية والوقائية دوريا. ○ الاستمرار فى توسيع نطاق التحصينات الوطنية وإضافة التطعيمات الجديدة وفق المعايير الدولية. ○ تصميم حملات وطنية لتعزيز النشاط البدنى والتغذية الوقائية تستهدف المدارس والمجتمع المحلى. ○ دمج مفاهيم الوقاية والصحة العامة ضمن البرامج التعليمية والأنشطة المدرسية.
3	الصحة النفسية والدعم الاجتماعى	○ إعداد قاعدة بيانات وطنية للصحة النفسية للطفل تشمل مؤشرات الانتشار والخدمات المقدمة لضمان التخطيط المبنى على الأدلة ○ تصميم برامج تطوير مهنى للعاملين مع الأطفال والمعالجين النفسيين من خلال برامج تدريب وتأهيل متخصصة ومسارات مهنية واضحة. ○ توسيع نطاق البرامج الوطنية المعنية باضطرابى التوحّد وفرط الحركة وتشتّت الانتباه (ADHD) عبر مبادرات شاملة فى التشخيص والعلاج والتوعية الأسرية. ○ تعزيز الدراسات والبيانات المتعلقة بعدالة الوصول إلى خدمات الرعاية النفسية للأطفال فى جميع مناطق المملكة، بما يضمن تطوير خدمات أكثر شمولًا وتوازنًا فى التوزيع الجغرافى. ○ إدراج مؤشرات أداء دورية لقياس فعالية برامج الصحة المدرسية وتقييم أثرها على صحة الطلبة. ○ تأهيل كوادر متخصصة فى الصحة النفسية والتغذية المدرسية لضمان جودة الرعاية. ○ تفعيل نظام الإحالة الإلكترونى بين المدارس ومراكز الرعاية الأولية لمتابعة الحالات الصحية والنفسية.
4	الصحة المدرسية للأطفال	○ تطوير معايير إلزامية للسلامة فى المدارس والمرافق العامة تراعى احتياجات الأطفال. ○ تطوير استراتيجية وطنية لتوثيق إصابات الأطفال والحوادث المنزلية والمرورية وتحليل أسبابها لتطوير التدخلات الوقائية.
5	الحماية الصحية من المخاطر	○ تنفيذ برامج توعوية للأسر ومقدمى الرعاية الصحية حول الممارسات الغذائية السليمة، خصوصا فى المناطق الطرفية. ○ إدماج مفاهيم التغذية الصحية المبكرة ضمن برامج التعليم الأساسى والرعاية الأولية. ○ تطوير آلية المتابعة لتطبيق الأدلة واللوائح الصادرة عن الهيئة العامة للغذاء والدواء بشأن أغذية الرضع وصغار الأطفال لضمان جودة وسلامة المنتجات.

الجدول (14) أبرز التوصيات لتطوير جانب الصحة النفسية والجسدية للأطفال فى المملكة

أبـــرز توصـــيات التقريـــر

التعلـــــــــــــــــــــــــــــيم

#	القضايا	التوصيات
1	**التعليم فى الطفولة المبكرة**	○ تسريع التدخلات الداعمة لتوسيع نطاق التعليم فى مرحلة الطفولة المبكرة واستمرار التزايد فى نسب الالتحاق، لا سيما فى المناطق الأقل نسبة؛ وصولا إلى المستوى المرغوب بحلول عام 2030 ○ تطوير الضوابط الداعمة لتطبيق محددات ومتطلبات مقياس جودة بيئة التعليم المبكرة الذى أخرجته وزارة التعليم لتحسين خدمات التعليم فى رياض الأطفال.
2	**الالتحاق بالتعليم**	○ زيادة مبادرات وعى الأسر فى المناطق الطرفية والنائية حول أهمية الالتحاق المبكر بالتعليم فى النمو المعرفى والاجتماعى للطفل، وضرورة الالتجاق المبكر بمدارس الطفولة المبكرة.
3	**الانضباط الدراسى**	○ توسيع قاعدة البيانات الخاصة بالتعليم لتغطى كافة المكونات والعناصر الرئيسة والمؤشرة فى العملية التعليمية من أجل تحقيق التوزان فى وفرة البيانات وحداثتها لدى جميع المكونات والعناصر للوصول إلى مشهد تعليمى متكامل وترشيد صناعة القرار.
4	**جودة التعليم والتحصيل الأكاديمى**	○ تصميم تدخلات أكثر عمقا فى تحسين نتائج مجال الرياضيات لطلاب المرحلة المتوسطة، وتشمل دعم المعلمين، وتطوير استراتيجيات التعليم التفاعلى، وتحسين بيئة التعلم داخل الصفوف. ○ تطبيق منهج التفكير الناقد ومهارات التفكير التحليلى على جميع المراحل الدرارسية تدريجيا.
5	**تعليم الفئات ذات الأولوية**	○ تطوير استراتيجية داعمة لوصول التعليم الجيد إلى الفئات الأقل تمثيلا والأماكن الطرفية، تراعى الأوضاع الاجتماعية ○ زيادة التدخلات الداعمة لرفع نسب الانضباط المدرسى لدى بعض الفئات ذات الأولوية مثل (الأيتام والفقراء وأبناء الضمانيين ...)، والعوائق المكانية للقرى والمدن النائية والحدودية، وبعض التحديات الثقافية لفئة محدودة من أولياء الأمور.
6	**الشراكة مع الأسرة والمجتمع**	○ تصميم برامج توعوية قصيرة وفاعلة تعزز من مستويات التقدم المحرزة فعليا خلال السنوات الأخيرة للمشاركة الإيجابية للأسرة فى تحسين التحصيل الدراسى وبناء شخصية الطالب

الجدول (15) أبرز التوصيات لتطوير جانب تعليم الأطفال فى المملكة

أبـــرز توصـــيات التقريـــر

الســياق الاجتمــاعى والثقافــة والرفــاه

#	القضايا	التوصيات
1	الاعتزاز بالهوية الوطنية وتعزيز القيم الثقافية	○ تطوير معايير جودة للمحتوى الموجه للطفل تراعى القيم الثقافية والهوية الوطنية. ○ تمكين برامج تعليم اللغة العربية الفصحى عبر محتوى قصصى وفنى للأطفال. ○ توسيع نطاق مبادرة "أطفال العربية" بالشراكة بين مجمع الملك سلمان ووزارة الثقافة والتعليم. ○ إدماج الهوية الثقافية واللغة العربية فى الأنشطة الثقافية والمدرسية. ○ تطوير مؤشرات وطنية لقياس ارتباط الطفل باللغة العربية فى القراءة والاستهلاك الرقمى.
2	الثقافة والترفيه والرياضة للأطفال	○ إنشاء مراكز وأندية ثقافية صديقة للطفل فى جميع المناطق، خاصة الطرفية. ○ ضمان توزيع متوازن للفعاليات والمراكز الثقافية بين المناطق. ○ تهيئة البيئات الثقافية لتكون شاملة للأطفال ذوى الإعاقة. ○ تصميم برامج متنقلة (قوافل ثقافية) تصل إلى المناطق النائية.
3	المشـــــاركة المجتمعيـــــة وتنمية النشء	○ تفعيل الشراكة مع الجمعيات الأهلية لتنظيم فعاليات ومهرجانات ثقافية للأطفال. ○ تعزيز برامج التطوع الثقافى للأطفال ضمن مبادرات وزارة الثقافة. ○ إدماج الأطفال فى تصميم وتنفيذ الأنشطة الثقافية المجتمعية.
4	الخـــــدمات الاجتماعيـــــة والـــــدمج الاجتماعى	○ إنشاء لجنة وطنية لثقافة الطفل برئاسة وزارة الثقافة وعضوية الجهات المعنية. ○ وضع آلية تنسيق دائمة بين الهيئات الثقافية والقطاع غير الربحى. ○ تحفيز القطاع الخاص للاستثمار فى مشاريع ثقافة الطفل عبر حوافز تشريعية وتمويلية. ○ توسيع الشراكات الدولية (اليونيسف - اليونسكو - الإيسيسكو) فى مجالات ثقافة الطفل.
5	الاعتزاز بالهوية الوطنية وتعزيز القيم الثقافية	○ تطوير معايير جودة للمحتوى الموجه للطفل تراعى القيم الثقافية والهوية الوطنية. ○ تعزيز برامج تعليم اللغة العربية الفصحى عبر محتوى قصصى وفنى للأطفال. ○ توسيع نطاق مبادرة "أطفال العربية" بالشراكة بين مجمع الملك سلمان ووزارة الثقافة والتعليم. ○ إدماج الهوية الثقافية واللغة العربية فى الأنشطة الثقافية والمدرسية. ○ تطوير مؤشرات وطنية لقياس ارتباط الطفل باللغة العربية فى القراءة والاستهلاك الرقمى.
6	التحول الرقمى وتنمية القدرات الرقمية للنشء	○ تطوير منصات ثقافية رقمية تفاعلية للأطفال تضم محتوى قصصى وتراثى وفنى. ○ بناء قاعدة بيانات وطنية لتفاعل الطفل مع المحتوى الثقافى الرقمى. ○ تشجيع الابتكار التقنى فى الثقافة عبر مسابقات وأفكار الذكاء الاصطناعى للأطفال. ○ وضع سياسات وطنية لحماية بيانات الأطفال داخل المنصات الثقافية.

الجدول (16) أبرز التوصيات لتطوير جانب السياق الاجتماعى والثقافى ورفاه لأطفال فى المملكة

أبـــرز توصـــيات التقريـــر

الحمايـــــة والسياســـــات الوطنيـــــة

#	القضايا	التوصيات
1	التشريعات الخاصة بحقوق الطفل	○ تطوير إطار وطني موحّد للتنسيق والمتابعة والتقييم بين الجهات المعنية بحقوق الطفل، بما يضمن تكامل الأدوار وتوحيد آليات الرصد والتقويم. ○ تطوير قاعدة بيانات وطنية متكاملة لمؤشرات حماية الطفل، تشمل بيانات من مختلف القطاعات ذات الصلة، لدعم القرارات والسياسات المبنية على الأدلة ○ تنفيذ برامج تدريبية متخصصة للعاملين في القطاعات العدلية والاجتماعية والتعليمية حول التشريعات وآليات تطبيقها بما يحقق مبدأ المصلحة الفضلى للطفل.
2	عدالة الوصول	○ توسيع نطاق مراكز "شمل" لتغطية جميع مناطق المملكة، مع تفعيل نموذج المراكز المتنقلة لتيسير الوصول في المناطق الطرفية. ○ توحيد الإجراءات القضائية والربط الإلكتروني بين المحاكم ووحدات الحماية والنيابة العامة لضمان سرعة البت في القضايا.
3	العدالة الإصلاحية	○ توسيع تطبيق بدائل الاحتجاز مثل الخدمة المجتمعية والإشراف الأسري والإفراج المشروط بما ينسجم مع العدالة الإصلاحية. ○ تعزيز الشراكات مع منظمات المجتمع المدني لتقديم خدمات تأهيلية ومتابعة متكاملة للعدالة الإصلاحية داخل وخارج دور الملاحظة.
4	الحماية الرقمية	○ تطوير نظام وطني لرصد مؤشرات السلامة الرقمية للأطفال يشمل المدارس والأسر ومزودي الخدمة. ○ إدماج مفاهيم التربية الرقمية الآمنة ضمن المناهج الدراسية منذ المراحل المبكرة. ○ تنفيذ حملات توعوية للأسر والمعلمين حول الاستخدام الآمن للإنترنت وآليات الإبلاغ عن الانتهاكات الرقمية.
5	الحماية من العنف والإيذاء	○ إنشاء قاعدة بيانات وطنية موحدة لحالات العنف ضد الأطفال تربط بين الجهات الصحية والتعليمية والاجتماعية والأمنية. ○ تعزيز برامج الكشف المبكر والتدريب الإلزامي للعاملين في الصحة والتعليم على رصد الحالات والتعامل معها. ○ تنفيذ حملات توعوية وإعلامية لتصحيح المفاهيم المبررة للعنف وتعزيز ثقافة التربية الإيجابية.
6	الحماية الأسرية ودعم الرعاية	○ توسيع نطاق برامج الإرشاد الأسري والتربية الإيجابية لتغطية جميع المناطق، خاصة الطرفية منها. ○ تطوير نظام وطني لمتابعة وتقييم أثر برامج الدعم الاقتصادي والاجتماعي على الأطفال وربطه بمؤشرات جودة الحياة.
7	حماية الأيتام والفئات الأشد احتياجًا	○ إنشاء قاعدة بيانات وطنية للكفالة الأسرية تشمل مؤشرات الدمج والاستقرار الاجتماعي للأطفال. ○ تطوير برامج انتقالية وتمكينية للأيتام بعد سن الرشد تشمل التأهيل المهني والدعم النفسي والاجتماعي.
8	الحماية من الاستغلال	○ تنفيذ مسوحات وطنية دورية لرصد عمالة الأطفال والزواج المبكر وأنماط الاستغلال المختلفة. ○ توحيد آليات الإبلاغ والإحالة بين الجهات الأمنية والاجتماعية لتعزيز سرعة الاستجابة والمساءلة. ○ بناء قدرات الكوادر الوطنية في مكافحة الاتجار بالأطفال والاستغلال الجنسي بالتعاون مع الشركاء الدوليين.
9	الخدمات المستجيبة والداعمة	○ تنفيذ حملات وطنية تعريفية بخدمات البلاغ والدعم باستخدام لغات متعددة ووسائط ميسرة لذوي الإعاقة. ○ إنشاء نظام متابعة إلكتروني موحّد لتوثيق الخدمات المقدمة للأطفال وقياس أثرها. ○ وضع بروتوكولات تنسيق بين الصحة والتعليم والعدل والحماية الاجتماعية لتسريع الاستجابة وتحسين التكامل.
10	المساءلة والرقابة	○ تعزيز التنسيق الدولي لتبادل البيانات وضمان إدراج إنجازات المملكة في قواعد البيانات والمؤشرات العالمية. ○ مأسسة الشراكات مع منظمات المجتمع المدني لتمكينها من المشاركة في الرصد والتقييم وإعداد التقارير الدورية. ○ إنشاء لجان ومجالس استشارية للأطفال والشباب لتعزيز مشاركتهم في النقاش وصنع القرار في القضايا التي تمسهم.

الجدول (17) أبرز التوصيات لتعزيز منظومة حماية الأطفال

أبـــرز توصـــيات التقريـــر

البيئـــــــــــة والاســـــــــــتدامة

#	القضايا	التوصيات
1	**التعليم والوعى والمشاركة**	○ تطوير استراتيجية للتربية البيئية للطفولة المبكرة يتضمن وحدات تعليمية وأنشطة تطبيقية فى رياض الأطفال والمدارس. ○ وضع مؤشرات لقياس الأثر السلوكى للحملات والمبادرات الموجهة للأطفال. ○ تعزيز شراكات التعليم والجهات البيئية والقطاع غير الربحى لإطلاق برامج تربوية وتطوعية موحدة تستهدف الأطفال والأسر.
2	**البيئة فى السياسات الوطنية**	○ إدراج مؤشرات خاصة بسلامة وصحة الطفل البيئية ضمن منظومة قياس الأداء لرؤية 2030. ○ تفعيل مبدأ «البيئة فى جميع السياسات» من خلال وحدات تنسيق بيئى داخل الوزارات الخدمية (التعليم، الصحة، الإسكان، النقل) ○ تشجيع المدن على تبنّى معايير "المدن الصديقة للطفل" بالتعاون مع اليونيسف ضمن برامج جودة الحياة والتنمية الحضرية
3	**بيئات الأطفال (المدرسية)**	○ إعداد دليل وطنى للبيئة المدرسية المستدامة يحدد المعايير الدنيا لجودة الهواء والمياه والإضاءة والمساحات الخضراء. ○ إنشاء نظام رقمى لمتابعة المؤشرات البيئية فى المدارس بالتعاون بين وزارتى التعليم والبيئة. ○ توسيع برامج التشجير المدرسى لتشمل جميع المناطق ضمن مبادرة "السعودية الخضراء".
4	**الحوكمة والجاهزية**	○ استحداث مرصد وطنى لبيئة الطفل يتولى جمع وتحليل البيانات البيئية المرتبطة بصحة ورفاه الأطفال. ○ تطوير إطار وطنى للحوكمة البيئية للأطفال يربط بين السياسات التعليمية والصحية والحضرية. ○ إدماج البعد البيئى ضمن تقارير الاستدامة الدورية للوزارات والمؤسسات الحكومية ذات الصلة بالطفولة. ○ دعم برامج بناء القدرات المؤسسية فى الوزارات والهيئات العاملة بمجال البيئة والطفولة لرفع كفاءة التنفيذ والمتابعة.

الجدول (18) أبرز التوصيات لتطوير جانب البيئة والاستدامة فى مجال الطفولة فى المملكة

أبـــرز توصـــيات التقريـــر

واقـــع مســـاهمة القطـــاع غـــير الربحـــى فى الطفولـــة

#	القضايا	التوصيات
1	الدعم المالى والاستدامة	○ إنشاء قاعدة بيانات وطنية لتتبع حجم التمويل وعدد المستفيدين من برامج الطفولة فى القطاع غير الربحى. ○ تعزيز أدوات الاستدامة المالية (الأوقاف والصناديق الاستثمارية) لتكون موجهة جزئيا لقضايا الطفولة. ○ تفعيل آلية إشرافية للجنة التنسيقية لضمان توزيع التمويل بعدالة بين المناطق الحضرية والطرفية. ○ وضع مؤشر وطنى لقياس كفاءة التمويل الطفولى فى الجمعيات الأهلية. ○ تحفيز المانحين لتخصيص نسب محددة من برامجهم لصالح الطفولة ضمن الاستراتيجيات الوقفية.
2	التنسيق والتمثيل المؤسسى	○ وضع إطار وطنى لتحديد الأدوار والمسؤوليات بين الجمعيات المتخصصة (التعليمية، الصحية، الاجتماعية) لتفادى التداخل والازدواجية. ○ تفعيل اللجنة التنسيقية لجمعيات الطفولة السعودية لتصبح جهة تتمتع بصلاحيات مناسبة وبإشراف المركز الوطنى لتنمية القطاع غير الربحى. ○ إدراج المؤسسات المتخصصة فى الطفولة ضمن نظام إسناد تشغيل المراكز الحكومية لتعزيز الوصول الجغرافى وزيادة عدد الجمعيات فى المناطق غير الرئيسية . ○ تصميم واعتماد حوافز للمؤسسات لرفع مستوى التفاعل والتكامل . ○ تطوير مؤشر وطنى لقياس التنسيق بين الجمعيات. ○ تنظيم اجتماعات ربع سنوية بين اللجنة والجهات الرسمية لتقييم الأداء وتحديد أولويات العمل المشتركة.
3	المبادرات الميدانية والخدمات التنفيذية	○ تطوير برنامج وطنى للمبادرات المتنقلة لخدمة الأطفال فى المناطق الطرفية والنائية. ○ بناء قاعدة بيانات موحدة تشمل أعداد المستفيدين من الأطفال حسب المنطقة ونوع الخدمة. ○ إطلاق مبادرة بالشراكة بين اللجنة التنسيقية ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية لتغطية المناطق الأقل خدمة. ○ توجيه جزء من المنح الحكومية نحو المشاريع الميدانية القابلة لقياس الأثر.
4	الشراكة المجتمعية والابتكار	○ تبنى وتفعيل مفهوم الابتكار المفتوح على المستوى الوطنى للتفاعل بين منظمات الطفولة والفئات المستهدفة بالإضافة الى تطوير أدوات عملية لتطبيق المفهوم. ○ تطوير برنامج زمالة وطنى لبناء قدرات العاملين فى مجال إدارة مشاريع الطفولة، يجمع بين الجدارات الاكاديمية ، التربوية ، بالإضافة الى الجدارات الميدانية لإدارة المشاريع . ○ استثمار مفاهيم ومعايير الاستدامة المجتمعية لزيادة تحفيز القطاع الخاص للمشاركة فى مشاريع الطفولة. ○ تصميم معيار وطنى للتميز فى مشاريع الطفولة وتفعيله من خلال جوائز ومسابقات فعالية بين الجهات . ○ تطبيق مفاهيم ومنهجيات حديثة فى إشراك الأطفال والأسر فى تصميم البرامج والمبادرات.

الجدول (19) أبرز التوصيات لتطوير مساهمة القطاع غير الربحى فى مجال الطفولة فى المملكة

أبـــرز توصـــيات التقريـــر

واقـــع مســـاهمة القطـــاع غـــير الربحـــى فى الطفولـــة

#	القضايا	التوصيات
5	**خامسا: التنظيم والسياسات والتشريعات**	○ توسيع مشاركة الجمعيات الأهلية فى إعداد مشروعات الأنظمة واللوائح ذات العلاقة بالطفولة. ○ توثيق ونشر عدد القرارات والسياسات الصادرة سنويًا المتعلقة بالطفولة فى القطاع غير الربحى. ○ إعداد دليل وطنى لحوكمة جمعيات الطفولة يتضمن معايير الجودة والشفافية. ○ تطوير آلية متابعة وتشاور دورية بين اللجنة التنسيقية والجهات التشريعية لرفع التوصيات والمقترحات النظامية. ○ تعزيز الربط بين التشريعات ومؤشرات قياس الأثر الاجتماعى على الأطفال.
6	**سادسًا: خامساً : توثيق الجهود وقياس الأثر لقطاع الطفولة**	○ تطوير نظام وطنى موحّد لتوثيق مبادرات وبرامج الطفولة فى القطاع غير الربحى، يشمل بيانات المستفيدين والمخرجات والأثر. ○ إنشاء دليل أدوات وطنى لقياس أثر البرامج الموجهة للأطفال، يحدد المنهجيات والمقاييس والمعايير المطلوبة لقياس الأثر الفعلى على الطفل والأسرة. ○ بناء قاعدة بيانات تفصيلية وطنية تُحدّث بشكل مستمر، تشمل نوع الخدمات، ومستوى الجودة، والتحسن المحقق لدى المستفيدين. ○ اعتماد معايير وطنية لتقييم جودة مبادرات الطفولة وتوحيد منهجيات القياس والمقارنة بين الجمعيات. ○ إصدار تقارير دورية وطنية سنوية ترصد نتائج القطاع غير الربحى فى مجال الطفولة، وتوضح مستوى الأثر والشفافية والحوكمة.

الجدول (19) أبرز التوصيات لتطوير مساهمة القطاع غير الربحى فى مجال الطفولة فى المملكة

ختامًا

يمثّل هذا التقرير خلاصة عمل وطنى متكامل يجمع بين البحث والتحليل والتوثيق، ليقدّم صورة واقعية وشاملة لجهود المملكة العربية السعودية فى رعاية الطفولة وتنميتها خلال الأعوام الأخيرة. وقد عكست النتائج حجم التطور الذى تحقق فى مختلف المجالات، من التعليم والصحة إلى الحماية والبيئة والرفاه الاجتماعى، بما يجسد التزام الدولة برؤية السعودية 2030، ويؤكد أن الاستثمار فى الطفولة هو الاستثمار الأعمق أثرا فى مستقبل الوطن.

كما يستعرض هذا الإصدار ملامح التحوّل النوعى الذى تشهده المنظومة الوطنية للطفولة، سواء فى توسيع نطاق الخدمات، أو تحسين جودة الحياة، أو تطوير السياسات والبرامج، أو رفع كفاءة الكوادر وتعزيز الشراكات. وهى جهود متراكمة تؤكد أن رعاية الطفل وتنميته تمثل قضية وطنية مشتركة تتقاطع فيها السياسات الصحية والتعليمية والاجتماعية والتشريعية، ويشارك فى حملها القطاع الحكومى والقطاع غير الربحى والقطاع الخاص.

فى المقابل، تكشف القراءة التحليلية عن فجوات ما زالت تتطلب مزيدًا من العمل، خصوصًا فى مجالات البيانات المصنّفة، وتكامل الأدوار، وعدالة الوصول بين المناطق. ورغم طبيعة هذه الفجوات فى مسارات التطوير الوطنية، إلا أنها تستدعى استمرار العمل بروح الفريق الواحد، وتفعيل الحوكمة، وتعزيز التنسيق بين القطاعات لضمان تكافؤ الفرص لكل طفل فى مختلف مناطق المملكة.

ولا يقتصر الهدف من هذا الإصدار على توثيق ما تحقق، بل يتجاوز ذلك إلى دعم تحويل المعرفة إلى عمل، من خلال تحديد الأولويات المستقبلية، وقياس التقدم، وتعزيز المساءلة الوطنية، بما يسهم فى تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030 وأهداف التنمية المستدامة، وضمان حقوق الطفل فى بيئة آمنة وعادلة ومحفّزة للنماء.

يظل الطفل هو البوصلة والغاية فى جميع محاور هذا الإصدار؛ فبرفاهيته تُقاس جودة الحياة، وبتمكينه يبنى الإنسان القادر على الإسهام فى نهضة وطنه. ومن هذا المنطلق، تمثل مواصلة الجهود، وتكامل العمل المؤسسى، وتوحيد الرسالة تجاه الطفولة ركائز أساسية لمستقبل يليق بأطفال المملكة ويجسد رؤيتها لمجتمع حيوى مزدهر ومستدام

طلال الخيرية

TALAL FOUNDATION

الاستثمار في الإنسان